د. مصطفى الفقى

حوار الأجيال

دار الشروق

حوار الأجيال

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م

بيروت: مارالياس - شارع سيدة صيدنايا - بناية صفا
ص.ب. ٨٠٦٤ - برقياً: داشروق - تلكس SHOROK LE ٢٠١٧٥
- هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - ٨١٧٧٦٥
٨٦٧٥٥٥ - ٣٠٧٩٨٤

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ت: ٣٩٢٩٣٣٣ / ٣٩٣٤٥٧٨
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ - تلكس SHROK UN ٩٣٠٩١
٨ شارع سيبويه المصري - مدينة نصر - ت: ٢٦٣٣٩٨
٢٦٣٣٥٤٨ - فاكس ٦١٧٥٦٧

إهـــداء..

إلى زوجتى: التى شاركتنى سنوات القلق وعاشت معي هموم جيلنا. إليها.. أهدى صفحات هذا الكتاب.

مصطفى الفقى

تقديم

فكرت طويلاً قبل إصدار هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتيه بعض المقالات التي كتبتها وعدداً من المحاضرات التي ألقيتها، على امتداد سنوات تزيد على ربع قرن كامل وكان مبعث تفكيري وربما مصدر قلقي هو ذلك التحول الذي يطرأ على فكر الإنسان منذ صدر شبابه حتى سنوات اكتمال نضوجه.

ولقد رأيت في هذا التحول، منذ منتصف الستينات حتى قرابة منتصف التسعينات، منحنى للتغبير في التوجه الفكري، والانتماء العقائدي، والتكوين الشخصي، وحدثت نفسي بأن هذه هي طبيعة الأمور، فكما أن الأبدية للخالق وحده، فإن التغيير هو طبيعة المخلوق، ولا ينبغي أن يبرأ إنسان من تاريخه أو يتنكر لفترة معينة من حياته، إذ إن رد الأشياء إلى أصولها، ونسبة الأمور إلى ظروفها تعفي صاحب الفكر من أن ينسلخ عن جلده أو يلفظ ماضيه، خصوصاً إذا لم يكن في ذلك الماضي ما يعيب أو ما يستحق الإعتذار عنه.

فالإنسان في كل مرحلة هو ابن زمانه ومكانه، ونتاج بيئته وظروفه، لذلك فإنه من العسير أن نتجه إلى تقييم كتابات الستينات بمعايير التسعينات، فالدنيا قد تغيرت، والأمور قد تبدلت، والنظم قد تحولت، لذلك فإنه يهمني أن أسجل بداية عدداً من الملاحظات في مقدمة هذا الكتاب حتى نقف ـ القارىء وأنا ـ على أرضية مشتركة وباتفاق واضح لا يقبل التأويل أو يخضع لاجتهادات في التفسير، وهذه الملاحظات هي:

أولاً: لقد اقترنت سنوات دراستي الجامعية في بداية الستينات بفترة الحلم القومي الذي تجسد في زعامة جمال عبد الناصر، فكراً وفعلاً، فكنا نكاد نكون جميعاً تحت تأثير «كاريزما» زعامته.. حتى أولئك الذين كانوا نزلاء سجونه لأسباب تتصل بقضايا الفكر والرأي، كانوا من المؤمنين به، والمعترفين بأنه يمثل لهم ولأمتهم همزة الوصل بين أمجاد الماضي وأحلام المستقبل.

وكنت في ذلك الوقت شاباً يدور عمره حول العشرين، مشاركاً في الحركة الطلابية والشبابية بمستوياتها القيادية، نلوك في الصباح أحلاماً قومية، ونتغدى في الظهيرة بشعارات وطنية، ونمضي المساء في مناقشات فكرية... عالم مختلف... امتزجت فيه أحلامنا الوردية بضجيج المعارك والمواجهات التي خاضها عبد الناصر على جبهة عريضة في الداخل وفي الخارج، أملاً في غد أفضل ومستقبل واعد.

يذكر الجميع كيف كانت خطب عبد الناصر بمثابة رسائل شخصية من الزعيم إلى كل فرد بحيث يرضى بعدها الغاضب، ويستبشر اليائس، ويتحول اللوم له إلى رضا عنه وحب فيه، وتلك دائماً هي المغالطة البشرية التي يصنعها سحر الزعيم وبصمات أفكاره وشعاراته ونداءاته.

في تلك الفترة دخلنا جميعاً في واحدة من أهم مراحل تاريخنا وأكثرها تأثيراً في حاضرنا ومستقبلنا، لا أسميها غيبوبة الوهم ولا نشوة النصر، ولكني أسميها سنوات الحلم الضائع والأمل المفقود والمجد الذي لم يكتمل.

ثانياً: إن المرء حين يتابع كيف كان يفكر في مرحلة معينة، ماذا قرأ.. وماذا كتب.؟ فإنه يفعل ذلك في عملية استرجاع واعية، تجعله أقدر من أي وقت مضى على تقييم ما فعل، ثم تصويب النظرة، وتأمل الفكرة، فما بالنا بالذاكرة القومية كلها، حيث تكون المراجعة الشاملة والتنقيب في الماضي أموراً لازمة للتهيؤ للمستقبل، فإذا كانوا قديماً قد قالوا: «**إن ذاكرة العوام لا تزيد عن ثلاثة أعوام**» فإن ذلك القول لا ينسحب على الأحداث الجسام والوقفات الهامة في تاريخ الأمم والشعوب.. إن جيلنا لا زال يذكر إنجازات الثورة في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، وأغاني أعيادها الوطنية، واحتفالاتها السنوية، وخطب عبد الناصر التي يلهب بها المشاعر ويشعل الحماس ويدفع الناس دفعاً نحو أمل سوف يتحقق، ورخاء يتقدم نحوهم حتى لو بدت الرؤى بعد ذلك سراباً، فقد كان الأمل في الوصول إلى منابع النهر ومصادر المياه هو المسيطر على أحلام الجماهير وآمال الشباب للخروج من صحراء التخلف ووطأة الفقر والتركة الثقيلة من الماضي القريب والبعيد.

إن جيلنا لا زال يذكر مؤتمر عبد الناصر الصحفي في أواخر مايو ١٩٦٧، ويذكر أيضاً خطاب النكسة الذي أعلن فيه القائد التنحي تحت ظلام القاهرة،

والقذف العشوائي للمدفعية المضادة في ظروف بالغة القسوة، ولحظات شديدة التعاسة لا نكاد نجد لها نظيراً في تاريخنا القومي كله، ولا زلنا نذكر أيضاً رقصة أحد أعضاء «مجلس الأمة» في مبنى البرلمان المصري احتفالاً بعودة الزعيم وعدوله عن قرار التنحي، بينما لا زالت دماء الآلاف من شباب مصر تروي رمال سيناء بعد أن راحوا ضحية حشدهم دون تنظيم، وتعبئتهم بلا هدف، وتركهم في الصحراء بلا غطاء جوي.

وسوف تظل سنوات النكسة وهمومها الثقيلة كابوساً يؤرق ثلاثة أجيال متتالية من أبناء الشعب المصري ويبدو عمرها مسروقاً وذكرياتها مبعثرة، وهو أمر لا زالت آثاره واضحة حتى اليوم، فلقد كان ثمن الهزيمة باهظاً، وكان الجرح عميقاً، حيث تحطم الكبرياء المصري، وتهاوت المثل، وضاعت القدوة، فكان طبيعياً أن تعرف مصر بعدها بسنوات قليلة مظاهر العنف السياسي، والإحباط الوطني برغم انتصار ١٩٧٣ الذي رد الاعتبار، ورفع جانباً كبيراً من هموم النكبة، وأراح الضمير القومي من عذابات الإحساس بالذنب، وعقدة الشعور بالنقص التي كادت تطيح بمستقبل الوطن بعد أن لطخت حاضره، وشوهت ماضيه.

ثالثاً: لقد كانت الفترة التي أعقبت نكسة ١٩٦٧، وسنوات حرب الاستنزاف الثلاث، بمثابة فترة ألم عميق وقلق زائد، هاجر فيها سكان ثلاث محافظات تطل على قناة السويس إلى العاصمة والمدن والقرى، حيث أصبحت مدنهم ميادين قتال للتراشق اليومي، والطلعات الجوية المتبادلة بين الجانبين.

وكنت في تلك السنوات دبلوماسياً صغيراً في وزارة الخارجية المصرية، وأتابع محاولات الوصول إلى اتفاق سياسي لإزالة آثار العدوان، وأرصد في دهشة انحياز العالم لإسرائيل «الدولة الصغيرة التي ظل العرب يهددونها لسنوات»! ثم دخلوا معها في مواجهة عسكرية انتهت بهزيمتهم واحتلال أراضيهم، وخرجت مظاهرات غاضبة من شباب الجامعات تطالب بمحاسبة المسئولين ومعاقبة القادة داخل القوات المسلحة وخارجها ممن كانوا يقفون وراء أسباب الهزيمة وظروف النكسة، ورد عبد الناصر على الجماهير الغاضبة ببيان ٣٠ مارس، محاولاً فيه تصحيح الأوضاع، والحديث عن دولة المؤسسات والتبشير بالخروج من دولة الرأي الواحد والقرار المنفرد.

وانقطعت صلتي بالعمل السياسي العام، وانصرفت لاستكمال دراستي لدرجة

الدكتوراه، إلى جانب عملي في السلك الدبلوماسي الذي خدمت به سنوات في بريطانيا ثم الهند، حيث كان عصر الرئيس السادات هو عصر التحولات الجذرية والتوجهات الجديدة في السياستين الخارجية والداخلية لمصر، فبعد أن خاض حرب ١٩٧٣ ـ وهي التي تحسب له بكل المقاييس، وتضاف إلى رصيده الوطني بكل المعايير ـ اتجه إلى تغيير خريطة المجتمع المصري تحت شعار الانفتاح الاقتصادي، ثم إعادة صياغة السياسة الخارجية بالاقتراب من الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية بعد طرد الخبراء السوفيت، بحيث مضى ذلك كله متوازياً مع الاتجاه نحو التعددية السياسية في الداخل، ورفع الحراسات وإطلاق قدر من الحريات.. فإذا كان عبد الناصر هو رمز الصلابة الوطنية والكبرياء القومي، فإن السادات أصبح في ضمير أمته رمز المصلحة الوطنية والرشد القومي، والاتجاه نحو الواقعية السياسية، والابتعاد عن نظرية الفعل ورد الفعل، وتصرف في كثير من المواقف باقتدار رجل الدولة وليس أبداً بشموخ بطل الثورة...

ثم انصرفت جهودي بعد ذلك ـ عبر أعوام السبعينات والثمانينات ـ إلى العمل الدبلوماسي والأكاديمي في وقت واحد وبدأت أنشر عدداً من المقالات في الصحف والدوريات سوف يجد القارىء اختيارات منها على صفحات هذا الكتاب[1] وسوف يكتشف أن الفارق الزمني، والمناخ السياسي يتركان أثرهما على الكاتب، ويطبعان بصمتهما على سطوره، مهما كان لونه الفكري ومستواه الثقافي.

رابعاً: لقد عرفت الإنسانية عبر تاريخها الطويل كل أنواع الصراعات بدءاً من الصراعات القومية وانتهاء بالصراعات الأيديولوجية، مروراً بصراع الطبقات وصراع المصالح، وغيرها من أشكال الصراع وألوانه، ولكن يبقى من بينها جميعاً صراع الأجيال الذي يعكس وحده سنة التطور، وفلسفة الوجود، وتقدم الحياة: فهو الصراع بين القديم والجديد، بين الحداثة والعراقة.. إذ إن اندفاع البشرية إلى

(١) باستثناء عدد من المقالات والمحاضرات التي تدور حول العلاقة بين الدين والسياسة نشر معظمها في كتاب «الإسلام في عالم متغير» الذي صدر عن الهيئة العامة للكتاب، وعدد آخر من الأبحاث والدراسات حول العروبة والقومية صدرت حديثا عن دار الشروق للنشر في كتاب «تجديد الفكر القومي» كذلك فإن كل اللقاءات الفكرية مع رواد معرض الهيئة العامة للكتاب تم جمعها في كتاب مستقل عن الهيئة: بعنوان «لقاء الأفكار».

الأمام يولد بالضرورة من الإحتكاك الأزلي بين حماس الشباب وحكمة الشيوخ، فصراع الأجيال، هو دون غيره من الصراعات، صراع مشروع له أسبابه ومعه مبرراته، لأنه يمثل العلاقة بين البشر والزمن.. بين الإنسان وحركة التاريخ.. وكلها أمور تمارس تأثيرها على الإنتقال بين الثوابت والمتغيرات، فبينما ترتبط الأولى بمعطيات الوجود وحقائق الحياة، تنصرف الثانية إلى الآثار المستمرة للفكر الإنساني والإبداع البشري، ومن التزاوج بين الإثنين تنطلق شرارة التطور، وتولد إرهاصات المستقبل، وكلما نظر الإنسان إلى ماضيه وجد أن هذا الإحتكاك بين ثوابته الشخصية، وتحولاته الفكرية، هو مبعث التطور فيه ومصدر التغيرات في ذاته.

خامساً: لقد أردت لهذه الصفحات أن تكون «**حوار الأجيال**» لأنها تعكس بدقة ذلك الصراع المحتدم بين الفكر والإنسان... بين الرؤية والعصر... وحقيقة الأمر أن في مصر صراعاً حقيقياً بين الأجيال، ولعل هذا النوع من الصراع ـ بخلاف كل الصراعات الأخرى ـ يمثل ظاهرة صحية لا تدعو إلى القلق ولكنها تحتاج إلى الاهتمام، لا تثير الخوف ولكنها تتطلب أسلوباً جديداً في التعامل، إن النسبة الكبرى من سكان مصر هم من الشرائح الأصغر سناً بين معدلات الأعمار، ومعظمهم من الشباب وطلائع الأجيال الجديدة، لذلك فإن مخاطبتهم تعني بالدرجة الأولى مخاطبة غالبية أبناء مصر، وتعني أيضاً توجيه رسالة مباشرة إلى أولئك الذين لم يشهدوا عصراً نتحدث عنه، ولم يعيشوا ظروفاً جاءت فيها هذه السطور، ولعل ذلك يبدو واضحاً من حالة التباين الشديد والاختلاف الواضح لدى هذه الأجيال الجديدة تجاه زعامات مصر السابقة وأسلوب تقييمها.

إن العصر الملكي عند معظمهم هو فساد كامل، وانحراف لم يتوقف، وعصر عبد الناصر هو عصر الدكتاتورية والسجون والمعتقلات، وعصر السادات هو عصر الانفتاح الاستهلاكي والتسيب والسطو على المال العام، بينما واقع الأمر يعكس صورة مخالفة لهذه التصورات المشوهة والمنقولة بلا وعي لغزو عقول أبنائنا، وتسميم أفكار شبابنا، فالعصر الملكي مثلاً، لا يخلو من إيجابيات تدور حول مناخ ديمقراطي نسبي، وحياة برلمانية لا بأس بها، ونمو في مؤسسات الاستنارة، وازدهار للحركة الفكرية والأدبية، كذلك فإن عصر عبد الناصر هو عصر التحرر الوطني، وتأميم قناة السويس، وبناء السد العالي، وإنشاء الصناعات

الثقيلة، كما أن عصر السادات هو عصر استعادة الحريات، والتركيز على دولة المؤسسات، وخوض معركتيْ تحرير الأرض وبناء السلام.. وهكذا يجب أن يدرك شبابنا، أنه كما أن لكل عهد سلبياته، فإن لكل عصر أيضاً إيجابياته، ولا يجب أن نتحدث دائماً عن وجه واحد للعملة أو النصف الفارغ من كوب المياه، فالسياسة صعود وهبوط.. نجاح وإخفاق.. والشعوب تتعلم من آلامها، والأمم تصنعها المحن.. وتصهرها التحديات.

سادساً: لقد أردت من نشر هذه المقالات والدراسات والمحاضرات كما هي دون تعديل فيها، أو تغيير لأفكارها وأسلوبها، أن تكون بمثابة صور حية نابضة لا زيف فيها، ولا رتوش عليها، حتى ولو كان ذلك بمنطق **«إنني لا أكذب ولكنني أتجمل»**! فقد أردت أن يعيش القارىء ظروف ما كتبت. وتوقيت ما تحدثت، ولكن عليه فقط أن ينسب الكتابة أو الحديث إلى الملابسات التي نشرت فيها، أو قيل خلالها.

.. لقد كتبت مثلاً في منتصف الستينات، أحاديث إيجابية عن الاشتراكية في «مجلة الشباب العربي» ـ وهي التي كانت تتوجه إلى جماهير الشباب في الداخل والمبعوثين في الخارج ـ برغم كل ما يرد على الفكر الاشتراكي الآن من انتقادات حادة وملاحظات قد يكون لها ما يبررها، خصوصاً في السنوات الأخيرة التي انهارت فيها رموز الاشتراكية، والنظم الشيوعية.. إلا أن الحديث وقتها ـ منذ قرابة ثلاثين عاماً ـ كان له بريقه لدى شاب لم يتجاوز العشرين إلا قليلاً وطبول النظام تدق من حوله صباح مساء.. تتحدث عن الكفاية والعدل والحرية والاشتراكية والوحدة، وتحذر من مخاطر الصهيونية والإمبريالية والاستعمار.

.. كذلك فلقد جاءت بعض مقالات كتبتها في عصر السادات تعبيراً عن واقع تلك المرحلة وظروفها، والتطورات السريعة على الساحة العربية القومية والخريطة الاجتماعية المصرية.. حيث تركزت آمال الملايين في الرخاء بعد تحقيق السلام، والرفاهية عند توقف الحروب، وكانت تلك هي الآمال الواسعة للجماهير العريضة في عصر حاكم كانت لديه خلفية سياسية واسعة وأبعاداً تاريخية معروفة.

فإذا جئنا إلى عصر الرئيس مبارك، فإنني أجد لزاماً عليَّ ـ لكي أكون واضحاً وأميناً ـ أن أقول صراحة إن كثيراً مما قلت في محاضرات عامة كان مقيداً بقيود

موقعي في «مؤسسة رئاسة الجمهورية»، برغم تزايد هامش الحرية المتاح للآخرين خارج المواقع.. وبعيداً عن المناصب، كذلك فإن حسابات كثيرة كانت تفرض نفسها على حدود حركتي لاعتبارات تتصل بقربي من صانع القرار، واطلاعي وقتها على كثير من مجريات الأمور.

وهكذا يكون المرء دائماً، ابن ظروفه ونتاج المواقف من حوله، وكلها اعتبارات أضع القارىء فيها معي منذ البداية، حتى يرى تأثير مظلة الدعاية القومية، والحماس الوطني على شاب في الستينات، ثم آثار التحولات الضخمة على «دبلوماسي» في السبعينات، وقيود الموقع على مسئول في الثمانينات.

ولكن يبقى الخط العام قاسماً مشتركاً، يؤكد دائماً أنني قلت ما آمنت به، وعبرت عمّاًاقتنعت بوجوده.. في حدود طاقة البشر بكل ما يعتريها من حماس وفتور... من قلق وخوف... من مشاعر وأحاسيس لا يخلو منها إنسان، ولا يتجاوزها إلا الملائكة.

د. مصطفى الفقي

المضمون الاجتماعي لثورة يوليو(*)

حول طبيعة الدراسة

تسعى هذه الدراسة ـ جادة ومخلصة ـ إلى إبراز عدة نقاط أهمها:

أولاً: لقد جاء الوقت الذي تلح فيه علينا ثورة ٢٣ يوليو بأبعادها وإنجازاتها تتطلب الدراسة الواعية والتأمل الهادىء في محاولة علمية لصياغة الأهداف واستيعاب النتائج. . لتأخذ الثورة المصرية مكانها من الفكر الثوري المعاصر. .

ثانياً: إنها مسئولية المثقفين الثوريين تجاه الثقافة والثورة معاً. . في قراءة جديدة لميثاق العمل الوطني باعتباره الصياغة النظرية لفكر الثورة وواقع المجتمع وطبيعة المرحلة. . كل ذلك بعد فهم عميق للظروف الموضوعية التي صنعت ٢٣ يوليو والمتغيرات التي تبادلت التأثير والتأثر في مرحلة التحضير الثوري التي خلقها الواقع المصري في مسيرته التاريخية زحفاً فوق وادي النيل.

ثالثاً: إن السنوات الأولى بعد قيام الثورة المصرية تحفل بعدد من الوثائق والحقائق تشكل معاً مقدمات التغيير وملامح المجتمع الجديد التي برزت بعد ذلك بصدور قوانين يوليو ١٩٦١.. بل إن المبادىء الستة كانت في حد ذاتها تعبيراً موجزاً عن فكر الثورة ونظرة واعية للمستقبل، تستحق من ـ جيل الثورة ـ كل دراسة وتأمل.

رابعاً: لقد أثبتت التجربة، وهي ما زالت تؤكد، . أن الفكر المفتوح على كل التجارب الإنسانية وثورات الشعوب لا يعني افتقاد الكيان وذوبان الشخصية الثورية لكل تجربة. . فإن واقع المجتمعات ليس صورة متماثلة أو حتى متشابهة

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ١٢ ديسمبر ١٩٦٦.

في أغلب الأحيان.. من هنا فإن وطنية التجربة الاشتراكية المصرية ـ خصوصاً بعد صدور الميثاق الوطني ـ أصبحت وجوداً وحقيقة.

.. انطلاقاً من هذه النقاط.. نبدأ بها في تحديد بعض الخطوط العريضة حول ٢٣ يوليو متمثلة في عدد من الملامح والاتجاهات.

ملامح واتجاهات

تمتد أبعاد الثورة المصرية لتشمل اتجاهاتها المتكاملة التي يمكن أن نشير إليها في المضمون الإجتماعي المتغير ثم البعد القومي وإبراز عروبة مصر وثورتها.. ثم المبادىء التي حددت بها مصر الثورة موقفها من عالم منقسم تتنازعه الأيديولوجيات وتمزقه الكتل وتهدده المنازعات والحروب.

ولعل قضية المضمون الاجتماعي للثورة المصرية هي أحق القضايا بالبحث وأجدرها بالمتابعة ونحن نقف على مشارف فترة حاسمة بدأ فيها تقنين الثورة: تحديد شكل المجتمع ونظام الدولة وجهاز السلطة في الدستور الجديد، حيث يحتوي في فقراته تعبيرات محددة من قاموس الثورة المصرية وواقع المجتمع الذي تدفعه قوى الشعب العاملة بحيث لا يصبح التشريع قيداً على حركة المجتمع ولكن استجابة لحاجاته ومقتضيات تحوله.

وقبل أن ننطلق إلى البحث في المضمون الإجتماعي للثورة وأهداف التغيير ومقدماته ونتائجه.. نجد أنفسنا أمام عدد من الملاحظات أهمها:

أ ـ إن الثورة، باعتبارها حركة تقدمية وضعية ذات خصائص علمية، تعتبر في حد ذاتها تغييراً جذرياً في قوى الإنتاج وعلاقاته لا يعرف ـ في اندفاعه نحو غاياته ـ السكون أو الجمود.. فإنها كالتنمية الاقتصادية كلاهما يشبه السباحة ضد تيار الأمواج، فإن لم يتقدم السباح فلا بد له أن يتراجع.. ومن هنا فإن التوقف مرحلة لا تعرفها الثورات بل إن الاندفاع بها ضرورة لا بد من التسليم بها.. والدفع الثوري في التجربة المصرية أمر يلمسه الباحث ويدرك آثاره في تجديد حركتها وتحديد مسيرتها.

ب ـ إن ثورة ٢٣ يوليو قامت بغير التزام مسبق بنظرية عبرت بها الطريق إلى

السلطة بل إن المبادىء الستة وحدها كانت في البداية هي التعبير الفكري الصريح عن المضمون الاجتماعي لها.

جـ ـ إن الثورة المصرية لم يسبقها تنظيم سياسي جاهز أو تجمع جماهيري منظم، بل إن تشكيل الضباط الأحرار كان في حقيقته تعبيراً عن الوعي الثوري لدى الفئة القادرة عملياً على التغيير والمرتبطة مصيرياً بالجماهير.

د ـ إن الظروف التي قامت فيها ثورة ٢٣ يوليو وطنياً وقومياً ودولياً هي التي أبرزت الجانب التحرري على غيره من ملامحها وأهداف قيامها. . ففي مواجهة الاحتلال البريطاني والتدخل الأجنبي وظهور التكتل الدولي. . كانت الثورة التحررية هي المدخل الطبيعي لتحقيق مبادىء الثورة وأهدافها.

قضية المضمون الاجتماعي

لا تتحدد قيمة الثورات بما تضيفه إلى الفكر السياسي فحسب. . ولكن تكمن الأهمية التاريخية لثورات العصر في الإضافات الاجتماعية التي تكسبها مضمون الثورة وتصبح بدونها مجرد استيلاء على السلطة أو سيطرة على الأداة التنفيذية دون أن تحمل معها رياح التغيير في أسلوب الانتاج وشكل العلاقات الاجتماعية.

والتاريخ الحديث يعي في حسابه ثورات وطنية، تجمدت في مواقعها وتوقفت عن زحفها لأنها افتقدت المضمون الاجتماعي الذي تعبر عنه ولم تحمل إلى الجماهير إلا بعض الانفعالات الساخنة والتحركات العصبية، امتصت بها الآمال ثم أوقفت بعدها التغيير. بينما الواقع الاجتماعي ينادي به ويترقب ظهوره. . ومن أمثلة ذلك ما نعرفه عن الثورة التركية في مرحلة معينه التي أغفلت طبيعة التحول الاجتماعي في غمار اللهيب الوطني الذي قاده (أتاتورك) لإبراز الكيان السياسي لتركيا الدولة على أنقاض تركيا الامبراطورية، قانعاً ببعض التقاليد المفروضة والشكليات الجديدة غافلاً عن المضمون الحقيقي لشكل المجتمع التركي الجديد.

وعلى ذلك فإن الذي نقصده بكلمة المضمون الاجتماعي للثورة إنما هو التعبير عن وعيها بتاريخ المجتمع وطبيعة العلاقات السائدة فيه كتعبير عن أسلوب

الانتاج القائم والقوى المسيطرة عليه.. وليس الوعي مطلباً في حد ذاته، ولكن أهميته في تحوله إلى أسلوب واضح تواجه به الثورة الخريطة الاجتماعية لتتناولها بالتغيير الجذري في محاولة علمية لإسقاط التحالف المستغل والقضاء على الظلم الاجتماعي وتحقيق التقدم والعدالة بمنطق الثورة وفهمها العميق لظروف المجتمع والإنسان والطبيعة.

فإذا انتقلنا إلى ثورة ٢٣ يوليو في مصر للتعرف على المضمون الاجتماعي لها كان علينا أن نتأمل أولاً الواقع المصري قبل الثورة.

لقد كان ذلك الواقع يصرخ بعدد من المظالم والأوضاع تتمثل أساساً في التخلف الاقتصادي والتبعية السياسية والتحالف بين رأس المال المستغل والإقطاع الذي كان يملك الأرض ومن عليها.

والتخلف الاقتصادي الذي عرفه المجتمع المصري قبل ٢٣ يوليو إنما ينصرف إلى التخلف في قوى الإنتاج وفي علاقاته معاً.

ومن هنا فإن العمل الثوري بعد ١٩٥٢ محكوم أساساً باعتبارات تتصل بالخريطة الاجتماعية للتاريخ المصري في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وأهمها:

أولاً: طبيعة الملكية الزراعية منذ أن بدأ محمد علي مع مطلع القرن الماضي يهب المقربين إليه بالدم أو الولاء، اقطاعيات على امتداد وادي النيل ودلتاه ما بين (شفالك) و(أبعاديات) كانت في حد ذاتها بداية لقصة الملكية الزراعية التي بلغت ذروة التناقض بالتراكم وعصبية الريف وسطوة العرش.. حتى كان منحنى توزيع الملكية الزراعية في مصر مثاراً للدهشة والألم معاً.. في وقت كان يضم فيه الريف المصري أكثر من ستة عشر مليوناً من الفلاحين، وللأرض الطيبة في الوادي الأخضر حنين عند فلاح مصر ديدبان العصور ورفيق الزمن.

ثانياً: لم يقف التناقض عند حدود القرية المصرية ـ وعاء التاريخ ومحتوى القيم ـ ولكنه تجاوزها ليصل إلى المدينة المصرية في العاصمة والأقاليم.. فبرزت الطبقة المستغلة بأحيائها ونواديها وملاهيها لتعبر عن قمة التناقض بين رواد بورصة القطن ورجال المضاربة وبين الملايين المسخرة من أبناء الشعب تقودها الطبقة المتوسطة في بدء تكوينها يحركها السخط وتدفعها النقمة، قد يشدها التطلع عن

منطق التغيير أو تستهلكها أحاديث الشارع المصري.. وهو الدور نفسه الذي تمارسه الطبقة المتوسطة في مرحلة التحضير الثوري للشعوب حين تتحرك الجماهير بغير تنظيم قائد يعرف طريق الخلاص وأسلوب التغيير.

ثالثاً: لقد كان الإنسان المصري في سنوات ما قبل الثورة يعي أحداث ثورة ١٩١٩ ولا شك أن عدداً من المثقفين المصريين في الجيش وخارجه - على الرغم من قلتهم - كانوا يضعون أيديهم على أسباب فشل ثورة ١٩١٩ وعوامل إخفاقها وامتصاص الجزء الأكبر من طاقة الجماهير باسم الحزبية أو وراء تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل.. من هنا فإن التحضير الثوري ليوم ٢٣ يوليو كان يضع في حسابه صور الماضي ويدرك أن التغيير بغير مضمون اجتماعي لا يزيد عن رياح عابرة قد تصفي بالحقد والسخط بقايا القديم، ولكنها لا تقدر على تشييد الجديد.

وحيث كان التخلف الاقتصادي الاجتماعي - قبل ثورة يوليو - متمثلاً في تخلف قوى الانتاج وفي علاقاته معاً.. فإن النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي معاً، كانا مطلبين أساسيين احتوتهما التجربة الاشتراكية المصرية - بعد ذلك - بدعامتيها من الكفاية والعدل.

والاستقراء الهادىء لمسيرة ٢٣ يوليو يجدها تسير عاماً بعد عام - وعياً وارتباطاً - نحو إبراز المضمون الاجتماعي الذي استقام لها منذ فجر قيامها.. فلقد احتوت المبادىء الستة القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية.

والواقع أن تحليل هذه المبادىء علمياً وترجمتها اجتماعياً يمكن أن يستوعب أغلب انجازات الثورة وعملها الداخلي بما في ذلك التحول الاشتراكي الذي اتضحت ملامحه بعد قوانين يوليو ١٩٦١.

.. ومهما اختلفت الآراء حول تقييم الإجراء التاريخي الذي تمثل في صورة القانون ١٧٨ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أي قبل نهاية شهرين من بداية الثورة والذي يقضي بتحديد الملكية الزراعية وتصفية الإقطاع كواحد من أشهر صور الاستغلال وأبرز نماذج الظلم الاجتماعي في تاريخ الأرض المصرية.

مهما اختلفت الآراء حول قانون الإصلاح الزراعي الأول، من حيث هو

خطوة ثورية أم مجرد نزعة إصلاحية.. فإن الأمر الذي لا خلاف حوله.. هو أن هذا الإجراء المبكر في حياة الثورة هو تعبير أصيل عن المضمون الاجتماعي الذي نادت به وتجسيد لواحد من مبادئها الستة التاريخية.

إن حديث الرئيس عبد الناصر في كتابه (فلسفة الثورة) عن المصاعب التي يواجهها الثوار من طبيعة التلازم الزمني بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية في السنوات الأولى بعد الثورة هو في حد ذاته تأكيد كامل ووثيقة ثورية تشير إلى وضوح الرؤية لدى ثوار ٢٣ يوليو وبروز المضمون الاجتماعي للثورة.

فلنعد معاً ـ في البداية ـ إلى مبادىء العمل الثوري الستة وهي تتحدث عن القضاء على الإقطاع واستغلال رأس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية.. وعندئذ يجب أن نلتقي معاً لتحديد أبسط تعريفات الاشتراكية.. أليست هي علمياً نقيض الطبقية الصارخة ورأس المال المستغل؟

أليست هي اجتماعياً عدالة في التوزيع، ونمطاً متميزاً من العلاقات الاجتماعية تنتفي منه السخرة والاستغلال معاً في وقت واحد؟ من هذا المنطلق البسيط في تحديد مضمون الاشتراكية علمياً واجتماعياً.. ألا يمكن القول إن الأساس النظري للتغيير الثوري بعد ٢٣ يوليو كان يحمل في مضمونه الاجتماعي ملامح من الفكر الاشتراكي، ارتباطاً بالواقع الذي عاشته الجماهير ووعياً بأهداف التغيير وتحديداً لأسلوبه؟.

إنه لم يكن أمراً عسيراً على الثوار أن يربطوا بين الطفيليات الحزبية والانتماءات الطبقية والعائلية.. ولم يكن خافياً على كل متأمل ذلك الارتباط بين السلطة السياسية ورأس المال المستغل.. فلقد كان مفهوماً لكل من يطلب الحقيقة أن الذين يملكون هم الذين يحكمون.

فإذا انفردت طبقة النصف في المائة بملكية الأغلب الأعم من وسائل الانتاج فإنها تنفرد بالسلطة السياسية أيضاً ارتباطاً بين السبب والنتيجة.

يكفي أن نتذكر أن ست عشرة أسرة تشكلت من أصولها وفروعها وزارات مصر قبل الثورة كما أشار إلى ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب افتتاح دورة الانعقاد الأولى لمجلس الأمة في مارس ١٩٦٤.

أما حين تملك قوى الشعب العاملة وسائل الانتاج فإنها أيضاً تملك السلطة

السياسية تعبيراً عن الحقيقة نفسها.. وهذا ما وعاه الثوار وما عبر عنه الميثاق الوطني حين يقول:

«..إن حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات.».

خلاصة القول فإن ثورة يوليو استطاعت منذ قيامها أن تملك الفكر الواضح للمضمون الاجتماعي لها رغم افتقارها للنظرية المسبقة على قيامها ورفضها الالتزام بفلسفة مستوردة وانعدام التنظيم السياسي الجماهيري الذي يصنع مقدمات الثورة ويربط القواعد الشعبية بقيادتها قبل الثورة وبعدها.. وليس هذا العرض الموجز كافياً لتغطية جوانب هذه القضية الحيوية.. ولكنه على الأقل يكفي لإثارة قضية المضمون الاجتماعي في الفكر الثوري المصري بعد ٢٣ يوليو في محاولة متصلة للرد على المطاعن التي يروج لها أعداء الثورة أو المتغافلون عن مضمونها! والمنصرفون عن الدراسة الجادة لأبعادها وغاياتها.

بقي أن نشير إلى أن القيمة الحقيقية للدراسات حول ثورة ٢٣ يوليو تجعلنا نصل إلى قناعة مؤداها أن سنه ١٩٥٢.. .الخ ـ أن نؤكد أن سنة ١٩٥٢ في تاريخ الإنسان المعاصر تقف إلى جانب سنة ١٧٨٩ في فرنسا أو سنة ١٩١٧ في روسيا.. وهذا ما نبدأ به مسيرة هادئة مع أعداد (الشباب العربي) مسؤولية وواجباً..

المبادىء الستة وإرادة التغيير الثوري(*)

من خصائص الثورة المصرية أنها قامت بدون نظرية كاملة للتغيير الثوري، فهل يعني ذلك أنها كانت تتحرك من فراغ وتسعى بغير دليل يقود مسيرتها نحو أهدافها؟ لو كان الأمر كذلك لاعتبرنا كل الإجراءات الثورية التي عرفها الواقع المصري ـ خصوصاً في سنوات الثورة الأولى ـ بمثابة عدد من المواقف الجزئية وردود الفعل المباشرة لا يحكمها اتجاه محدد لإرادة التغيير أو يحركها أسلوب واضح للعمل الوطني في مجالاته المختلفة.

وذلك أمر يرفضه التحليل الدقيق لظروف ٢٣ يوليو وإرادة التغيير الثوري التي برزت بها منذ يوم قيامها. ولسنا هنا نصادر على المطلوب أو نقدم للقضية بآخر نتائجها، ولكننا نفتح حواراً يخضع لأقسى أحكام المنطق في إطار غاية واحدة أشرنا إليها في المقال الأول وهي أن نضع ثورة يوليو في مكانها الحقيقي من حركة تغيير المجتمعات الإنسانية وبين صفحات التاريخ الثوري وفكره المعاصر..

ويهمنا الآن أن نناقش معاً ـ امتداداً لدراستنا في المضمون الاجتماعي لثورة يوليو ـ الخطوط الأساسية للالتزام النظري الذي خرجت به الثورة.. ونعني بذلك أننا نقف أمام المبادىء الستة نتأمل أبعادها ومضمون اتجاهها وارتباط حركتها بالواقع المصري قبل الثورة وهنا نضع أنفسنا أمام الاعتبارات التالية:

أولاً: إن هذه المبادىء الستة نتاج طبيعي للواقع المصري في يوليو ١٩٥٢.. وهنا تكمن إرادة التغيير الثوري.. فهي استيعاب شامل وجذري للقضايا الأساسية في المجتمع والمشكلات البارزة التي أفرزتها التناقضات والصراعات خصوصاً في مواجهة الاستعمار والإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم. فهذه

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ١٩ ديسمبر ١٩٦٦.

المبادىء هي بنت الواقع وأسلوب صريح محدد لمجابهة مشكلاته وقضاياه..

ثانياً: إن ترتيب المبادىء الستة يمثل درجة من الوعي الثوري ونهجاً للتفكير العلمي.. فهي تتناول في المبادىء الثلاثة الأولى منها الواقع القائم فتتصدى لهدمه والقضاء على ركائزه.. ثم هي تنتقل في المبادىء الثلاثة الأخرى إلى الواقع الذي نريده أو المستقبل الذي نطلبه بإقامة البناء الجديد وتحديد ملامحه.. فكأن المبادىء الستة تنتقل من الجانب السلبي إلى الجانب الإيجابي من قضية التغيير. وذلك - في حد ذاته - منطلق ثوري أصيل ونهج علمي واضح.

ثالثاً: إن المبادىء الستة - بوضوحها وإيجازها وصراحتها - هي التعبير الحقيقي عن إرادة التغيير في ثورة يوليو والبديل الوحيد عن غياب نظرية كاملة لذلك التغيير الثوري وتلك حقيقة تعني أن هناك وضوحاً كاملاً في الرؤية ونظرة شاملة للواقع، وإعلاناً صريحاً بأن الثوار قد وضعوا أيديهم على مراكز الصراع ومصادر التناقض، وقدموا الحلول الجذرية الثورية وأمامهم خريطة كاملة لما هو قائم، وفي وعيهم خريطة جديدة لما يجب أن يقوم..

إن هذه المبادىء الستة تمثل الخطوط العريضة للالتزام الثوري الذي عبر به الثوار عن حتمية التغيير وطبيعته ومداه.

وهذه المبادىء الستة تشكل معاً وحدة متكاملة تحدد الغايات وتختار الوسائل، لذلك فإنها قد تركت للواقع وممارسة العمل الوطني تحديد التفاصيل والدقائق في إطارها المحدد وأسلوبها الشامل.. وفي دراسة المضمون الاجتماعي لثورة يوليو، قد يبدو للنظرة السريعة أن هناك عدداً من المبادىء الستة ليست ذات صلة وثيقة بهذه القضية.. خصوصاً تلك المبادىء التي تتحدث عن القضاء على الاستعمار وأعوانه وإقامة جيش وطني قوي وحياة ديموقراطية سليمة.

والحقيقة أن هذه نظرة قاصرة محدودة.. فهل كان يمكن للثورة أن تمارس عملية التغيير الاجتماعي في وجود جيوش الاحتلال البريطاني؟ هل كان يمكن لها ذلك وهي معطلة الإرادة مقيدة الفكر والحركة؟ ثم من هم أعوانه؟. إنهم العملاء من شركاء المصلحة والمصير مع الاستعمار وأهدافه.. وهم بالتالي أعداء التقدم الاجتماعي في كل صوره وأشكاله وقوالبه.. وبعد كل هذا كيف يمكن لثورة الشعب أن تبني اقتصاده القومي في ظل التبعية؟ وكيف لها أن تفكر في التنمية

وهي سوق مفتوحة لمنتجات الأجنبي وصادراته؟. ثم كيف يمكن للثورة أن تفكر في التغيير الاجتماعي والاتجاه الاشتراكي في ظل مناخ خانق يمثل التحالف التاريخي بين الاستعمار كظاهرة عالمية والرأسمالية كنظام اقتصادي؟. من كل ذلك فإن المدخل الطبيعي للتحول الاجتماعي يبدأ بتأكيد الجانب التحرري وتدعيم مرحلة الثورة الوطنية وتحقيق الاستقلال السياسي كمقدمة للاستقلال الاقتصادي ركيزته الأساسية ودعامته الحقيقية.

أما المبدأ القائل بإقامة جيش وطني قوي فذلك ضمان التحول الاجتماعي وحماية البناء الاشتراكي في فترة تتعدد فيها الأخطار وتواجه الثورة العربية في مصر إعداءها في الداخل والخارج.. وكلهم ـ مهما اختلفت الدوافع والمبررات ـ يحمل ليوم ٢٣ يوليو ذكراه المريرة وحقده الدفين..

أما عن المبدأ الذي يقول بإقامة ديمقراطية سليمة، فتلك مسألة جوهرية تقع من قضية المضمون الاجتماعي موقعاً بارزاً.. (فالديمقراطية السليمة) كما أرادها الفكر الثوري المصرى وكما أثبتت ذلك حركته، كانت تعني أنه لا ديمقراطية بغير مضمون اجتماعي ومناخ ثوري.. وكانت تضع في حسابها مأساة الديمقراطية الشكلية التي شهدها الواقع المصري قبل ٢٣ يوليو.. ديمقراطية الشكليات والشعارات.. ديمقراطية الأحزاب والمظاهرات.. فلقد وعى ثوار ٢٣ يوليو تماماً أن الحرية الاجتماعية مقدمة طبيعية للحرية السياسية التي تصبح بدونها واجهة زائفة وشعاراً نظرياً.. ولقد قالوا قديماً «إنه لا حرية لمن لا خبز في بيته» وهو أمر أدركه الفكر الثوري بعد ٢٣ يوليو وكان ذلك الارتباط الحتمي بين حرية رغيف الخبز وحرية تذكرة الانتخاب.. وعياً من الثورة بأن الديمقراطية السليمة ليست ديمقراطية المؤسسات والشعارات ولكنها قبل ذلك ديمقراطية الكلمة المتحررة من كل ضغط، البعيدة عن كل تهديد في ظل مناخ ثوري يعترف بالنقد البناء والمناقشة الحرة.. لقد أثبتت تجارب الشعوب وثورات الأمم أن للديمقراطية ركيزة اقتصادية إلى جانب الركيزة السياسية.. بغيرها تصبح سيطرة لقلة أو ديكتاتورية لطبقة.. وتضيع في الزحام أصوات تتطلع إلى رغيف الخبز تبيع به حرية الكلمة وحق التعبير..

فإذا كانت هذه المبادىء ذات صلة غير مباشرة بقضية المضمون الاجتماعي.. فماذا عن المبادىء التي تناولت القضية تناولاً مباشراً؟. أي ما هي

أبعاد المضمون الاجتماعي من خلال مبادىء تقضي بالقضاء على الإقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وإقامة عدالة اجتماعية.. إن استعراض هذه المبادىء ـ اعتباراً بالواقع الذي ظهرت من خلاله والظروف التي صنعتها ـ سوف يضيف إلينا عدداً من الحقائق الجديدة والمثيرة تؤكد وطنية التجربة الاشتراكية في مصر.. وتبرز الملامح الذاتية لإطار الفكر وأسلوب الحركة في ثورة يوليو ومضمونها الاجتماعي..

فإذا تناولنا المبدأ الثاني القائل بالقضاء على الاقطاع كان علينا أن نستعرض قصة الاقطاع في مصر وأسلوب المواجهة الثورية التي ظهرت بعد ٢٣ يوليو.

الإقطاع والقرية المصرية

الإقطاع ـ عموماً ـ نظام اجتماعي له واقع اقتصادي متميز وظروف سياسية تكفل له البقاء.. وهو نظام عرفته الإنسانية في تاريخها الطويل وشهدته مجتمعات مختلفة من العالم في مراحل نموها.. حتى أن الإقطاع ـ في بعض نظريات التطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي ـ مرحلة لا بد منها ولازمة تاريخية عرفها الإنسان وعاشتها المجتمعات في ظروف سياسية ذات خصائص معينة، كذلك فإن الإقطاع كنظام يتميز بعلاقات اجتماعية تتحدد بأطراف العملية الإنتاجية وترتبط ـ دائماً ـ بالأرض قبل غيرها من عناصر الإنتاج.. فهي التي تلعب دور الوسيط بين من يملكون ومن يعملون.

تلك هي أبرز ملامح الإقطاع إلى جانب خصائصه التي تميز بعض تطبيقاته التاريخية المشهورة كتلك التي شهدتها بعض مجتمعات أوروبا في العصور الوسطى والتي تمثلت أساساً في انعدام المركزية السياسية وضيق حجم السوق وتخلف العلاقات الاجتماعية وبدائية الإنتاج وانحطاط الفكر وذبول الثقافة..

فإذا كانت هذه هي سمات الإقطاع وبعض خصائص تطبيقاته التاريخية.. فأين يقع الإقطاع الذي شهدته مصر الحديثة منه.. الواقع أن مصر عرفت شكلاً خاصاً من الإقطاع له خصائصه المتميزة ومنها:

١ ـ إن الإقطاع في مصر كان حليفاً طبيعياً ورفيقاً حتمياً لتخلف أدوات الإنتاج وعلاقاته عموماً وفي كافة القطاعات.. فلم يكن الإقطاع في مصر قبل ثورة

يوليو نظاماً متكاملاً له خصائصه النظامية وبنيانه الاقتصادي ولكنه نتيجة مباشرة لعدد من الحقائق أهمها توزيع الملكية الزراعية وظروفها التاريخية، ثم واقع الريف المصري وقيمه السائدة ثم شكل الدولة وجهاز السلطة والمؤسسات الحزبية المتصارعة والتي تمثل قاعدة الملكية الزراعية وصولاً إلى السلطة السياسية.. أي إن الإقطاع في مصر لم يكن حتمية تاريخية أو حقيقة نظامية، ولكنه كان مرحلة صنعتها ظروف معروفة وساعدت على ظهورها أحداث متتالية.. ومناخ اجتماعي وسياسي يجد أهم مصادره في التخلف الاقتصادي السائد.

٢ ـ إن قصة الإقطاع في مصر ترتبط بالملكية الزراعية بعد (محمد علي) وإنهاء نظام (الالتزام) واعتبار أطيان الوادي ودلتاه ملكاً للدولة أو الوالي، فالفارق بينهما كان ضائعاً في ظل أطماع الحاكم وآماله الواسعة.. من هنا بدأت قصة الملكية الزراعية ومأساة الفلاح المصري فوق الأرض الطيبة..

٣ ـ يرتبط الإقطاع في مصر بمشكلة التخلف التي عرفها المجتمع كله في أدوات الإنتاج وعلاقاته معاً، فإن القرية المصرية كانت تمثل قطب التخلف والمناخ التاريخي لأكثر العلاقات الاجتماعية تخلفاً.. لذلك فإن من خصائص الإقطاع في مصر قبل ١٩٥٢ اقترانه بالعصبيات وأسماء العلائلات في الريف بتقاليده وبطء حركته وبعده عن مراكز الفكر ومصادر الثقافة.. ثم إن للقصر دوره فلقد كانت مخصصاته وممتلكات عائلة الملك تمثل نسبة واضحة من مساحات الأرض الزراعية سواء كانت حقول القصب على امتداد مجرى النيل في مصر العليا أم مزارع القطن في الدلتا أو حول العاصمة..

٤ ـ إن المشاهد التي عاشتها الملايين الكادحة على مسرح القرية المصرية من الفلاحين والأجراء تمثل البعد الإنساني العميق في حوافز الثورة. ولسنا نجافي الموضوعية والعلمية إذا سلمنا بأن معاناة الفلاح المصري وبصمات الزمن على جبينه كانت تمثل المعاناة الثورية التي انطلق منها رجال ٢٣ يوليو ـ وأغلبهم من أعماق الريف وأبناء القرية المصرية ـ ليدركوا البعد الاجتماعي لمعنى الثورة وحتمية التغيير.. بل إن صياغة المبادىء الستة تشير بوضوح إلى تلك الحقيقة وتلح عليها..

ومن خلال الواقع خرج المبدأ الثاني محدداً القضاء على الإقطاع هدفاً للثورة وأسلوباً للتغيير الجذري للمجتمع وطريقاً لتحوله.

ثم كان صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول في سبتمبر ١٩٥٢ تطبيقاً لهذا المبدأ وتجسيداً للمضمون الاجتماعي لثورة يوليو..

الاحتكار وسيطرة رأس المال

إذا كان الاحتكار هو تفرد القلة بمقدّرات الكثرة فلقد كان ذلك ظاهرة طبيعية في الاقتصاد المصري قبل الثورة حيث كان اقتصاداً مختلطاً يجمع بين سمات التخلف وخصائص الرأسمالية الهزيلة وملامح نظام الإقطاع والتجمعات الحرفية.. مما أتاح طرق الثراء السريع وسبل التركز والتراكم في رؤوس الأموال صاحبة السلطة والسيطرة على الحكم..

ولقد تمثل الموقف إجمالاً في عدد من الحقائق البارزة أهمها:

١ ـ لقد كان الاقتصاد المصري تابعاً للاقتصاديات الرأسمالية النامية خصوصاً اقتصاديات أوروبا الغربية بحكم تبعيته السياسية لانجلترا وتبنيه لخصائص الاقتصاد الحر ـ في بلد متخلف يحتاج إلى التخطيط المركزي الشامل ويفتقد الأسلوب العلمي في توجيه حركته ـ فالبنوك وشركات التأمين أو بعبارة أدق الجهاز المصرفي المصري عموماً كان في قبضة أجنبية يتأثر بأزمات الاقتصاد الرأسمالي وتتحدد اتجاهاته بالمضاربات والخبطات المالية في أسواق الأجنبي وبنوك أوروبا التي يمثل فرعاً نابعاً منها تابعاً لها..

٢ ـ إن الاحتكارات ـ وهي خيط دائري في نسيج الرأسمالية العالمية المتشابك ـ كانت تمثل ذروة التناقض في المجتمع المصري التائه.. فلقد كان انفراد بضعة أفراد بالسيطرة على على أعصاب الاقتصاد المصري وأرصدة مؤسساته المالية يمثل موقف طبقة النصف في المائة في مواجهة سواد الشعب العامل والملايين الضائعة تجتر أحزانها وتلوك آمالها وترقب يوم الخلاص..

٣ ـ إن الاقتصاد المصري التابع والمتخلف.. من حيث كان البنيان الاقتصادي ـ حتى بغير النظر إلى فلسفته وعلاقاته النظامية ـ يمثل اتجاهاً يعادي التقدم ويقنع بالواقع ويستسلم بخبث للتخلف وآثاره.. فكانت الصناعة مسألة ثانوية في الاقتصاد المصري تعتمد على عفوية رأس المال الخاص ويحركها الربح وحده...

كل ذلك في وقت كانت فيه الملكية الخاصة سلم الوصول الوحيد إلى مراكز السلطة ومقاعد البرلمانات تأكيداً للحقيقة التاريخية القائلة بأن من يملكون هم ـ دائماً ـ الذين يحكمون.. هكذا كان الاحتكار وتلك كانت سيطرة رأس المال على الحكم..

وانطلاقاً من هذا الواقع وتأكيداً لمضمون الثورة اجتماعياً وسياسياً وفي مواجهة الاستغلال والاستبداد كان المبدأ الرابع هو إقامة عدالة اجتماعية..

وهنا نقف على مفترق الطريق أمام سؤال يطلب إجابة ملحة، ولا يحتمل لتفسيره غير الموضوعية والعلمية معاً وأعني به.. إذا كانت العدالة الاجتماعية هدفاً للثورة وغاية للتغيير.. فما هو المنهاج النظري والنظام الاقتصادي الذي اختارته ثورة يوليو لتحقيق هذا المضمون؟ أو بلغة أكثر إيجازاً ووضوحاً.. هل كانت «الاشتراكية» كنظام هي فلسفة العدالة الاجتماعية كغاية؟

تلك قضية الساعة وهدف دراستنا في المضمون الاجتماعي لثورة يوليو نعالجها في لقائنا القادم على صفحات ـ الشباب العربي إيماناً منا بأن للعلم نهجاً واضحا وأن وطنية التجربة الاشتراكية المصرية واقع وحقيقة ووجود.

العدالة الاجتماعية .. والتطبيق الاشتراكي(*)

هل كانت «العدالة الاجتماعية» كغاية تعني «التطبيق الاشتراكي» طريقاً إليها؟ أو هل وصل الوعي الثوري بخصائص المجتمع المصري في المبادىء الستة لثورة يوليو إلى الدرجة التي تتيح لنا أن نقول بأن ملامح المجتمع الاشتراكي قد ظهرت مع فجر الثورة ومقدمات التغيير.. على الرغم من أن كلمة «الاشتراكية» لم تتردد بالشيوع والتداول ـ إلا في أواخر الخمسينيات بعد «حرب السويس» وإجراءات «التمصير» وظهور شعار «المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني» تمهيداً لمرحلة التحول التي بدأت مع قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١.؟

وحيث إن دراستنا تتجه إلى سنوات الثورة الأولى نتلمس مقومات التغيير الثوري ونتابع خطاه، نبادر ـ ونحن بصدد تقييم تلك المرحلة ـ لنضع أنفسنا أمام عدة نقاط هي:

أولاً: لسنا في معرض المزايدات الثورية بإرهاق الحجة وتطويع الحقيقة.. بحيث ننتزع النتائج وهي جنين لم يكتمل.. إجهاضاً لفكر الثورة وتحميلاً للأمور فوق طاقتها.. وكأنما هي مسابقة ولاء أو اجتهادات حماس.. ذلك منطق نرفضه لأنه يجافي التحليل العلمي وينظر إلى الواقع بعين شرهة تطلب التبرير وتنسى التغيير..

بل أنه يتعارض مع فكر الثورة نفسه الذي يعترف في مقدماته بأن (الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري).. وليس ذلك هبوطاً بقيمة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. ولكنه تأكيد للأمانة الفكرية أمام التاريخ والإنسان..

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٦٦.

ثانياً: إننا نرفض ـ وبنفس المنطق ـ أسلوب «المناقصات الثورية» التي يمارسها أولئك الذين يضعون ثورة يوليو ـ بالمقارنة والقياس ـ أمام نظريات جاهزة وتعبيرات جامدة.. وكأن التقدم الإنساني محكوم بصيغة تاريخية واحدة في كل زمان ومكان.. تناسياً لواقع المجتمعات وخصائص الشعوب وتراث الجماعة.. وكأن العلمية ـ عندهم ـ تعني عبادة القوانين الاجتماعية والطواف حول الأصنام.. صنعها الإنسان ويريدون فرضها عليه!.. اننا نؤمن بحتمية التطور ولكن وعياً بظروف المجتمع المصري تاريخه وأبعاده وآماله...

أو بعبارة أكثر صراحة.. فإن الثورات الوطنية ـ خصوصاً في النصف الثاني من هذا القرن ـ تشير إلى ضرورة استكشاف صيغ واقعية للتجارب الاشتراكية، تنطلق بالعلمية والتحليل من ظروف كل مجتمع وغاياته.. فإن واقع هذه الشعوب التي ترفض التنمية الرأسمالية.. يتخطى ـ في الوقت ذاته ـ النظرية الماركسية..

وليس ذلك تعصباً من هذه المجتمعات أو إغراقاً في وطنية الكيان الجديد وشخصيته المتميزة.. ولكنه اعتراف بحتمية التطور وإيمان بأن النظرية بنت المجتمع الذي تظهر فيه.. وليست قيداً تاريخياً مفروضاً على التقدم الإنساني..

ثالثاً: أن البحث في واقع ثورة يوليو والتطبيق الاشتراكي في مصر انطلاقاً من المبدأ القائل بإقامة عدالة اجتماعية لا بد له أن يحتوي المبادىء الأخرى من المبادىء الستة معه.. فالعدالة الاجتماعية ـ في حد ذاتها ـ غاية يرددها العلميون الثوريون والاصلاحيون التقليديون على حد سواء.. ولكنها تكتسب مفهومها الحقيقي من خلال العمل الاجتماعي وأسلوبه المتميز.. فالحل الثوري يختلف ـ في فلسفته ونهجه ـ عن النزعة الاصلاحية أو عملية الترقيع التي تمارسها النظم الاجتماعية في مراحل الذبول والتخدير لتأجيل الثورة الجذرية الشاملة.. ومضمون العدالة الاجتماعية، كمبدأ من مبادىء الثورة المصرية، مستمد أساساً من الوعي الثوري بظروف المجتمع وواقع الجماهير إذ إن الثورة عملية تغيير تقدمية وشعبية.. فالحديث فيها عن القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال ـ وكلها مظاهر الاستغلال والظلم الاجتماعي في مجتمع ما قبل الثورة هو تطلع ثوري لمجتمع يسقط فيه الاقطاع وتنتفي منه مظاهر الاستغلال.. وتلك هي مقدمات التطبيق الاشتراكي.. على الرغم من أن كلمة الاشتراكية في ذلك الوقت كانت غائبة لا يسمعها المصري إلا في الجامعة بين أحضان القواميس والكتب..

المتخصصة في الدراسات الإنسانية، خصوصاً وأن اليسار المصري ـ قبل الثورة ـ أجنبي في أغلبه، هزيل في حركته.. ولكي نستأنف الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في بداية المقال عن طبيعة العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتطبيق الاشتراكي في الثورة المصرية.. ولكي نجيب عن هذا السؤال نحتاج ـ بعد النقاط الضرورية التي أشرنا إليها ـ إلى كلمة عن العدالة الاجتماعية بين مبادىء الثورة وأخرى عن التطبيق الاشتراكي وأسسه.. لنستكشف مراكز الالتقاء بين أطراف القضية وصولاً بالتحليل إلى نتيجته المنطقية..

عن العدالة الاجتماعية

ان جوهر العدالة الاجتماعية كمبدأ.. يتضح من طبيعة المجتمع الذي ينادي بها.. ففي مجتمع يتميز بتخلف قوى الانتاج وعلاقاته معاً.. وتبدو فيه الطبقية الصارخة والفوارق الواضحة في الثروات والتفاوت الكبير في الدخول، وتسود علاقات اجتماعية هي انعكاس طبيعي لمنحنى توزيع الملكية الزراعية وواقع البنيان الاقتصادي المصري والنسبة بين قطاعاته المختلفة فضلاً عن العلاقات النظامية لاقتصاد متخلف وتابع للرأسماليات النامية، يجمع مزيجاً مركباً من خصائص الاقطاع ومظاهر الرأسمالية.. حيث العمل الإنساني سلعة رخيصة يشتريها رأس المال المستغل بشروطه حين يطلبها، ويستغني عنها في الوقت الذي يريد.. من واقع هذا المجتمع احتوت المبادىء الستة للثورة مواجهة كاملة لكل مظاهر استغلال الإنسان للإنسان.. فبعد التخلص من الاستعمار وأعوانه يأتي دور الاقطاع، الصورة التاريخية للاستغلال فوق الأرض المصرية.. ثم يكون القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم تأكيداً آخر على الوعي الاجتماعي للثورة بالارتباط بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية.. بعد كل ذلك، ومن خلال مبادىء أخرى تتحدث عن إقامة جيش وطني قوي وحياة ديمقراطية سليمة يأتي المبدأ القائل بإقامة عدالة اجتماعية.. فتفسيرها مستمد من منطلقين:

الأول: هو الواقع المصري قبل الثورة بأبعاده ومظالمه التي أوضحناها في المقالين السابقين وخلاصتها أن الاستغلال والظلم الاجتماعي كانا أبرز معالم المجتمع المصري ـ قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ وصفته الغالبة انعكست على العلاقات الاجتماعية وقيم المجتمع..

الثاني: بقية المبادىء الستة - قبل العدالة الاجتماعية وبعدها - تمثل إرادة التغيير الثوري وتقدم التعبير الحقيقي لمعنى العدالة الاجتماعية في ظل نظام يعادي الاستغلال بالقضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم..

ومن خلال هذين المنطلقين، يمكن أن يتكامل لدينا المضمون الحقيقي للعدالة الاجتماعية كما وعاها ثوار ٢٣ يوليو..

ان العدالة الاجتماعية - ارتباطاً بهاتين النقطتين - لا يتصور لها أن تكون شعاراً براقاً بغير مضمون أو لهجة اصلاحية تندد بالمظالم وتستسلم للوقت صانع التغيير، أو تقنع بأسلوب الترقيع حين تقوده الظروف.. بل انها - ومن خلال عملية تغيير تقدمية وشعبية - تتحول إلى تعبير واضح يستوعب الواقع ويحدد الهدف ويربط في الفكر المصري بين السبب والنتيجة علمياً واجتماعياً..

عن التطبيق الاشتراكي

لسنا نجادل في التسليم بأن التطبيق الاشتراكي في مصر لم يستكمل ملامح وجوده إلا بعد قوانين يوليو ١٩٦١م كذلك فإن الصياغة الفكرية لواقع الثورة المصرية وأبعاد المجتمع الاشتراكي الجديد لم تتحقق الا بصدور الميثاق الوطني في مايو ١٩٦٢..

ولكن.. ماذا عن الاجراءات الثورية التي عرفها الواقع المصري قبل ١٩٦١.. وهي اجراءات امتدت إلى مواقع الاقطاع وسيطرة رأس المال المستغل.. امتدت إليها بالتصفية والتغيير فكانت اجراءات تحديد الملكية ثم التمصير والتأميم وكلها صدى لفكر الثورة وخطوط عريضة تشكل مقدمات المجتمع الجديد وتأكيد «للوظيفة الاجتماعية» للملكية الخاصة في إطار مجتمع الكفاية والعدل..

وهنا نسوق ملاحظتين هامتين:

١ - أن الفكر الاشتراكي - عموماً - تراث إنساني له تاريخه ودعاته وحركاته.. وعلى اختلاف مصادره وتطبيقاته.. إلا انه ليست هناك نظرية اشتراكية واحدة تدعي لنفسها السيادة والتفرد.. فالاشتراكية العلمية - على سبيل المثال - تبدأ بالنظرية الماركسية ولكنها لا تنتهي بها.. من هنا فإن التطبيق الاشتراكي في

مصر يمثل تجربة اجتماعية صنعها فكر الإنسان المصري وواقع المجتمع وحكمت مسيرتها ظروف تاريخه وتراثه الثقافي والروحي. .

٢ ـ أن الفكر الاشتراكي ـ على اختلاف مصادره وتنوع تطبيقاته ـ تبقى له خصائصه الأساسية وملامحه الواضحة في مقدمتها سيطرة الجماعة على وسائل الانتاج والأخذ بالتخطيط المركزي الشامل ونظرة جديدة للملكية الخاصة ومفهوم علمي واجتماعي للاستغلال ومؤشراته. . ومن هنا فإن التطبيق الاشتراكي في مصر ـ بملامحه النظرية والتطبيقية ـ يجد مكانه كإضافة جديدة إلى الفكر الاشتراكي كله. . على اعتبار أن الثائر المصري خضع لظروف المجتمع وواقع تاريخه. . وكانت أمامه معطيات إنسانية تتصل بالجماعة وتراثها في مقدمتها الدين والقومية. .

. . خلاصة ما أسعى إليه من هاتين الملاحظتين هو التأكيد على قضية أساسية أعني بها أننا ـ ونحن بصدد دراسة التطبيق الاشتراكي في بلادنا ـ لسنا ملتزمين بالقياس على نظرية بذاتها. . ولسنا محكومين بصياغة جامدة لأصول الفكر الاشتراكي لأن الاشتراكية العلمية لا تعني أبداً عبادة القوانين الاجتماعية أو الاستغراق في جدل طويل يقترب أحياناً من الدجل الذكي فكما أن دولة الاشتراكية ـ في بعض التطبيقات الماركسية ـ هي دولة العمال أو الفلاحين فهي هنا في التجربة المصرية دولة قوى الشعب العاملة حيث العمل هو القيمة الإنسانية الأولى. . وهو حق وشرف وواجب وحياة. . فليست هناك نظرية تصادر فكر الشعوب أو تدعي المعرفة المسبقة بواقع المجتمعات في كل زمان ومكان. . فذلك هو تجميد للتطور وافلاس فكري مستتر. .

فالتطبيق الاشتراكي ليس مجموعة من المسميات ولكنه أصلاً اجراءات ثورية تتصدى للواقع المستغل بالتصفية لتحديد أرضية صلبة تسمح بتكامل البناء الاشتراكي فوقها. . ولقد كانت سنوات الثورة المصرية قبل ١٩٦١.. تمهيداً ثورياً للبناء الاشتراكي. . فتحديد الملكية. بصدور قانون الاصلاح الزراعي ومحاولات التخطيط الأولى في مجلس الانتاج ومجلس الخدمات ثم اجراءات التمصير والتأميم وغيرهما كل ذلك بعد مبادىء ستة تتحدث في الثلاثة الأولى منها عن تصفية المجتمع القديم، مجتمع الاستعمار والاقطاع والاحتكار وتشير في الثلاثة الأخرى منها إلى إقامة العدالة الاجتماعية والجيش الوطني القوي والديمقراطية

السليمة. . هل كل ذلك بعد هذه المبادىء لا يمنح صورة متكاملة لمعنى التغيير ومقدمات التطبيق الاشتراكي. .

ولسوف تسمع من يقول. . إذا كانت هذه النتائج سليمة وواقعية. . فلماذا لم يتحدث الثوار عن «الاشتراكية» باللفظ الصريح في سنوات الثورة الأولى. . هنا أعود به ألى ما ذكرته سلفاً من أن «الاشتراكية» ليست مسميات نقف أمامها ولا نتعرف على مضمونها إلا باللفظ والكلمة. . وما أكثر دعاة المبادىء الذين اهتموا بجوهرها ولم يكترثوا في البداية بإطلاق الشعارات والأسماء. .

ثم هناك أمر هام يجب ألا نغفل عنه. . وأعني به التساؤل. . هل كان في مقدور الثوار أن يتحدثوا عن «الاشتراكية» مع مطلع الثورة. . والأذهان لم تتفتح على كل الحقائق وقيم المجتمع القديم لا زالت لها السيادة الكاملة. .؟ حيث كانت للثورة المصرية قدرة مشهورة على التوقيت لم تسبق الجماهير يوماً ولم تتخلف عنها أبداً. . . خلاصة القول. . فإن المبادىء الستة للثورة المصرية حين تتحدث عن العدالة الاجتماعية فإنها تسعى للتغيير الثوري بإرادة واعية تصل إلى عدد من الاجراءات تتصدى بها للخريطة الاجتماعية للواقع المصري قبل الثورة بما فيه من اقطاع واحتكار وسيطرة لرأس المال على الحكم. . وهي بهذا المفهوم تصنع مقدمات التطبيق الاشتراكي في التجربة المصرية إذا كانت الاشتراكية العلمية - كما نعرفها - هي وعي بتاريخ المجتمع وتحليل للواقع من خلال الظروف الموضوعية المحيطة لاستخلاص الحلول الجذرية لمشكلاته وتنمية مقدراته وانتفاء كل صور استغلال الإنسان للإنسان وإحلال عدالة التوزيع بديلاً للظلم الاجتماعي مع الأخذ بكل لوازم الفكر الاشتراكي العلمي وفي مقدمتها التخطيط المركزي الشامل. .

من هنا تأتي ضرورة البحث في الثورة المصرية والبناء الاشتراكي. . ومن هنا أيضاً تبدو الملامح الوطنية للتجربة الاشتراكية في مصر الثورة. . .

المثقفون والثورة(*)

إذا كنا نعيش واقع (الثورة والبناء الاشتراكي) فلا شك أننا ندرك على الطريق عدداً من القضايا البارزة.. يعرفها المجتمع المصري ويتناولها وعي الجماهير بالبحث والتحليل.. وتقف بينها واحدة من القضايا الحيوية ذات الصلة الوثيقة «بالشباب الاشتراكي» وأعني بها قضية المثقفين والثورة.. تفرض نفسها على الكلمة المكتوبة أو المسموعة استجابة لواقع المجتمع وامتداداً بفكر الثورة.

فإن الطاقات الهائلة من حشود المثقفين في الجامعات والمعاهد والمدارس أو في أجهزة الإعلام ومؤسسات الثقافة.. إن هذه الطاقات تستحق الدراسة وتثير التأمل.. في وقت تبدأ فيه الدولة مرحلة جديدة من التخطيط العلمي للواقع الثقافي والموازنة الموضوعية بين ما هو كائن وما يجب أن يكون..

في هذه المرحلة تستجيب «الشباب العربي» أمام أعماق القضية وأبعادها للحديث عن «المثقفين والثورة» يشدها منطق الثورة ويحركها واقع الثقافة في مجتمع القيم الجديدة.. ينتزعها من أحضان المجتمع القديم ويصنع بها الصياغة الإنسانية للتطور الهائل الذي حققته ثورة الشعب العربي في مصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بحيث تنعكس في صورة علاقات جديدة للإنتاج تخدم قضايا الثورة وتستكمل ملامح البناء الاشتراكي..

المثقفون وثورات الشعوب

وقضية «المثقفين الثوريين» ليست بنت الثورة المصرية دون غيرها أو نتيجة أفرزها واقع المجتمع بعد ٢٣ يوليو دون سواه. ولكنها قضية احتلت موقعاً تاريخياً من تجارب الأمم وثورات الشعوب.. بل إن موقف المثقفين في عديد من هذه

(*) مجلة «الشباب العربي» - ٩ يناير ١٩٦٧.

التجارب كان يمثل معوقاً لحركة الثورة وامتدادها وكأنما المثقفون هم أول فئات المجتمعات مطالبة بالتغيير وأقلها استجابة له في الوقت نفسه! يشدها عنه في بعض التجارب إطار اجتماعي يعكس ظلال الطبقة المتميزة ويصرفها عن موكب الثورة أوهام التطلع وبريق الوظائف ومغالاة في تقدير الذات وسط جموع الكادحين من سواد الشعب، المتعطش إلى المعرفة المتطلع إلى الثقافة.. هكذا كان المثقفون أمام إرادة التغيير الثوري في عدد من التجارب، قوة تحافظ على القديم وامتيازاته.. وتخاف الجديد وتنازلاته.. حتى وصفهتم قواميس الثورات في بعض مراحلها بالمحافظة والجمود.. أو باليمينية وأحياناً بالرجعية.. وقالت فيهم إنهم الوتر المتراخي الذي يضعف معزوفة الثورة وأنغام التغيير..

المثقفون والثورة العربية

فإذا كان هذا تصويراً لواقع المثقفين من بعض ثورات الشعوب وتجارب الدول.. فما هي قصة المثقفين في تاريخ الثورة المصرية.. هل كانت هي نفسها تلك (الفئة) التي تصل في واقعها الاقتصادي وظروفها الاجتماعية إلى حدود (الطبقة) التي تحدث عنها مؤرخو مصر الحديثة بعد الاحتلال البريطاني من موظفي الدواوين الحكومية وحملة الشهادات الدراسية من ذوي الياقات البيضاء الذين أطلق عليهم الشعب في سنوات الضغط والمعاناة لفظ «الأفندية» تعبيراً عن عزلة المثقف المصري وميزاته الطبقية!؟.. كل ذلك في وقت كانت الثقافة فيه ترفاً حبيساً في القصور أو ثرثرة في الصالونات أو لكنة أجنبية تعبيراً عن فكر مستورد وعقلية تائهة ونفسية معزولة. هل كانت تلك هي قصة المثقفين المصريين مع ثورة يوليو.

لست أحسب الصورة قاتمة وسلبية هكذا.. فلقد قدم التاريخ الحديث نماذج من المثقفين الثوريين. دفع بهم الشارع المصري من بين صفوف الجماهير فأحسنوا التعبير عن واقعه وقدموا الكثير لثورة الشعب وثقافة الكادحين يكفي أن نتذكر هنا عبد الله النديم ومحمود مختار وسيد درويش.. نماذج رائدة للمثقف الثوري.

ومع ذلك.. فلقد كانت قضية المثقفين الثوريين دائماً تتلخص في التناقض القائم بين واقع التحول أو إنجازاته ورواسب الفكر ومقوماته.. حتى افتقد

المجتمع الاشتراكي، المثقف الثوري الذي يقف كالموصل الجيد، يعكس مشاعر الجماعة وروحها ويكشف عن خصائص التحول وزوايا التغيير..

وغاب المثقف الاشتراكي وتأخر ظهوره والبناء يزداد يوماً بعد يوم وتتزايد معه مسئولية المثقفين مفكرين أو أدباء أو فنانين تبشيراً بالمجتمع الجديد وتدعيماً لقيمه ونزعاته..

وبقيت مواكب الثورة ترقب المثقف الثوري الذي يقف بين صفوف قوى الشعب العاملة يعرف دوره ويدرك مسؤوليته.. فمن هو ذلك الإنسان صاحب الانتماء المزدوج للثورة والثقافة معاً..

من هو المثقف الثوري؟

إن للمثقف الثوري خصائص تميزه بين مواكب الزحف الثوري والتغيير الاجتماعي، يمكن تركيزها في السمات التالية:

أولاً: هو إنسان يقف على أرضية فكرية تمثل الالتقاء بين محوري الزمان والمكان. أي إنه يمثل درجة من الوعي بتاريخ الجماهير مرتبطاً ـ في الوقت ذاته ـ بالظروف الموضوعية لواقع المجتمع.. ومن هذا الالتقاء يستمد ثقافته الثورية..

ثانياً: إن المثقف الثوري إنسان منتج.. على اعتبار أن العمل ـ بمختلف أوضاعه ـ أغلى قيم المجتمع الاشتراكي.. فالانتاج صفة تتحدد منها ثورية المثقف وولاؤه لمجتمع الكفاية والعدل.

ثالثاً: إن المثقف الثوري الذي وعى التاريخ وأدرك الواقع وارتبط بمبادىء الثورة وأهداف المجتمع هو إنسان يلتقي بإرادة التغيير الثوري ويعرف حركة الجماعة ويملك القدرة على تصوير غاياتها أي إنه يعلم طبيعة مراحل التطور والأسلوب العلمي الذي تعبر به الجماهير جسر الثورة نحو مجتمع الأمل..

إن هذا المثقف الثوري الذي عرفناه بخصائصه وسماته ليس نموذجاً شائعاً في مجتمعنا حتى الآن.. فلقد حجبته عن الظهور أصداء الماضي ورواسب المجتمع الاقطاعي الرأسمالي في وقت تشده فيه الثورة وتدفعه إليه الثقافة.

ونحن حين نعني بالثورة عملية التغيير الجذري التي تصل إلى واقع العلاقات الاجتماعية تعبيراً عن فكر جديد نحو هدف محدد استناداً إلى تقدمية

الحركة وشعبية الاتجاه.. حين نعني بالثورة هذا المعنى.. فإننا نعني بالثقافة حصيلة إنسانية من الدراسة والممارسة تصل بالإنسان إلى درجة من الإدراك يحققها استناداً إلى مجموعة من الخبرات والمعارف تعكس نفسها سلوكاً بين الجماعة وأسلوباً في الحياة.. انطلاقاً من هذه المفاهيم البسيطة للثورة وللثقافة تكون حدود التعريف العلمي للمثقف الثوري..

فليس مثقفاً ثورياً كل من حاز درجة دراسية أو قرأ بمعدل متزايد وأغلق على نفسه «البرج العاجي» قابعاً في «وادي التأملات».

كذلك فإنه ليس مثقفاً ثورياً من تعلم لغة الحماس المتلهب والشعار البراق واللفظ الغامض..

وليس مثقفاً ثورياً ـ بعد كل هؤلاء ـ من يغرق الجماهير معه في متاهات النظرية.. يصرف الناس عن الانتاج بعيداً عن الواقع.. بالفلسفة المجردة والنقاش المحموم..

إن المثقف الثوري ـ غير هؤلاء ـ يقف بين قوى الشعب العاملة يعيش قصة التغيير الثوري ومعركة البناء الاشتراكي ويدرك مسؤولية هذا الجيل الذي يبني ويجني في وقت واحد.

هل ظهر المثقف الثوري؟

ويبقى بعد كل هذا.. السؤال الأهم يطل علينا من خلال واقع المجتمع المصري وحركة المثقفين فيه بعد ٢٣ يوليو.. وهو: هل ظهر المثقف الثوري وبرزت ملامحه في ركب التغيير الثوري وموكب الزحف الاشتراكي؟

إن الواقع يقدم الإجابة المباشرة عن هذا التساؤل. لا زال مجتمعنا الاشتراكي يفتقد المثقف الثوري. ونحن هنا نركز على المثقف الثوري كظاهرة عامة. ولا ننكر وجود نماذج من المثقفين الثوريين. ولكن مجتمعنا لا زال في حاجة إلى الأديب الملتزم بقضايا المجتمع، والفنان الذي يعيش مشكلات الواقع. والمفكر صاحب النهج الثوري في البحث والأسلوب العلمي في الدراسة، معاً في وقت واحد.

لأن هذه الروافد الثقافية الثورية كلها تصب في ضمير المجتمع وتمثل

الخلفية النفسية والوراء الفلسفي للجماهير المتحركة فتصنع لها قيم المستقبل وتزيل من أعماقها رواسب الماضي.

فالمجتمع في تحوله ليس خاضعاً لقوانين العمل الاجتماعي وحدها دون التشكيل النفسي والتحضير الفكري كمقدمات للتغيير.. فليست قضية التطور مجرد أداة إنتاج تتصاعد فيرقى بذلك الإنسان.. إن هناك جانباً أساسياً يتمثل في الحركة الثقافية التي تعبر عن العلاقة الاجتماعية الجديدة في إطارها الجماعي تجسيداً لقيم ترتبط بفلسفة النظام القائم وأفكاره السائدة والمزاج النفسي للجماهير الذي طبعته الثورة بالهدف المرسوم والأمل الواضح.

وحين يسبق التطور المادي التحول الثقافي لمجتمع ما.. فإن هناك عجزاً أو تقصيراً من جانب الإرادة الثورية في صنع الإنسان الذي يعيش المجتمع الجديد ويلمس أبعاده وأعماقه.

إن ثقافة المجتمع الاشتراكي هي انعكاس طبيعي لعلاقات الانتاج وارتباط موضوعي بفلسفته ذات البعد الإنساني والأسلوب العلمي والنزعة الجماعية.

فالأديب الذي لا زال يردد بين سطور كتاباته أحلام القصور وأطلال المجتمع القديم.. يجافي كل حقائق التحول وينكر كل التغييرات من حوله ويحكم على نفسه بالذبول والانزواء.

والفنان الذي لا يدرك ملامح التحول، ولا يستمد معاني الجمال من حركة الجماهير الثائرة ليخرج باللحن من صيحات العمال عند السد العالي، ويبقى ساعياً وراء أضواء القديم وأصداء الماضي. إن مثل هذا الفنان لا يختلف عن ذلك الأديب، كلاهما فصل أخير من مسرحية انصرفت عنها الجماهير الكادحة في المجتمع الاشتراكي.

إن شعار (الثقافة للمجتمع) لا بد أن يدخل دور التطبيق حتى تصل السلعة الثقافية إلى الشعب الذي دانت له السيطرة على وسائل الانتاج تعبيراً عن فلسفة التطبيق الاشتراكي في التجربة الثورية المصرية.

ويبقى بعد ذلك علينا أن نتابع معاً خطوات المثقف الثوري في المجتمع المصري داخل المجتمع أو في أجهزة الإعلام ومؤسسات الثقافة من خلال الكتابات والأحاديث.. لنطيل التأمل في قضية أساسية تربط الثقافة بقيم المجتمع وتحدد مسئولية المثقفين تجاه الثورة وبين قوى الشعب العاملة.

الجامعة والمجتمع(*)

.. ونحن نثير قضية «المثقفين والثورة»، نجد الجامعة تطل علينا كمركز طبيعي يجمع حشداً من الذين أتاح لهم المجتمع من مصادر الثقافة والفكر ما يجعل الحديث عن الجامعة ضرورة ترتبط بقضية الثقافة ارتباطاً موضوعياً يجعل منها بعداً ثابتاً في القضية، نتعرض له الآن في محاولة نقف منها على مكان الجامعة ودورها في مرحلة تحوله.

ومع بداية المحاولة، نقف ـ أمانة وواجباً ـ أمام عدة اعتبارات حتى لا نجافي الموضوعية ونقبر الحقيقة باسم الثورة أو الثقافة.. وهذه الاعتبارات هي: ـ

أولاً: إن الجامعة قد مارست دوراً مشرقاً في تاريخ هذا الشعب ومن خلال مواكب النضال الوطني ضد الأجنبي الدخيل وفي مواجهة كل التيارات الرجعية أو الانتهازية.. يكفي أن نتذكر هنا الدور التاريخي لجامعة الأزهر الذي قادت من خلاله الجماهير وحركت كوامن الثورة ووجهت فورة الغضب في مراحل تهيأت لها فيه قيادات فكرية وثورية أدركت أبعاد الواقع وحركت في الإنسان المصري أصداء العقيدة تحفز بها حماس الثورة وتقود بسلطتها نضال الجماهير وينصرف القول أيضاً على الجامعات الأخرى التي كانت منابر لفكر الثورة. قدمت للمجتمع قياداته الوطنية في مراحل من تاريخه وقف على مسرح العمل السياسي فيها حفنة من الحزبيين الانتهازيين..

ويكفي أن نتذكر هنا شهداء الجامعة من الطلبة في سنوات ١٩٣٥ و١٩٤٦ و١٩٤٨ الذين تمثلت فيهم وطنية الشباب المصري بنظافته السياسية وحماسه الثوري..

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ١٦ يناير ١٩٦٧.

وبعد ذلك فقد قدمت الجامعة للمجتمع قيادات فكرية كان لها دروها الطليعي في تاريخنا السياسي وتراثنا الثقافي فليس يغيب من وعينا الرواد الأوائل من طلائع الحركة الثقافية المعاصرة من طراز أحمد لطفي السيد وطه حسين.

ثانياً: لقد تمكنت الجامعة من إدراك حقيقة ثورة ٢٣ يوليو منذ يوم قيامها فكانت الاستجابة المبكرة والوعي العميق مع صحوة الجماهير في لقائها مع التاريخ والثورة خلال مهرجان الشروق العظيم.. فخرجت أول كلمات التأييد لمجلس قيادة الثورة من جامعة الاسكندرية حتى أصبح من تقاليد احتفالنا بأعياد الثورة أن يتم اجتماع القائد بهيئة التدريس تكريما للجامعة وتقديراً لدورها.

ويبقى قبل ذلك كله من مواقف الجامعة المصرية بعد الثورة دور شبابها في الكفاح المسلح ضد قوى الغزو والعدوان.. حين تدفقت كتائب الشباب من الأساتذة والمعيدين والطلبة إلى بور سعيد، تأخذ دورها النضالي وتنتقل من قاعات المحاضرات إلى ساحات المعركة. وتساقط الشهداء من شبابنا وأصبح في تاريخ الجامعة شهداء جدد.. وأضيفت اسماء أخرى مثل: جواد حسني إلى قائمة الخالدين في تاريخنا الوطني..

ثالثاً: لقد شاركت الجامعة في تدعيم أبعاد التحول الاجتماعي والبناء الاشتراكي.. فكانت للأستاذ الجامعي جهوده وإيجابيته، والحقيقة أن الجامعة شهدت - في داخلها حركة سياسية محدودة ولكنها كانت بمثابة ظاهرة فصحية تشير إلى إيجابية مشتركة بين الأساتذة والطلاب.. وعلى الرغم من أن الأغلب الأعم منها كان نشاطاً اجتماعياً يتمثل في حفلة مسائية أو رحلة أسبوعية إلا أنها كانت مقدمات للارتباط الإنساني والحركة الجماعية تمهد للانطلاق نحو غايات العمل السياسي داخل الجامعة وخارجها.

رابعاً: حيث يتجه بحثنا حول الجامعة والمجتمع.. يجب ألا نغفل دورها البناء في البحث العلمي، خدمة للتقدم الاجتماعي، مارسته منذ السنوات الأولى للثورة وحققت فيه إنجازات مشهودة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتعمير والخدمات. ودفعت بعدد من القيادات العلمية والفنية كان لها دورها المذكور في التخطيط والإعداد لمرحلة التحول في مجالات التخصص المختلفة...

نذكر كل هذه الحقائق ـ بالتجرد والموضوعية ـ ولا زالت أصداء إشارة الرئيس عن الجامعة في خطاب جلسة افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة في نوفمبر ١٩٦٦ حيث منحها بالإنصاف كل ثقة وتدعيم..

ولكن.. هل الصورة كلها بهذا الإشراق!؟ ليتها كانت كذلك!.. فإن الواقع يقدم اعتبارات أخرى حول قضية المثقفين في الجامعة اتصالاً بالمجتمع وارتباطاً بقضاياه ومشكلاته..

وأهم هذه الاعتبارات ما يمكن إيجازه في النقاط التالية:

أولاً: إن عزلة المثقف المصري ـ دون ما خلط بين الثقافة والتعليم ـ لا زالت تجد مكانها وراء أسوار الجامعة.. عزلة عن المجتمع بواقعه وأحداثه وانفصال يوحي للمتأمل أحياناً بأن الجامعة تطل في كبرياء على مواكب الجماهير الكادحة.. وكأن شعارنا هو: العلم للعلم، وليس، العلم للمجتمع بل إنني لا أزج بقلمي تسرعاً أو انسياقاً لو قلت إن عقدة الدرجة العلمية المرتفعة والمستوى الدراسي الكبير تدفع حامليها في قاعات المحاضرة وداخل حرم الجامعة إلى عدد من الأوهام والظنون في مقدمتها إحساس مبالغ فيه بالذات واعتقاد بأنهم صفوة الشعب ونخبة الجماهير.... بل إن الاستعلاء يحرك بعض من يحملون الدرجات الجامعية المتميزة إلى مواقف تعتريها ثورات نفسية توحي لأصحابها أنهم بذلوا أقصى الجهود ولم تصنع لهم الجماهير التماثيل ولم تقم لهم النصب التذكارية.. وفي ذلك ـ ظلم واضح وجحود كبير..

ثانياً: على الرغم من أن عدداً من أساتذة الجامعة كان صورة للمثقف الثوري إلا أنها لم تكن نموذجاً شائعاً أو نمطاً متكرراً.. بل على العكس فلقد تفرغ عدد كبير من الأساتذة لتجديد الكتب الجامعية سنوياً وطباعة المذكرات المقررة دورياً، وهم لم ينصرفوا عن واقع المجتمع فحسب بل انعزلوا عن واقع الجامعة ذاتها.. وظهرت الحلقة المفقودة بين الأستاذ والطالب داخل قاعة المحاضرات نفسها... فإذا ارتفع صوت بالنقد.. سمعنا حديثاً طويلاً عن الإمكانيات المحدودة والأعداد المتزايدة..!

ثالثاً: إن العمل السياسي قد عجز عن تقديم النموذج المطلوب للمثقف الثوري.. بل إن الاتحادات الطلابية بإمكاناتها المادية ـ قد تحولت إلى تجمعات

محدودة التأثير لا يسعى إليها الطلاب إلا سؤالاً عن اشتراك رحلة أو طلباً لتذكرة حفلة. . .

وامتدت الصورة لتعكس رواسب الماضي. . . حتى أن نسبة كبيرة من المستفيدين من النشاط الرياضي والاجتماعي في الجامعة كانوا من رواد نوادي الدرجة الأولى بالعاصمة. . أما ابن القرية الذي سعى إلى الجامعة فلقد ظل محكوماً بالموقف أمامه، والحاجز النفسي الرهيب يشده إلى حجرته في المدينة الجامعية أو التردد المتلاحق على بلدته النائية. . . بحثاً عن ذاته الضائعة ووجوده المفقود. . وبعد ذلك نسمع حديثاً طويلاً عن سلبية الطلاب وانزوائهم!.

رابعاً: إن الجامعة كانت تعيش ـ إلى عهد قريب ـ في ظل منطق يرى في الجامعة مدرسة للموظفين. . . وكأن الشهادة الجامعية سلم طبقي يصعده كل من يتجاوز عقدة «المؤهل العالي» وضاعت في غمار هذا المنطق الذي سيطر على عقول الجامعيين كل معاني الخبرة العملية والممارسة الواقعية. . وأصبحت الدراسة النظرية وحدها مبرراً لاجتياز الصفوف والتصدي للعمل الفني على مختلف مستوياته. . فكانت هذه زوايا أخرى من زوايا الانفصال الموضوعي بين الجامعة والمجتمع بمشكلاته القائمة وحاجاته الملحة. .

كل ذلك في وقت. . كان يجب أن تكون فيه خريطة المجتمع هي المنطلق. الوحيد للعمل السياسي والعلمي والفني للجامعة داخلها وخارجها. .

تلك هي صورة الجامعة بوجهيها عرضنا لها بالتسجيل والاستقراء. . أي إننا تابعنا ما هو كائن. . فماذا عن تصورنا لما يجب أن يكون؟!

وحقيقة الأمر فإن شعار «العلم للمجتمع» وشعار «الثقافة للمجتمع» كلاهما يشير بوضوح إلى اعتبار أن المجتمع بأبعاده وأعماقه. . بمشكلاته وحاجاته. . هو المتغير المستقل الذي تتحرك وراءه كل مراكز العلم وأجهزة الثقافة خدمة للهدف الواحد وتحقيقاً للشعار الذي يرفعه المجتمع في مرحلة التغيير وسنوات التحول.

بقايا القديم ومظاهر الجديد(*)

إن المجتمعات الإنسانية محكومة في تطورها بمجموعة من الدوافع والعوامل التي يلمسها المؤرخ ويدركها الباحث، ولكن هناك مجموعة أخرى من الدوافع والعوامل تبدو قليلة التأثير ضئيلة القيمة.. لأنها لا تمثل في حياتنا سلوكاً مباشراً أو حركة متصلة.. ولكنها تتميز بالنمو البطيء أو التحول الهادىء وأعني بهذه المجموعة الثانية، الدوافع غير المباشرة والعوامل غير المنظورة ذات التأثير العميق في حياة الجماعات البشرية وتكوينها الحضاري..

وهذه المجموعة من الدوافع والعوامل تمارس هذا التأثير العميق وذلك الدور الفعال من خلال تحريكها لقيم الجماعة وتكوين سلوك أفرادها.

حركة الثقافة دافع التطور

إن الذين قالوا إن الاقتصاد هو قائد التطور وحده، كانوا يحجبون من الحقيقة جزءاً كبيراً ويغالطون الإنسان وحضاراته على امتداد تاريخها الطويل..

فلسنا ننكر للاقتصاد دوره الأساسي في التطور.. ولكننا نسلم إلى جانبه بعدد آخر من العوامل المنظورة وغير المنظورة في تحريك هذا التطور.. فإذا كان تطور الفن الإنتاجي تعبيراً مباشراً عن التقدم العلمي للجماعة.. فإن حركة الثقافة هي الأخرى تعبير عن التقدم الاجتماعي للجماعة لأن الثقافة رفيق الإنسان ومؤشر وجوده بل إن حضارات التاريخ هي بصمات لثقافات العصور وأصداء لسلوك الإنسان وقيم المجتمعات في دروتها بين التقدم والانتكاس.. فالمجتمع ككل كائن حي يصيبه الانتعاش والازدهار كما يعتريه الذبول والانزواء..

(*) مجلة «الشباب العربي» - ٢٣ يناير ١٩٦٧.

وحيث إننا نعني بالثقافة درجة من الوعي لواقع الجماعة والإدارك لمسئوليات الإنسان أمام من حوله نتيجة الالتقاء بين حصيلة من المعارف الأفقية ورصيد من التجارب الرأسية.

إننا نعني بها ذلك ونعترف بها كواحدة من عوامل التطور لاتصالها الوثيق بخصائص الشعوب وضمير الجماعات تنعكس سلوكاً فردياً ثم حركة جماعية.. حيث إن الأمر كذلك فإننا نناقش الآن رافدين أساسيين يصبان معاً في وعاء الثقافة الاجتماعية وأعني بهما الآداب والفنون..

ولكن يبدو من عنوان المقال أننا نرفض القديم ونتحامل عليه تعصباً لجيلنا أو تعلقاً بكل جديد..

ذلك منطق ننأى عنه ونفطن إليه.. فالقديم مرفوض لأنه لا يخدم ديناميكية المجتمع وتطور حركته.. والجديد مقبول لأنه يساير المجتمع ويحدد تحوله فليست القضية رفضاً مطلقاً للقديم أو تعصباً أعمى للجديد. فالمجتمع الجديد بقيمة وأهدافه يختلف عن المجتمع القديم بمظاهره ومتناقضاته...

الآداب والفنون في حياة المجتمعات

من هنا ثارت قضية الأدب والفن في مجتمعنا وأمامها أجدني في مواجهة عدد من الاعتبارات أهمها:

أولاً: على الرغم من أنني لا أنتمي للآداب والفنون بالتخصص والدراسة إلا أنني - واحد من ملايين - ينتمون إليهما بالحس والتذوق.. كذلك فإنني أشارك الكثيرين اعتقاداً راسخاً في خطورة الدور الذي ينتظر الأدباء والفنانين في مجتمعنا اتصالاً بقضاياه وارتباطاً بواقعه.. بل وفوق ذلك فإن للأدب والفن من حيث اتصالهما بالثقافة مركزاً إنسانياً رفيعاً يجعل منهما لغة عالمية فوق كل القوميات والحواجز.. ولست هنا أقتل في أدبائنا وفنانينا الانتماء للمجتمع أو القومية أو تراث الإنسان العربي.. ولكنني أريد أن أدفع بحقيقة عصرية تتمثل في أن خلاص المجتمعات الإنسانية عموماً من رواسب ماضيها المتخلف إلى حوافز مستقبلها المتحرك يمكن أن يستمد دوافع ظهوره وعوامل وجوده من الآداب والفنون تعبيراً عن روح الجماعة وتجسيداً لمظاهر التحول..

ثانياً: إن المجتمعات المعاصرة قادرة على اختصار سنوات طويلة من تحولها نحو مجتمع الأمل إذا توافر لها أدب للثورة وفن للجماهير ترسي بهما القيم الجديدة وتستأصل منها رواسب القديم وبقاياه.

لأن تلقين الجماهير لواحد من المبادىء السياسية قد يستغرق وقتاً طويلاً.. ولا يجدي كثيراً.. في الوقت الذي يمكن أن يصل فيه مضمون المبدأ من خلال القصة الهادفة أو اللحن الثائر.

إذ يكفي أن نتذكر بعض أسماء بعض الخالدين من أدباء الثورات الشعبية.. والتجارب الإنسانية مهما تعددت مذاهبهم وفلسفاتهم من أمثال محمد اقبال في باكستان ومكسيم جوركي في روسيا وعبد الله النديم في مصر. وكلهم رواد نهضة وأصحاب فكرة ودعاة فلسفة..

ثالثاً: إن الآداب والفنون في التقائهما تاريخياً قد قدما للإنسان روائع باقية وأعمالاً خالدة منذ وعي التاريخ قصة المسرح الإغريقي في عصرها السحيق حتى السينما الناطقة في هذه الأيام.. ومن هذا اللقاء تميزت شعوب وبرزت لها خصائص.. مهدت للفن الشعبي بأنغامه ودقاته ورقصاته.. فناً للجماعة وحركة للجماهير «وفلكوراً» متميزاً يعكس طبيعة المرحلة وشخصية الشعب..

إن ذلك الالتقاء بين الآداب والفنون قادر على أن يصوغ القيم الجديدة بأبعادها وأعماقها.. حيث تصب الثقافة في ضمير الجماعة تعبيراً عن واقعها وانعكاساً لكل ظروفها الموضوعية..

الأدب والفن في مجتمعنا الاشتراكي

لا شك أن الثقافة في مجتمعنا تحظى برعاية كافية من الدول واهتمام واضح من جماهير الشعب.. في عصر التليفزيون والترانزستور حتى أن الجيل الصغير من أطفالنا، الذي تابع الشاشة الصغيرة مع الستينات من هذا القرن يبدو أكثر يقظة ووعياً وفطنة وإدراكاً.. أي إن وسائل الاتصال الجماهيري أضحت ميسورة منتشرة فأصبحت الكلمة المسموعة أو اللقطة المرئية مصدراً متجدداً لفكر الجماهير وثقافة الشعب.. فلقد انتهى عصر النغم الحبيس في القصور أو المشهد القائم فوق قمة التل وأصبحنا ندرك رد الفعل المباشر في سلوك الناس حيث المحاكاة فطرة أصيلة ونهج متواتر..

من هنا كانت خطورة الموقف الذي وضع فيه العلم الحديث كلاً من الآداب والفنون بعد اختراع الطباعة وأجهزة الإرسال والاستقبال.. فأخذت الكلمة مكانها البارز مع النغم المؤثر الدافق..

وفي مجتمعنا الذي يتحول نحو آمال الجماهير العاملة في الكفاية والعدل.. نشهد حركة ثقافية تسعى نحو غايات هذا المجتمع وأهداف نضاله..

ولكن الذي يزعجنا في كثير من الأحيان أن نلمس أصداء الماضي بين السطور ومن خلال الأعمال الفنية.. وكأن المجتمع لم يتحول.. وكأن ٢٣ يوليو يوم تائه في تاريخ آدابنا وفنوننا..

البطل هو البطل نفسه واحد من رواد نادي الطبقة، عاطل لا يحترم العمل.. قاهر لا يعرف المستحيل.. كل الأبواب مفتوحة له.. والجميع يتطلعون إليه!.. وغاب عن أدبائنا أن المجتمع قد تحول، وأصبح عامل السد العالي هو الصيغة الجديدة لبطل الانتاج - في مجتمع رصيده الأول عمل أبنائه..

فإذا قلبنا نظرة التأمل بين الأدباء الرواد من جيل توفيق الحكيم ويحيى حقي ومحمود تيمور لوجدنا أننا نطالبهم بأكثر مما يجب بعد رحلة عمر طويلة انطوت فيها صفحات وتكسرت أقلام في صراع مرير مع المجتمع القديم حتى عادت الروح للشعب من جديد وأصبح الكل مترقباً لجيل جديد من الأدباء والفنانين عاش شبابه مع الثورة وارتبط معها بالعمر والتجربة..

مسئولية الأدباء والفنانين من جيلنا

إن الأديب والفنان في هذا الجيل يتحملان مسئولية تاريخية نحو المجتمع الاشتراكي بالإلحاح على القيم الجديدة، وإبراز معالم التحول من خلال الحوار الفني أو النغم الشعبي أو القصة ذات المغزى العميق التي لا تتحول إلى دعاية مبتذلة أو إعلان سافر لا يخدم القضية بقدر ما يبدد أنصارها..

إن هذه المسئولية التاريخية - على شباب الأدباء والفنانين - تستمد مصادر وجودها من النقاط التالية:

○ إن المجتمعات بما تملكه من تراث ثقافي وروحي تحرك واقعها نحو

غاياتها ولكنها لا تقدر على ذلك بغير ثقافة متجددة وفكر مفتوح ينطق كلاهما بآمال الجماهير وآلامها . .

○ إن خطورة الكلمة والمشهد ـ مع العلم الحديث ـ يجعل الانفصال عن المجتمع جريمة مضاعفة لا يحمي منها انعزال أو استعلاء وذلك في حد ذاته حافز يدفع المثقف لأن يعلم أن ما يكتبه يقرأه الناس وأن ما يؤديه تتابعه الجماهير . .

○ ما زال مجتمعنا يعاني من أصداء الماضي التي انحدرت إليه من مجتمع النصف في المائة لتعبث بآمال الجماهير وتحيل أهدافها إلى تطلعات فردية . . من خلال القصة أو اللقطة أو اللحن في مجتمع اشتراكي يؤمن بالجماعية ويسعى للعدل الاجتماعي . .

○ إن التجديد هو طريق الآداب والفنون للذيوع والاستمرار . . لأنه من غير المتصور أن نشهد القصة المصرية ـ في أغلبها ـ تكراراً ممسوخاً أو استطراداً بالأحداث بغير وعي أو هدف . . ترديداً لقصة حب «بنت الجيران» حتى النهاية السعيدة في حضور المأذون!!

○ إن الروائع الخالدة في تاريخ الآداب والفنون لم يكتب لها البقاء إلا لأنها كانت صدى للمجتمع الذي ولدت فيه وصيحة معبرة عن الواقع الذي انطلقت عنه . . وترجمة للمعاناة الجماعية للشعوب والأمم . .

○ تحفل مرحلة التحول التي يشهدها مجتمعنا بعديد من مشكلات البناء وقضايا التطوير تحتاج إلى قلم الأديب ولمسة الفنان يركز عليها الضوء بالتأمل الساخر . . يكشف أطرافها . . ويعالج آثارها . .

وهي تحفل أيضاً بمئات المشاهد الجديدة تحكي قصص الكادحين وعرق العاملين . . دون الانسياق وراء المتعة المعزولة ومتاهات العبث التائه اللامعقول . .

فنحن نحاكي الجماهير ولا نخاطب المتخصصين وحدهم . .

. . هذه نقاط أثيرها اليوم حول أصداء الرواية وأضواء المسرح مع أوتار النغم ولقطات المشهد . . نريد منها أدب الثورة وفن الجماهير . . نحو ثقافة المجتمع وقوى الشعب العاملة.

القيم الاجتماعية والتحول الاشتراكي(*)

نبدأ مع هذا العدد دراسة في «تنمية المجتمع».. وهي قضية هامة ذات أبعاد علمية وأعماق إنسانية.. لأنها تتصل بتطور الإنسان المصري.. ومتابعة ضميره الذي يكتمل وعياً بالتاريخ القومي.. وفكره الذي يتحول مع المجتمع الجديد نحو صياغة جديدة للواقع الاجتماعي الذي ينسج القيم التي تعبر عن فلسفة واضحة تأخذ طريقها لتقف في صمود بين التيارات الفكرية المتصارعة والمذاهب الاجتماعية المضادة.. ويرقب الإنسان العربي في مصر انجازات الثورة ومشاهد التغيير.. ويدركها معالم قائمة ووقائع ملموسة.. ثم يبقى أمام المتأمل أن يدرك أبعاد التحول في الإنسان نفسه.. الذي أقام «السد العالي» وأدار «قناة السويس» وأخذ يضيف إليهما رصيداً متجدداً من جهود أبنائه في مواقع العمل الإنساني، مراكز البحث العلمي..

الإنسانية العلمية

على الرغم من أن الالتقاء بين الإنسان والعلم حقيقة تاريخية ديناميكية. إلا أننا نعرف محاولات متعددة للفصل ما بين الإنسانية والعلمية فنجد الربط الدائم بين تعبير الإنسانية وتعبيرات أخرى تكاد تكون مرادفة لها ـ في نظر أصحاب هذا الاتجاه كالشعور والعاطفة الوجدانية. وكأن ذات الإنسان تعبير غامض غير محدد، يستوعب كل انفعال ساذج أو رغبة تافهة..

بينما تعني العلمية ـ عندهم أيضاً ـ نقيضاً معادياً للإنسانية.. يكاد يكون مرادفاً لكلمة «المادية» بما تحمله من الإدراك الذاتي وإنكار للثقافات الروحيات وتصوير لعالم جديد كل كل مافيه أشياء والعجيب أن كل من فيه توابع لها.... فهذا التقسيم الغريب يمثل ـ لدى دعاة تلك النظرة ـ تناقضاً بين الإنسانية والعلمية

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٦ فبراير ١٩٦٧.

وجفوة مفتعلة بينهما.. فاتحين الأبواب لعشرات التقسيمات التي لا حدود لها.. وفي التقسيم المشهور بين الفكر والمادة.. تلك القضية الرائجة طلباً للحسم فيها وتحديد أيهما أسبق في الوجود.. الفكر أم المادة؟! وترى عليه تمتص الجهود وتستهلك العقول بغير مبرر واضح أو دافع محدد.. والحقيقة أن التقسيم في حد ذاته تركة مذهبية معروفة في تاريخ الفلسفة. يعتبر المضي وراءها التزاماً بمقدمات لنتائج متطورة. تقف يوماً بعد يوم بالإدانة والتقصير أمام التاريخ والعلم، في مواجهة الإنسان الحر في مجتمعاته النامية..

والذي يعنينا من كل العلاقة بين الإنسان والعلم فيما نسميه بالإنسانية.. هو أن نشير إلى حقيقة جوهرية تؤكد أن العلم والإنسان يتبادلان علاقة طردية تجعل من العلم وسيلة غايتها الإنسان.. من هنا فإن كل محاولة لتصوير تناقض قائم بين الوجود الإنساني وفلسفة الاختراع العلمي، هي محاولة تكشف انحراف أصحابها عن الصواب وانزلاقهم في متاهات النظرية. فليس الإنسان تركيباً غامضاً من الغيبيات ذات الحركة التلقائية والانسياق العشوائي كذلك ليس الإنسان أداة صماء تقودها المادة بغير إرادة ووعي يمثلان معاً ضمير المخلوق العاقل.. ولكن الإنسان مركب مكتمل من حقائق عضوية منظورة وأخرى ذاتية مفهومة. وبهما معاً يمارس أرقى عمليات التميز البشري وفي مقدمتها التفكير.. تعبيراً عن إدراكه لكل ما حوله ودافعاً لاكتشاف خفايا وجوده..

القيم الاجتماعية

والإنسان حين يفكر بصورة إيجابية تتجاوز حدود التأمل السلبي.. فإنه يتبادل التأثير مع واقعه وكافة التغيرات التي تحيط به.. ويستجيب أمام ذلك كله بسلوك مباشر أو تصرف متواتر.. ومجموعة الأفكار التي تترسخ في ضمير الجماعة نتيجة الاعتقاد في سلامتها والاعتياد عليها.. والتي تنعكس سلوكاً جماعياً - هذه المجموعة من الأفكار التي تتحول إلى مواقف وأحداث.. في مجتمع معين - يمكن التعبير عنها بالقيم السائدة والمفاهيم المسيطرة.. وهذه القيم وتلك المفاهيم كلاهما يتكون تدريجاً نتيجة ظروف مشتركة للجماعة واعتبارات تنحدر من تاريخها الاجتماعي.. وعلى ذلك فإن القيم الاجتماعية في المجتمع الاقطاعي أو الرأسمالي تختلف عنها في المجتمع الاشتراكي.. حيث نكون بصدد مجموعة

من التغييرات الجذرية الشاملة والتحولات الفكرية الواضحة.. فالنظرة إلى الملكية الخاصة أو الأموال العامة أو السلطة السياسية تختلف بين نظام وآخر.. وليس الأمر كذلك فحسب بل إن القيمة الاجتماعية تمارس آثارها على التنمية الاقتصادية..

يؤكد ذلك واقع الشعوب التي تبني، وتجارب الدول الآخذة في النمو.. ففي بلد كالهند ـ حيث تختلط القيمة الاجتماعية بالعقيدة الدينية ـ تمرح الأبقار في شوارع العاصمة.. بينما يعاني السواد الأعظم من شعب الهند سوء التغذية الذي يصل إلى حد المجاعة بأبعادها الأسطورية وملامحها الرهيبة!

ولماذا نبتعد هكذا لنصل إلى شبه القارة الهندية.. إن في تجربتنا الاشتراكية هنا نلمس الآثار الواضحة للقيمة الاجتماعية في أنماط الاستهلاك وحجم الأسرة والمدخرات العائلية.. بل إن الأدب المصري يحفل بمئات «الأمثال الشعبية» التي تتناقلها الأجيال المتتالية تعبيراً عن قيم اجتماعية.. يدعو بعضها إلى التواكل والسلبية.. وأحياناً إلى الإسراف والمظهرية.. وهذه التركة الاجتماعية تتمثل في رصيد رهيب من الأفكار والمعتقدات لا زالت تجد مكانها في مجتمعنا.. ولا زال الشارع المصري حافلاً بثرثرة تشير في احترام إلى من يملكون وتنظر بغير تقدير إلى من يعملون! ولا زال الصالون المصري يردد ـ في سهرات الشتاء حول المدفأة، أو أمسيات الصيف مع نسيم الليل ـ حديثاً طويلاً عن الأصول والأحساب وذكريات الأنساب!

كل ذلك في مجتمع كل ما فيه يتغير.. حتى النيل العظيم، استجاب لإرادة الإنسان المصري وحول مجراه على مشارف «السد العالي»، بكل ما يطل عليه من بطولات وتضحيات..

ولو أخذنا واحدة من القيم الاجتماعية التي تمثل نظرة الإنسان المصري تجاه إحدى معطيات التاريخ أو حقائق المجتمع.. لو أخذناها بالتحليل والمقارنة قبل التحول الاشتراكي وبعده.. فقد نشهد تقارباً في الصورة وتماثلاً في كثير من الأحيان..

فلا زال يوجد بيننا من يمجد الملكية الخاصة ولو كانت مستغلة.. وينظر

إلى الاستهلاك من زاوية فردية تصل به إلى حد تخزين السلع أحياناً أو التعامل مع السوق السوداء أحياناً أخرى.. ولا زالت أصوات نكراء تتحدث عن «فراغ الجيب الذي يجلب ما في الغيب» بمنطق يأبى الادخار ويشجع الإسراف.. ولا يستجيب من قريب أو بعيد لحاجات التحول الاشتراكي وضغوط التنمية الاقتصادية.

فإذا انتقلنا إلى قيمة اجتماعية أخرى كتلك التي تتصل بالعمل - والعمل اليدوي بالتحديد - لوجدنا التهالك على التعليم الثانوي كطريق للجامعة في مواجهة عقدة عتيدة تقدر المؤهل العالي وتزدري سواه. بينما يدرك الذين يخون للتعليم وفروعه. أهمية الدراسات الفنية والمتوسطة في مجتمع يحتاج إلى جيوش العاملين في قطاعات الانتاج ومجالات الخدمات.

مكونات القيمة الاجتماعية

القيمة الاجتماعية - كما قدمنا - سلوك جماعي متكرر يعبر عن مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تسود ضمير الجماعة وتوجه حركتها لتلتقي مع واقع المجتمع وتطوره. والقيمة - بهذا التعريف - ذات عنصرين هما الاقتناع السائد والتكرار المستمر.. وهي من هذا التعريف في لغة «الاجتماع» تكاد تقترب من العرف في لغة «القانون».

لذلك فإن قيم المجتمعات ليست حقيقة مفاجئة أو شعوراً عابراً.. ولكنها امتداد تاريخي وتعبير عن تجربة جماعية تصل في عمقها أحياناً إلى حد المعاناة المشتركة التي تخلق الاعتقاد في ضمير الجماعة، وتحمل الأفراد على تكرار النظرة وإعادة الموقف. فقسوة الولاة الأتراك وجباة الضرائب - على سبيل المثال - هي التي ولدت لدى الإنسان المصري رهبة السلطة السياسية وكراهية من يمثلونها في عصور السطوة الأجنبية والظلم الاجتماعي. وهي نفسها التي جعلته ينظر بغير حرص إلى الأموال العامة باعتبارها - في تلك العصور - ملكاً لحفنة من المستغلين والدخلاء.. فلقد كانت لفظة (الميري) في قاموس العامية المصرية.. تعبيراً عن كل ما تملك الدولة وجهازها المستبد الذي يجب استغلاله وعدم الحرص عليه.

بل إن عدداً من مشكلات التطبيق عندنا يجد جذوره وأصوله في قيم اجتماعية رسخت في ضمير المجتمع. وانحدرت من تاريخه..

فالبيروقراطية ـ على سبيل المثال ـ وتضخم الجهاز الإداري عندنا وشخصية الموظف المصري في حد ذاتها.. هذه كلها مواريث اجتماعية عرفها المجتمع المصري ـ كواحد من المجتمعات النهرية القديمة ـ منذ أن صنع الفراعنة تمثال «الكاتب المصري» حيث تشير آثارهم إلى التقدير والإكبار الذي كان يناله الموظفون الذين يجيدون الكتابة والقراءة بدرجة تقترب من الكهنة وأصحاب المنزلة بين الناس والحظوة عند الملوك..

ولو تأملنا عدداً كبيراً من الأفكار السائدة في مجتمعنا والتي تنعكس في صورة تقاليد وعادات تعارف الناس عليها، ودرجوا على تكرارها.. لو تأملنا تلك الأفكار لوجدناها امتداداً لفترات معينة من تاريخنا في مصر الفرعونية، أو مصر الإسلامية، أو مصر التي تواجه الظلم والظلام في عصور التخلف الذي فرضه الاستعمار التركي، أو مصر التي يتحدث أبناؤها عن الجنود ذوي الوجوه الحمراء أثناء الحملة الفرنسية أو سنوات الاحتلال البريطاني..

ولا شك أن الفلاح المصري لعب في كل ذلك دور «سفير الزمان» الذي يحمڤل القيم الاجتماعية باعتبار القرية المصرية ـ كما قلنا من قبل ـ وعاءً تاريخياً يختزن القيم ويحمي التقاليد والعادات.

ومن هنا فإن مكونات القيمة الاجتماعية تمس ـ من قريب ـ التكوين الحضاري لجماعة بشرية معينة، باعتبار أن القيمة الاجتماعية في حد ذاتها تجميع ثقافي يمثل حصيلة من تاريخ تلك الجماعة.. ومن المؤكد أن الحضارة هي الوعاء المادي للثقافة.. وهكذا ندرك أن قضية القيم الاجتماعية في اتساعها وعمقها أشمل مما نتخيل وأخطر مما نعتقد.

نشوء القيمة الاجتماعية

حيث إن القيمة الاجتماعية تتكون نتيجة اعتقاد جماعي وتكرار مستمر.. يبقى أمامنا أن نتساءل: ولكن ما هي مصادر هذا الاعتقاد الذي يخلق ذلك التكرار؟ أو بعبارة أخرى ما هي عوامل نشوء القيمة الاجتماعية؟

إنها تتلخص في عوامل خمسة يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

* المعتقدات الدينية: إذ إننا لا نشك في أن كثيراً من القيم الاجتماعية قد نشأ مختلطاً ببعض المعتقدات الدينية وفي بعض من الأحيان يكون نشوء القيمة الاجتماعية تعبيراً عن فهم خاطىء لروح الأديان أو أحد النصوص المقدسة.

* التجارب التاريخية: إذ إن المعاناة الجماعية هي التي تصنع ضمير المجتمع وتضيف إليه رصيداً متجدداً من التجارب التاريخية التي نعبر عنها أحياناً بكلمات يبدو فيها بعض الغموض مثل روح الجماعة وذاتية الشعوب وهي كلها تتكون نتيجة عدد من التجارب التاريخية في حياة المجتمعات تتمثل فيها قيم اجتماعية ترسبت في وعي الجماهير بالاعتقاد فيها والاستمرار بها.

* التراث الثقافي: فالثقافة بروافدها المختلفة من فكر وأدب وفن تمارس دورها الأساسي في تكوين الخلفية الفلسفية للجماعات وخلق التهيئة النفسية لتطوير قيمة معينة وتوجيه الاعتماد بها نحو غاية جماعية ترتبط بواقع شعب معين.

* الوضع الجغرافي: إذ إن جغرافية بلد معين تنعكس على طبيعة سكانه وتقاليد المجتمعات التي تعيش فيه.. فالبلاد الجزرية أو الساحلية تختلف في مصادر القيم الاجتماعية بها عن البلاد الجبلية أو الصحراوية.. وقياساً على ذلك يكون التأثير نفسه بالنسبة للمناخ.. ويكفي هنا أن نربط ـ على سبيل المثال ـ بين برود الانجليزي وطبيعة بلاده.. وبين «كرم العربي» وطبيعة المنطقة التي يعيش فيها.. هذا وتتصل الأوضاع الجغرافية بقيم المجتمعات عن طريق جسر آخر يتصل بالدراسات السكانية والتوزيع الديموغرافي لها.

* الواقع الاقتصادي: إذ إنه من الواضح أن الخريطة الاجتماعية وتوزيع الملكية، بل ـ وقبل ذلك ـ فإن فلسفة النظام السائد تعكس آثارها على القيم الاجتماعية السائدة.. فلا شك أن المجتمع الروسي في ظل الحكم القيصري يختلف عنه بعد الثورة البلشفية في مكونات القيم فيه ومنابع الاعتقاد بها.

.. هذه نظرة سريعة حول قضية (القيم الاجتماعية) نواصلها ـ بالدراسة والتحليل ـ مع العددين القادمين من (الشباب العربي) حيث تبقى أمامنا مسألتان رئيسيتان هما:

○ الإشارة بالتحليل لكل من مصادر القيمة الاجتماعية وموقفها من تحولنا الاشتراكي.

○ البحث في العلاقة بين القيمة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.. والتدقيق في آثار القيم الاجتماعية على التطبيق الاشتراكي ومشكلاته.

ولا زلنا ننبه إلى الأهمية الحيوية لهذه القضية وأثرها في تنمية المجتمع ودفع التحول الاشتراكي.

القيم الاجتماعية واقع وتاريخ(*)

إن التركيز على قضية القيم الاجتماعية، يكتسب أهمية أساسية من طبيعة الدور الذي تمارسه في تكوين العلاقات التي تسود مجتمع الكفاية والعدل.. لأن تخلف قوى الانتاج، لا يمثل البعد الوحيد لظاهرة التخلف قبل الثورة المصرية.. بل إن تخلف علاقات الانتاج. يمثل الشق الثاني من الظاهرة بكل الظروف المحيطة بها، والعوامل المساعدة لها.

فكانت العلاقات الاجتماعية في المجتمع الاقطاعي الرأسمالي تعبيراً عن علاقات الانتاج السائدة. حيث يمثل الإستغلال أبرز المظاهر في مجتمع التبعية والتخلف.

ولعل إقامة علاقات اجتماعية سليمة.. يعتبر هدفاً أساسياً للتحول الاشتراكي ووسيلة الوصول إليه في الوقت ذاته.. لا نصل إليها بغير الاهتمام الجاد والتركيز الكامل على مضمون القيمة الاجتماعية، ومصادر نشوئها، وعوامل تطورها. حتى نستطيع أن نحدد مراكز التأثير في القيم الاجتماعية وكيفية تحريكها في اتجاه حركة المجتمع الذي يتحول نحو الاشتراكية. ويحتاج معها إلى نسيج جديد من العلاقات الاجتماعية. تنتفي فيه كل أشكال الاستغلال وصور الظلم الاجتماعي.. ولن يتأتى لنا ذلك بغير دراسات وافية ومناقشات واسعة حول القيم الاجتماعية وتطورها مع الإنسان المصري الذي يتحدد سلوكه انعكاساً واعياً لفكره..

ونبدأ مع هذه السطور محاولة للتأمل والتدقيق في مصادر القيمة الاجتماعية - التي ذكرناها في العدد السابق - لنتعرف على مواقع الاتصال التي تربطها بقضايا التحول الاشتراكي ومشكلاته..

(*) مجلة «الشباب العربي» - ١٣ فبراير ١٩٦٧.

المعتقدات الدينية

يعتبر دور العقيدة الدينية في تكوين القيمة الاجتماعية. دوراً واضحاً.. إذ إن الارتباط بين الإنسان والأديان يمثل حلقة هامة في تشكيل فكره، وتربية ضميره.. على اعتبار أن الأديان رفيق فاضل لأتباعها وأنيس روحي لأصحابها بل إن الأديان من حيث إنها (ثورات اجتماعية)، تمكنت من تغيير شكل العلاقات القائمة التي شهدتها مجتمعات كثيرة قبل التبشير بديانة جديدة..

ولو تأملنا عديداً من القيم الاجتماعية السائدة لوجدنا أن مصدرها يكمن في عقيدة دينية راسخة.. من هنا فإن رسالات السماء. حققت قفزة هائلة في فكر الجماعات البشرية وسلوكها، عن طريق الدور الذي مارسته في صنع قيم اجتماعية جديدة، توافق أسلوب الحياة وطبيعة العلاقة بين الجماعة وما آمنت به أو اعتقدت فيه.. حيث أدخلت على حياة الناس تعبيرات قوية التأثير كالثواب والعقاب والبعث والآخرة.

ولعل ذلك يبدو أكثر وضوحاً في الديانات القديمة.. حيث تعددت الآلهة وتنوعت الطقوس والشعائر واختلطت العقيدة الدينية بالقيمة الاجتماعية، بحيث كان لكل منطقة إله تدين به. ففي مصر القديمة ـ على سبيل المثال ـ شهد النيل على ضفتيه آلهة متعددة في وقت اتسمت فيه السلطة السياسية بطابع ديني ظاهر.. برزت فيه قيمة الكاهن المصري وتملق الملوك الفراعنة آلهة المعابد يطلبون الرضا ويسألون البركات، بل لقد كان الفرعون ـ في عقيدة الإنسان المصري في عصره ـ ابن الإله الأكبر ووريثه في الأرض.. تعبيراً عما نعرفه في الفكر السياسي باسم «الدولة الأتوقراطية» بمظاهر الحكم فيها ومنابع السلطة بها.. وحين نادى أخناتون، بفكرة التوحيد.. ورأى في قرص الشمس الإله الجديد، إنما كان يمهد بذلك لانقلاب اجتماعي مفاجىء عن طريق الوحدة الدينية حول الإله الجديد «آتون» وذلك وعياً بحقيقة أدركها، أخناتون، المفكر المصري القديم ـ بعد تأمل عميق ـ وهي أن وحدة المجتمع تتحقق بوحدة العقيدة.. وفي تاريخ الحضارة النهرية العريقة في مصر والعراق أو في الهند والصين نصل إلى نتيجة واحدة وهي أن العلاقات الاجتماعية السائدة قد تكيفت مع طبيعة العقيدة الدينية سواء كان الإله فيلسوفاً معبوداً، أو جماداً مباركاً، أو «طوطما مقدساً».

وحين أطلت الأديان السماوية على الإنسانية المعذبة، تغيرت مجتمعات،

وتبدلت قيم، ووفدت على الأرض مثاليات أخرى، حركت في البشر أوتار العقيدة فكانت بحق، ثورات اجتماعية في تاريخ الإنسان..

وتتفاوت رسالات السماء من حيث تأثيرها في الجماعات وتنظيمها للعلاقات والمعاملات.. فالدين الإسلامي ـ وهو دين ودنيا ـ يتميز بوصول أحكام شريعته إلى واقع الحياة وشكل المجتمعات، بتدخلها في «الأحوال الشخصية» وتكييف العلاقات الاجتماعية وتحديد أساسيات الحياة للفرد داخل الجماعة.. بالتشريع للزواج والميراث والوفاة.. في أحكام صريحة وعملية..

من هنا فإن المجتمعات الإسلامية، تشهد تقارباً بين العقيدة الدينية والقيمة الاجتماعية.. منذ تخلى أعرابي الصحراء عن وأد بناته ليلوذ بباب الكعبة تائباً مؤمناً.. فسقطت قيمة اجتماعية بالية.. وبرزت للمرأة مكانتها المعروفة في صدر الإسلام وفترات ازدهاره.

ولكن الإسلام الذي استغله الاستعمار التركي في ظل خلافة بني عثمان، والذي احتمت وراءه الرجعية بالدعوة للحلف الإسلامي..

إن ذلك الدين الذي تمت محاولات لاستغلاله سياسياً.. جرت ـ في ذات الوقت ـ محاولات أخرى لتشويهه اجتماعياً.. لتربط بين أحكامه الصريحة، ودعوات حمقاء للجمود والتخلف، أو التواكل والخنوع، فشاعت قيم اجتماعية كثيرة ربطت نفسها بمصادر دينية تم تطويعها أو تحريفها، لخدمة الرجعية الاجتماعية التي لا ترى الأخلاق إلا وراء المظهر، ولا تعرف الطموح إلا في عدد الأبناء!!..

من هنا تبرز الوظيفة الاجتماعية للمسجد، في هذه الفترة الحاسمة من التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية.. خصوصاً وأننا في مجتمع، يتميز الضمير الديني فيه بالصحوة، بل وتتطابق نظرة العلم مع الدين لدى ما يزيد عن ثمانية عشر مليوناً في أنحاء الريف المصري، حيث يشير الفلاحون في إكبار وتقدير لحفظة القرآن الكريم من رجال الأزهر باعتبارهم ـ دون غيرهم ـ «الأساتذة» «وأهل العلم».. من هنا فإن كلمة صريحة ومؤمنة من خطيب مسجد القرية فوق المنبر حول أهمية ضبط النسل.. قد تفوق في تأثيرها.. عشرات الأبحاث العلمية أو المقالات المتخصصة.. ويوم يدرك رجال الدين عندنا.. جوهر الوظيفة التاريخية

للمسجد كمؤسسة دينية واجتماعية.. يومها تذبل قيم بالية.. وتشرق قيم واعية..

التجارب التاريخية

التجربة التاريخية تطبع آثارها على نفسية الجماعة، نتيجة المعاناة المشتركة، والوعي بالارتباط بين الدوافع والنتائج.. ومن خلال التجربة، تنعكس النتيجة على حياة الجماعة في شكل قيمة اجتماعية تبقى بالاعتقاد فيها والاعتياد عليها..

فالتجربة التاريخية التي امتصت إمكانيات التقدم عند الإنسان المصري في ظل الاحتلال التركي هي التي خلفت لديه نظرته المعروفة لعجرفة الأتراك وتندره بهم في أحاديثه وأمثاله.

وكما ذكرنا.. فإن سطوة أصحاب «الالتزام» على الأراضي المصرية وجباة الضرائب الذين رأى الفلاح المصري ـ من خلالهم ـ عنف السلطة وجور الولاة.. إن ذلك هو الذي رسب في أعماق الإنسان المصري كراهية الدخيل وجعل له نظرة ساخطة تجاه الأموال العامة..

بل إن الروح المصرية الساخرة، إنما صنعها تراكم المواقف التي عاشتها الجماهير وهي تضحك من غباء «الشحاذ» التركي.. أو برود الجندي الانجليزي.. وكلها مواكب زحفت فوق الأرض المصرية.. ثم عادت من حيث جاءت..

ولو تأملنا تقاليدنا في المناسبات المختلفة لاكتشفنا أن أغلبها ميراث تاريخي من عصر الفاطميين أو حكم العثمانيين ـ وغيرهما ـ من أشكال السلطة الزمنية التي عرفتها مصر العربية الإسلامية..

ويعتبر نشوء القيمة الاجتماعية وتطورها، حركة تاريخية، تعتمد على التجربة الجماعية والنتيجة المشتركة، وتستمر بالتكرار والاستمرار.. فالتجارب التاريخية تصلح المواقف التي تواجهها الجماعة بسلوك، يتكرر مع الموقف ذاته.. فيتحول في فكر الجماعة إلى قيمة اجتماعية تعيش في وعي الجماهير وضميرها.

التراث الثقافي

الثقافة الشعبية في مصر تراث له قيمته التاريخية والاجتماعية.. إنا لا زلنا نذكر حتى اليوم عديداً من التعبيرات الأدبية والمشاهد الفنية التي حفل بها تاريخنا الثقافي، والتي كان لها تأثيرها العميق في فكره وسلوكه..

وتعتبر الأمثال الشعبية ـ في حد ذاتها ـ تعبيراً أدبياً عن قيم سائدة ومفاهيم راسخة.. ولو تعقبنا عدداً من هذه الأمثال بالتأمل والدراسة، لوجدنا أن بعضها ينطوي على معانٍ عميقة وذكية.. يتضمن كل منها إشارة إلى قيمة اجتماعية ندركها في حياتنا، ونشهد تكراراً لها يدل على اعتقاد أصيل فيها..

بقي أن ندرك أن التراث الثقافي هو حصيلة قيم سادت في فترات مختلفة من تاريخنا، وصياغة لمفاهيم اجتماعية، ومشاعر مشتركة، عرفها شعبنا، ووعتها جماهيره..

من هنا فإن التراث الثقافي لا يمثل مصدراً للقيمة الاجتماعية فحسب، ولكنه يمثل ـ في الوقت ذاته ـ امتداداً بها وحافظاً عليها..

الوضع الجغرافي

يمارس الوضع الجغرافي دوراً في توجيه القيمة الاجتماعية، وأحياناً في خلقها.. فالطبيعة القاسية تصنع قيماً اجتماعية تتسم بالعنف والجفاف، ولكنها حين تحنو على الإنسان فإنها تدفع إليه بعدد من القيم الاجتماعية التي تتصف بالسخاء واليسر.

لذلك فإن جغرافية الشعوب تتحكم في تحديد القيمة الاجتماعية ومسارها بل إننا ـ داخل حدود البلد الواحد ـ ندرك اختلافاً بين مفاهيم من يسكنون السواحل ويعيشون على الشواطىء.. وبين من يقيمون في المدن الداخلية بعيداً عن البحار والموانىء.

ففي الصحراء ـ على سبيل المثال ـ حيث تشتد الحاجة إلى الحيوان وتزداد قيمته.. نجد أن القيمة الاجتماعية هناك تتكيف مع الوضع الجغرافي.. فتصبح رؤوس الماشية معيار الثراء، ومعدل التبادل.. وتمارس دورها الاجتماعي في «مهور الزواج»، ومناسبات التكريم والاحتفاء..

وتخضع تشبيهات الشعوب في أمثالها لطبيعتها الجغرافية.. فيتحدث العربي في الصحراء عن معالم البيئة بما فيها من رمال وجبال.. ويتحدث الانجليز ـ بتاريخهم الاستعمارى عن البحار والسفن..

فبينما تكون شخصية «الحادي» محوراً لأحاديث الصحراء بمسالكها ودروبها.. نجد شخصية «الملاح» محوراً لأحاديث سكان الجزر والسواحل..

وهكذا لا يمثل الوضع الجغرافي، شكلاً للقيمة الاجتماعية أو صانعاً لها.. بقدر ما يعتبر لوناً منها وسمة تنعكس عليها..

الواقع الاقتصادي

قد لا نجادل في التسليم بأهمية الخريطة الاجتماعية وطبيعة الوضع الطبقي في ظل واقع اقتصادي معين.. وأهمية ذلك في صنع القيمة الاجتماعية وخلقها.. ولا نختلف في أن القيم الاجتماعية التي تسود في المجتمع الاشتراكي غير التي تسود في المجتمع الرأسمالي.. بحكم الفارق بين فلسفة النظامين اختلاف الجماعية عن الفردية..

يكفي أن نذكر ـ على سبيل المثال ـ أبعاد المشكلة السكانية عندنا، وآثارها التي تبتلع معدل التنمية الاقتصادية في ظل التحول الاشتراكي.. إن هذه المشكلة وثيقة الصلة بقضية القيم الاجتماعية التي يمكن عن طريقها توصيل المفاهيم الجديدة حول تحديد النسل والحجم الأمثل للأسرة.

ويلعب الواقع الاقتصادي دوراً رئيسياً في تشكيل القيم الاجتماعية.. أو بمعنى أدق فإن القيمة الاجتماعية هي التي تمارس دوراً خطيراً في خدمة التنمية الاقتصادية أو تعويقها.. من هنا تبرز.ضرورة التركيز على القيم الاجتماعية ذات ڤالتأثير الواضح في تحديد أنماط الاستهلاك، وحجم المدخرات، وتنظيم الأسرة.. mهذا ما نبدأ في دراسته حول القيم الاجتماعية وآثارها على التنمية الاقتصادية..

هذه بعض مصادر القيم الاجتماعية، تختلف أهميتها، تبعاً للظروف الموضوعية وآثارها على الإنسان الذي تحيط به.. وقد نتأمل قيمة اجتماعية معينة.. فنكتشف أن لها أكثر من مصدر واحد مما ذكرنا.. وتلك طبيعة

«الإنسانيات» التحديد فيها تسرع، والقطع بها مغالطة.. ويسهم العلم في مواجهة هذه القضايا، حين ندرك أعماق الإنسان ونحلل أبعاده فيما نطلق عليه «الإنسانية العلمية» التي ينبغي بها تحديد الارتباط بين العلم وسيلة التقدم، وبين الإنسان غايته الأخيرة..

القيم الاجتماعية والتنمية الاقتصادية(*)

امتداداً بالحديث في قضية القيم الاجتماعية، ننتقل مع هذا المقال، إلى التأثيرات التي تمارسها القيمة الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية التي يعبر بها مجتمعنا الاشتراكي، طريق الثورة، للفكاك من تخلف قوى الانتاج وعلاقاته معاً.. في مواجهة علمية واجتماعية للظلم الاجتماعي، الذي عانته الجماهير قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وهنا تثور مسألة جوهرية فيما يتعلق بالقضية عموماً وأعني بها أن التنمية الاقتصادية عملية تغيير جذري، لا تقف عند حدود الهيكل الاقتصادي وحده. ولكنها تتجاوز الشكل، لتمثل ـ بمظاهرها وغاياتها ـ ثورة اجتماعية شاملة تتبادل التأثير والتأثر مع العلاقات الاجتماعية القائمة. إذ إن التنمية الاقتصادية تخضع في انطلاقها ـ من حيث أسلوب التطبيق ـ لفلسفة النظام الاقتصادي السائد.. ولكنها تتأثر ـ من حيث استراتيجية العمل ـ بطبيعة البنيان الاجتماعي القائم.

فالتنمية الاقتصادية أوسع من أن يحيط بها علم الاقتصاد وحده.. بل إنها تحتاج ـ قبل الخبرة الاقتصادية أو الفنية ـ إلى حشود من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية التي تتصل بنفسية الجماعات ومزاج الشعوب.. وذلك اعترافاً بحقيقة تجريبية، مؤداها أن تنمية المجتمعات الإنسانية، ليست عملية صماء، تخضع لمجموعة من المعادلات النظرية الجامدة، أو القوانين الاقتصادية البحتة.. التي تستند إلى فكر تجريدي راكد، أو دراسات، معزولة تعنى.. باعتبار أن التنمية قضية اجتماعية عصرية، تتمثل أبعادها في إمكانيات مادية وطاقات

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٢٠ فبراير ١٩٦٧.

بشرية.. في وقت واحد.. وكل دراسة علمية تتصل بالبشر.. يتحتم عليها - وطلباً لموضوعية العمل وسلامة النتيجة - أن تضع في حسابها غايات الإنسان وحاجاته.. مع دراسة علمية اجتماعية لأعماقه النفسية ومظاهره السلوكية.. لأننا لا نعيش في عالم الأشياء بين الجوامد الساكنة.. بل ندرك عالماً ديناميكياً، يزخر بالحركة المستمرة والتغيير الدائم..

فالتطور - في حد ذاته - حركة واعية نستوعب القدرات وتستهدف الآمال.. حركة تتسم بالفهم الكامل لأصداء التاريخ، والإدراك العميق بوضعية الجماعة. لأن الذين يعرفون كيف يدرسون التاريخ الإنساني وخصائص الجماعات هم الذين يملكون مفاتيح المستقبل ومطارق الأمل..

فالذين يتحملون مسئولية التخطيط المركزي الشامل، ليسوا - هم وحدهم - مجموعة من خبراء الاقتصاد وفروعه، ولكنهم - قبل ذلك - كفاءات اجتماعية، خبرت الجماهير وانطلقت مع واقعها لتحقيق ثورة اجتماعية هائلة، تتصدى للتخلف المادي والظلم الاجتماعي، نحو التقدم الإنساني بمظاهره المصرية.. وكل ذلك ينطلق من ضمير المجتمع الذي صنعته قيم سائدة، تساعد على التنمية أو تقف في طريقها.. فالقيمة الاجتماعية التي تتجمع فكراً، وتنعكس سلوكاً، ذات دور خطير في التنمية الاقتصادية للمجتمعات.. لاتصالها بمظاهر التخلف ومشكلات التطبيق وحدود المستقبل.. إلى جانب آثاره المباشرة في طبيعة الحوافز والجهود وتحديد أنماط الاستهلاك وحجم المدخرات وتنظيم الأسرة..

ونحاول هنا، إلقاء الضوء على عدد من مواقع الاتصال بين القيم الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

أنماط الاستهلاك

تواجه الدول المتحررة - في فترات التنمية والاندفاع - صوراً من الضغط الاقتصادي الناجم عن الظروف العالمية، بما يحمله معدل التبادل التجاري الدولي من اتجاه يعادي مصلحة الدول المتخلفة، أو حرب للتجويع يعلنها الاستعمار عليها - أو الناتج عن الأوضاع الداخلية - التي تتمثل فيها ظروف التجربة الوطنية بإمكانياتها المحدودة وتطلعاتها الواسعة - وهذا الضغط يمثل التحدي الذي تعيشه تلك الشعوب ثمناً لحريتها الحقيقية، وطلباً لاستقلالها الاقتصادي.

.. وفي تلك المرحلة، تقتضي ظروف التنمية الاقتصادية مزيداً من التضيحات تقدمها الجماهير العريضة دون تسخير لجيل بذاته، أو اعتداء على مقدراته، ولكن بالموازنة الإنسانية بين حقوق جيل التجربة، وأجيال أخرى في ضمير الغيب.

وتتمثل تلك التضحيات، في وجوب الحد من الاستهلاك عن طريق تطوير أنماطه، والتسليم بقيمة السلعة البديلة.. دون تعلق محموم بسلعة بذاتها، لأننا تعودناها بين صادرات الأجنبي أو فوق موائد الأجداد..

ونحن هنا لا نطالب بشد الأحزمة على البطون، ولكننا ندرك ـ في الوقت ذاته ـ أهمية ضبط الاستهلاك وتوجيهه حسب مقتضيات خطة التنمية، بمواجهة صريحة وجريئة لأنماط الاستهلاك التفاخري الذي يعرفه شعبنا في مناسباته الاجتماعية، وأعياده الدينية.. فلا زالت «المائدة المصرية» نموذجاً للإسراف والتبذير.. ولا زالت (ربة البيت) بمعزل عن الاعتبارات المحيطة بعملية التنمية وما يلحق بها من ضغوط وتضحيات.. بل إن العادات الاستهلاكية ـ حتى في الأسرة ذات الدخل المحدود ـ تمثل اتجاهات واضحة من المغالاة والمباهاة تنطوي على غفلة زائدة، تتضح من توزيع الأسرة المصرية لدخلها المحدود، حيث يرتفع «الميل الحدي للاستهلاك» ليبتلع المدخرات العائلية المحتملة، وكأنما يمارس «قانون كينز النفسي» آثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة المصرية التي تمنح أولوية للإنفاق على الاستهلاك دون غيره من أوجه توزيع الدخل الحقيقي.

وأصبحنا ندرك مقدمات «المعادلة الصعبة»، وأخذ الميل إلى الاستهلاك يقتطع من حدود المدخرات، حتى أن نفقات الاستهلاك تتطابق مع حجم الدخل الحقيقي في الأغلب الأعم من البيوت المصرية.

تلك كلها انعكاسات لقيم اجتماعية موروثة، عرفها الإنسان المصري منذ أدرك حفلات «الفاطميين» ومناسباتهم المختلفة، حين شهد المجتمع المصري ميلاد عديد من القيم الاجتماعية التي تسود البيت المصري ولا تزال تمارس آثارها حتى اليوم..

حجم المدخرات

حيث يمتص الاستهلاك دخل الأسرة المصرية كله أو جله.. فإننا نواجه مدخرات هزيلة حيث ينخفض «الميل الحدي للادخار» وتتدخل قيم اجتماعية ـ ورثها الإنسان المصري ـ تدعوه إلى إنفاق كل ما يصل إلى يديه تعبيراً عن السخاء والسعة.. وكأن الادخار نذير للتشاؤم، ومقدمة للكوارث..

وإذا اقتطع جزء من الدخل للادخار.. فإنه يتمثل في صورة اكتناز، أو ادخار جبان.. يضر التنمية الاقتصادية بدلاً من مشاركته في تمويلها..

وتسهم القيم الاجتماعية البالية بدورها الهدام في تشكيل الدوافع النفسية للاكتناز ميراثاً دهرياً سمعنا به من حديث «الجدة العجوز» التي كانت تضع مدخراتها (تحت البلاطة) لتنعم بالقرب منها والتغزل فيها!!

وحيث تمثل مشروعات خطة التنمية الوعاء الحقيقي للمدخرات الوطنية، فإن الأمر يتغير، وصورة الموقف تتحول في ظل قيم اجتماعية واعية بأهداف بالتنمية وخطة تحقيقها، والوسائل اللازمة لهما..

ولقد لعبت القيم الاجتماعية دوراً بارزاً في توجيه المدخرات الوطنية ـ حين تتواجد ـ إلى أوجه معينة للاستثمار. جعلت للعقارات والأراضي الزراعية تفضيلاً نفسياً لدى أصحابها.. انطلاقاً من نظرة ذاتية تتعلق بالاستثمار المأمون العواقب والمحدود المخاطرة.. دون اعتبار بحاجات التنمية وخطة التصنيع التي عزفت عنها رؤوس الأموال الوطنية لسنوات طويلة، تعبيراً وذلك كله عن نظرة اجتماعية قديمة، تعودت عشق المدخرات النقدية والاطمئنان عليها ـ يومياً ـ قبل النوم الحالم الهادىء!!

ولن تتبدل تلك القيمة، بغير إدراك كامل وتصور دقيق لدور المدخرات الوطنية في خطة التنمية، وإسهامها في تأمين مستقبل الفرد. وتعزيز رفاهية الجماعة.

تنظيم الأسرة

يتزايد السكان ـ فوق الأرض المصرية ـ بأرقام فلكية وفقاً لمعدل مرتفع

يمتص جزءاً كبيراً من الزيادة المحققة في الدخل القومي، ويبتلع نسبة واضحة من نتائج العمل الوطني..

والتنمية الاقتصادية ـ كما أشرنا في مقال سابق ـ تشبه السباحة ضد تيار الأمواج، فإذا لم يتقدم السباح فلا بد له من التراجع إلى الوراء.. فهي عملية لا تعرف السكون أو الثبات، بسبب الزيادة السكانية التي يضعها المخ في حسابه، لتصبح جهود المجتمع في صراع معها طلباً لمعدل واضح من الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي..

ولا شك أن قضية ضبط النسل وتنظيم الأسرة، ليست جديدة الأخذ والتناول.. بل إننا تابعنا فيها عشرات الأبحاث المتخصصة والدراسات العلمية، ولكن ما زالت للمشكلة أبعادها الاجتماعية وأعماقها التاريخية، منذ أن ترسبت في فكر الفلاح المصري قيمة اجتماعية تدعوه إلى كثرة العدد طلباً للعصبية في الريف.. والانتشار وسط الحقول.. وترديد أسماء العائلات والتغني بأحسابها، وبقيت تلك القيمة تمارس آثارها الرهيبة في حجم الأسرة المصرية، تعدم مدخراتها، وتفتح للاستهلاك نافذة واسعة، تقف خلفها أفواه شرهة وحاجات متعددة.. وتعلقت الرجعية الاجتماعية بالشرائع السماوية في محاولة حمقاء لتطويع النصوص المقدسة، وإرهاق التفسيرات الدينية، وغاب عن هؤلاء وأولئك أن الأديان السماوية هي ـ في الأصل والجوهر ـ حركات تقدمية وثورات اجتماعية، استهدفت شرف الإنسان وسعادته.

فإن سعادة الإنسان لا تتحقق وسط حشود الأبناء، وكأنما نجتاز سباقاً عجيباً مع «الأرانب» في تكاثرها وأعدادها.. وينبغي على هؤلاء الدعاة المتعصبين لكثرة العدد أن يدركوا أن فلسفة الوجود البشري ووفادة الإنسان إلى الأرض، إنما ينطلق من رقيه وسعادته لا من شقائه وتعاسته..

إنا لا نريد أن يتحول ميلاد الطفل الجديد إلى قرار سياسي صارم.. ولكننا ندرك أبعاد المشكلة ونربط بين واقعها وروح الأديان السماوية وحكمة وجود الإنسان فنجد أنفسنا أمام ضرورة ضبط النسل وتنظيم الأسرة باعتبار ذلك واجب اجتماعي وتكليف ديني في الوقت ذاته.. إذا كانت غايات وجود المخلوق ـ كما أدركها ـ تنطلق من رسالة واعية يمارسها بإعمار الوجود وتعميق حدود الإرادة الجماعية نحو التقدم والرفاهية.

وفي قضية ضبط النسل وتنظيم الأسرة نلمس بوضوح التداخل بين القيمة الاجتماعية والعقيدة الدينية تصويراً مفتعلاً يخلط بين روح العقيدة السامية.. وأبعاد القيمة البالية!

العمل السياسي والقيمة الاجتماعية

بعد أن استعرضنا ـ في سرعة وإيجاز ـ القيمة الاجتماعية مصادر نشوئها وتطور حركتها، ومواقع اتصالها بتنمية المجتمعات.. بعد ذلك يبقى أمامنا أن نحدد مسؤولية التغيير الثوري والتطوير الاجتماعي..

أو بعبارة أكثر دقة وتحديداً، ما هو دور التنظيمات السياسية الشعبية في الاتجاه بالقيم الاجتماعية لتلاقي واقع الجماهير، وتلبي حاجة الإنسان المصري، انطلاقاً من المسئولية الاجتماعية، التي تعبر عن فكر الثورة وتستجيب لحقائق التحول الاشتراكي..

وهذه التنظيمات السياسية ـ بحكم شعبيتها الجماهيرية ـ تتلقى تكليفاً تاريخياً واجتماعياً، يفرض عليها التبشير بقيم المجتمع الجديد، وتصفية رواسب الماضي في فكر الإنسان المصري، وأصداء التاريخ الاجتماعي في أنماط سلوكه..

«والشباب الاشتراكي» يتحمل في ذلك تبعة أساسية ويمارس دوراً رئيسياً من خلال حركة الأعضاء الملتزمين بالفكر والضمير نحو الثورة والبناء الاشتراكي.

ولن يتحقق ذلك دون أن نضع الشعار الذي رفعناه من قبل، موضع التطبيق الاجتماعي في سلوكنا اليومي.. وأعني به شعار (ابدأ بنفسك) لأن جماهير شعبنا تعودت ـ مثل غيرها من شعوب الشرق ـ الربط المباشر بين الدعوة والداعي.. فلا يتصور أن ننطلق بالدعوة لقيم المجتمع الاشتراكي دون أن نكون نماذج رائدة في بيوتنا حيث «المجتمع الصغير»، وفي واقعنا الواسع حيث «المجتمع الكبير» ويوم يدرك كل منا واجبه، ويجعل من قضية القيم الجديدة مسئوليته. يومها يشرق الوجه الاجتماعي للثورة. وتمتد أمامه مكاسب الاشتراكية.

حين ينتشر المثقفون الثوريون من «الشباب الاشتراكي» بين القرية والمدينة يغيرون المفاهيم المتخلفة والأفكار الرجعية، ويؤصلون قيم المجتمع الجديد.. مجتمع انتفاء استغلال الإنسان للإنسان.

ويوم يأخذ «الفنان الاشتراكي» مكانه الطليعي واعياً بفلسفة الفن ورسالته في تطوير فكر الجماعات وتعميق وجدانها الحي مع مواكب التحول الاجتماعي.

ويوم يجد «الأديب الاشتراكي» إلهامه الحقيقي في صيحات العمل، وحبات العرق، ووسط معارك الانتاج.

يومها ـ أيضاً ـ تكتمل الشخصية الاجتماعية لجيل الثورة.. وتسقط بقايا القديم، وتبرز طلائع الجديد.. ويستكمل الإنسان المصري ملامحه الثورية الصامدة..

ويومها ـ فوق كل ذلك ـ يحتل فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مكانه الطبيعي كتعبير فريد عن التجربة الاجتماعية للثورة الوطنية بين الشعوب المتحررة والدول النامية.. في عالم النصف الثاني من القرن العشرين.

ثورتنا...

بين التنظير والتقنين(*)

تسعى هذه الدراسة ـ عبر مقالات ثلاث متتالية ـ إلى التركيز على قضية أساسية وأعني بها تحديد مراكز انطلاق القاعدة القانونية في الدستور الجديد، وذلك يقتضي الاعتماد على محورين رئيسيين هما:

أولاً: الأبعاد النظرية في فكر الثورة.. بالتعريف لها وتحديد مظاهرها، في محاولة جماعية لقراءة جديدة لمواثيقها ومبادئها.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين تنظير الثورة والتقنين لها.. أي البحث في الآثار التي تعكس نفسها في الدستور الجديد امتداداً من أصول نظرية لدى الثورة، أو أعماق راسخة في التاريخ العربي، أو نداءات اجتماعية يفرزها الواقع المصري القائم.. وذلك ـ في حد ذاته ـ تعبير عن مواقف وقضايا تثور مع المناقشات التي تدور حول الدستور المؤقت وتمهد للدستور الجديد..

..ونقسم هذه الدراسة الموجزة إلي مباحث ثلاثة هي: ـ

الفلسفة والنظرية ودليل العمل

الفلسفة ـ في أبسط التعريفات ـ هي تعبير عن نظرة شاملة تجاه معطيات الوجود وحقائق الطبيعة ومظاهر الحركة الإنسانية، نظرة تتسم بالعمق.. والموضوعية وتعنى بالربط بين الأسباب والنتائج. وتسعى لتأصيل الأمور والبحث في أبعد العلل..

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ١٣ مارس ١٩٦٧.

من هذا التعريف العام الموجز. . ندرك أن الفلسفة ليست ـ كما يظن البعض ـ انعزالاً عن الواقع أو سباحة في خيال أو انسياقاً بالنظرة التجريدية لاستهلاك الجهود بحثاً عن أسبقية الوجود التائهة بين البيضة والدجاجة! . .

بل إن الفلسفة تعبير عن الحياة التي تحفل بالحركة وتؤمن بالتطور وتتجه بموضوعية لتحليل الحدث وتأصيله. . لتضيف به إلى فكر الإنسانية رصيداً خلاقاً ومبدعاً. .

من هذا المعنى المحدود للفلسفة. . ننطلق للتعريف بالنظرية واكتشاف الارتباط بينها ـ في العلوم الإنسانية ـ وبين الفلسفة كما عرفناها. .

فالنظرية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ـ أي النظرية التي تحوي قوانين تبحث في علاقات إنسانية عموماً هي تعبير عن بناء «فكري» يحتوي على عدد من المقدمات والنتائج. . يجمع بين أطرافها نوع من التوافق والانسجام يرقى بكل طرفين منها إلى درجة القانون بمعنى آخر. . يختلف عن القانون في النظريات الرياضية أو العلوم البحتة. .

فالقانون الاجتماعي ـ على سبيل المثال ـ يتميز بالمرونة الوضعية. . بينما يتصف القانون الرياضي بالدقة التجريبية. . فالقانون الاجتماعي نسبي متغير تبعاً لبعدي الزمان والمكان. . بينما القانون الرياضي مطلق لا يتأثر بالظروف ذاتها. . لأنه يبحث في علاقات ـ طردية أو عكسية ـ بين أطراف تتميز بالثبات أو الجمود. . بينما أطراف العلاقة في القانون الاجتماعي. . عوامل إنسانية متغيرة ذات أبعاد مادية وأعماق نفسية في مركب خاص يصنع أرقى كائنات الوجود. .

من هنا فإن المقارنة أو القياس بين النظرية في الرياضيات وبين النظرية في الإنسانيات أمر مردود عليه. فالفارق بينهما يتمثل أساساً في الفارق بين طبيعة القانون في كل منهما. . على اعتبار أنه الوحدة الجزئية للنظرية عموماً. .

فإذا قدمنا لذلك بمثال تطبيقي للتعرف على الفارق بين طبيعة القانون ـ الوحدة الأساسية للنظرية ـ في الإنسانيات أو العلوم الاجتماعية. . وطبيعته في الرياضيات أو العلوم الطبيعية عموماً. . لأدركناه في الاختلاف بينهما من حيث الدرجة والعمومية والدوام.

فقانون «فائض القيمة» ـ على سبيل المثال ـ وهو الذي يبحث في تحديد مقياس علمي «للاستغلال» من خلال الفلسفة التي تسيطر على النظرية الماركسية.. ويصل إلى إيجاد «معدل للاستغلال» بالإشارة إلى الجزء المقتطع من أجر العامل ممثلاً الفارق بين ما يستحقه وبين ما يأخذه.. إن مثل هذا القانون ليس قانوناً مطلقاً يقدم النتيجة نفسها في كل المجتمعات وفي كل الأوقات.. بل إنه قانون نسبي يقتصر تحليله على واقع العمال في مجتمعات أوروبا الغربية المتقدمة ـ وربما في انجلترا خصوصاً ـ مع سنوات الانقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر..

ولكن هذا القانون لا يجد آثار تحليله للاستغلال وقياسه في المجتمعات النامية مع النصف الثاني للقرن العشرين.. حيث تثور تحليلات أخرى للاستغلال تستمد المعطيات العلمية لها من ظروف هذه المجتمعات وتراثها.. وتقدم مؤشرات اجتماعية لقياسه تنطلق من تاريخ الملكية وحجمها والمسار الذي أخذته بعناصرها الثلاثة ثم المظاهر الطبقية التي صنعت الصراع وخلقته..

من ذلك فإن القانون الاجتماعي.. قانون يرتبط بالواقع والوضع الذي يتجه إلى تحليله.. ولا ينال ذلك من قيمته العلمية ـ بل على العكس ـ تظهر منه سلامته الموضوعية..

ولو تأملنا أحد القوانين البسيطة في العلوم الطبيعية.. وليكن «قانون نوبل» ـ على سبيل المثال ـ والذي يبحث في العلاقة العكسية بين حجم كمية من غاز والضغط الواقع عليها مع ثبوت درجة الحرارة.. لوجدنا أن مثل هذا القانون يتمتع بدرجة من العمومية والثبات تجعل درجة صحته في غرب أوروبا هي نفسها في شرق أفريقيا مثلاً!

من هنا فإن القانون في نظريات العلوم الطبيعية يتميز بدقة النتيجة وعمومية التطبيق وشمول التحليل.. كل ذلك ـ بالنسبة للقانون التجريبي ـ ونحن لا نضع في الاعتبار كافة العوامل التي تدخل على طبيعة ذلك القانون من الدراسات التي قدمتها «النظرية النسبية» في الرياضيات.. والتي أضاف بها «أينشتين» أبعاداً أخرى إلى أطراف العلاقة في القانون الواحد انطلاقاً من مفهومه للنسبية وتحديده للعلاقة الرياضية بين الكتلة والطاقة والانتقال من إحداها إلى الأخرى.. وهي أمور لا أقدر ـ بمنطق المعرفة والتخصص ـ على الخوض فيها.

فخلاصة ما أريد الإشارة إليه.. هو تحديد تفرقة أساسية بين النظرية في الدراسات الإنسانية وبينها في العلوم الطبيعية انطلاقاً من الاختلاف في طبيعة القانون ودرجته وأطراف العلاقة التي يبحث فيها لدى كل منهما..

فالنظرية السياسية ـ وهي فكر إنساني بالدرجة الأولى ـ هي بنت المجتمع الذي تبرز فيه.. باعتبارها تصويراً للواقع وتحليلاً للوضعية ونظرة متكاملة تبحث في العلاقات المتبادلة بين تاريخ «إنسان النظرية» وبين غاياته.. وتصل بينهما في أسلوب متميز يقترب من معنى الأيديولوجية من حيث الوعي بالموقف وتصوير الهدف ثم تحديد أسلوب العمل..

ولكن ما هو الفارق إذن بين الفلسفة والنظرية!؟

الفلسفة هي نظرة محددة متميزة لمظاهر الحياة ومعطيات الوجود واستيعاب خاص للحركة الإنسانية يبدأ من النهاية ليصل إلى البداية أي ينتقل من المظهر إلى الجوهر.. أما النظرية فهي بناء فكري متكامل يبحث في ظاهرة متكررة أو يفسر واقعاً معيناً أو يتجه إلى تحليل العلاقة بين أطراف متغيرة ويقوم بتحديد المتغيرات ودرجة كل منهما للتمييز بين المستقل والتابع.. بين المصدر والنتيجة.. والنظرية ـ الإنسانية بالذات ـ تحتوي عدداً من القوانين تجمع بينها درجة عالية من الترابط والأحكام.. فما هو مصدره..؟!.

إنها الفلسفة التي تسود النظرية.. وتمثل نقطة انطلاقها.. فلكل نظرية إنسانية فلسفة تنطلق منها وتعبر عنها.

فالمادية التاريخية ـ مثلاً ـ هي الفلسفة التي تسود النظرية الماركسية وتتخلل كل تحليل لها تجاه التاريخ والوجود والإنسان.. وتصبغها بمسحة واضحة نحو كافة القضايا الأساسية والمشكلات الزمنية..

وذلك في الوقت الذي تقف فيه النزعة الفردية والفلسفة الليبرالية ـ بتعبيرها المشهور (دعه يعمل.. دعه يمر) ـ وراء النظرية الرأسمالية بأبعادها الكلاسيكية وما تحويه من قوانين اقتصادية تتصل بميكانيكية السوق وطبيعة العرض والطلب وتفترض يداً خفية تقوم بدور سحري للتوفيق تلقائياً بين مصلحة الفرد وحاجات الجماعة..

بينما تنطلق النظرية السياسية العربية من فلسفة متميزة تجاه الإنسان العربي

تستوعب تاريخه القومي وتراثه الروحي والثقافي وتستمد نظرتها من ظروف المجتمع الموضوعية في إطار غاياته وأهدافه وهي فلسفة تدرك قيمة العلمية وتستند إليها وتعترف بدور الفرد من خلال الجماعة في صنع الحدث وتسلم بالإرادة الإنسانية في تحديد الاختيار الثوري وتوجيه التحول الاجتماعي..

من هنا فإن الفلسفة هي التيار الذي تنبثق عنه روح النظرية.. أو بتعبير أدق فإن الفلسفة هي الطريق والمعتقد.. بينما النظرية هي التطبيق والمبحث..

فالفلسفة هي روح المذهب الفكري أو النظام الاجتماعي.. بينما النظرية هي المحاولة العلمية لتحديد العلاقات.. وتوصيف الحدود.. ووضع الإطار العام للعمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. من هنا فإن لكل نظرية سياسيه فلسفة إنسانية تنطلق منها وتعبر عنها..

التنظير والتقنين

إن تنظير الثورة ـ في أبسط معانيه ـ هو تعبير عن تحديد الخطوط الواضحة والمعالم البارزة لأسلوب العمل الوطني وتحديد إطار حركته..

وإذا كان «التنظير» هو محاولة صنع النظرية. فإن معناه مستمد من روحها الذي ذكرناه فيما يتصل بالنظرية السياسية.

وليس حتمياً أن تملك الثورات نظريات جاهزة تبدأ بها العمل الوطني.. بل إن العلاقة المتبادلة بالتأثير والتأثر بين الفكر والواقع.. هي المصدر العلمي لنظريات الاندفاع الثوري لتجارب الدول المتحررة النامية في عالم النصف الثاني من القرن العشرين.

فإذا كانت الروح «الأنجلوسكسونية» هي التي ميزت الفلسفة الانجليزية بالبعد عن الصياغة والانطلاق من الممارسة ـ والتجريب.. فإن الروح «اللاتينية» هي التي ميزت الفلسفة الفرنسية بحب الصياغة وعشق النصوص والانطلاق من الفكر ومصادره النظرية..

وتأتي روح الإنسان المصري الثائر ـ بعد ٢٣ يوليو ـ لتظهر أعماق تاريخه القومي وأبعاد واقعه الاجتماعي.. تحليلاً للماضي وتوصيفاً للحاضر وتحديداً للمستقبل.. تأكيداً لقدرة الشعب المعلم صانع نظريته الثورية وفلسفته

الاجتماعية.. لأننا خرجنا بها من تجربتنا وواقعنا.. ولم نتجه إلى النظريات والمذاهب نبحث عن أنفسنا ونستمد فكرنا.. وتلك في حد ذاتها قيمة فريدة للتجربة المصرية ترتفع بها بين التجارب الرائدة في العالم كله..

.. فإذا عبرنا مع الثورة المصرية جسر التنظير لنقف معاً على مشارف التقنين لها.. فإنه يتعين علينا تحديد المقصود بتقنين الثورة قبل كل شيء..

إن تقنين الثورة هو تعبير عن معنى القانون الثوري..

لأن فلسفة القاعدة القانونية ـ مهما اختلف مصدرها ـ هي تعبير عن روح النظام العام في محاولة للتوفيق بين الحرية والضرورة.. لتنظيم العلاقات الإنسانية والمعاملات المادية..

والقانون ـ الطبيعي أو الوضعي ـ هو صيانة لمسيرة الإنسان وتأمين لحركته.. وليس قيداً على التغيير أو تجميداً للتطور.. حتى أن تقنين الشرائع السماوية وتعليمات الأديان كان اندفاعاً عظيماً بعديد من المجتمعات وانتقالاً هائلاً بها نحو غاياتها..

من هنا فإن فلسفة التشريع من يوم أن وعاها تاريخ القانون الروماني أو نطق بها «حمورابي».. هي فلسفة تغيير وتطور.. وليست فلسفة تقييد أو تجميد..

فالتقنين الثوري محاولة لتطوير القاعدة القانونية وفقاً للتغييرات الجذرية في شكل الدولة ومصادر السلطة وهيكل المجتمع..

القانون.. والثورة(*)

كان ظهور «القاعدة القانونية» في تاريخ الجماعات البشرية، تعبيراً عن بروز شخصية كل منها ونضوج الحسّ الإنساني لديها، واعترافاً من إنسان العصر بمنطق «النظام العام» في مواجهة كافة أطراف العلاقات الإنسانية أو المعاملات النوعية... من هنا فإن التأريخ للقانون يكون ـ في أغلب الأحيان ـ تأريخاً للإنسان ذاته من حيث اكتمال ضميره ومسار تطوره.

وحين عرفت المجتمعات «القاعدة القانونية» بما تنطوي عليه من عمومية وتجريد، وما تستند إليه من إلزام جماعي وجزاء نظامي، حين عرفت المجتمعات ذلك، فإنها كانت تتجاوز مرحلة الاسترسال المطلق لتقف على مشارف مرحلة التقنين المنظم..

وحيث لا نختلف في تأكيد حقيقة ـ ذكرناها من قبل ـ وهي أن النظرية السياسية بنت المجتمع لذا تتجه إليه فإننا هنا نمتد بهذه الحقيقة لنقول إن القانون وليد الحاجة المشتركة والابن الشرعي للمجتمع الذي ظهر فيه.

وفي مجتمعات «الثورة المعاصرة» حيث يقف «الإنسان الجديد» فوق اطلال «المجتمع القديم» بالتأمل ثم الحركة السريعة نحو التغيير الثوري والتحول الاجتماعي.. في هذه المجتمعات يبرز للقانون دوره في الثورة ويتحمل رجاله جزءاً هاماً من مسؤولية العمل الوطني.. وذلك يقتضي منا الوقوف أمام اعتبارات عدة تتصل بقضية «القانون والثورة» أهمها:

أولاً: إن القانون ـ كغيره من مصنوعات المجتمع الإنساني ـ متطور متجدد فهو تعبير عن حركة الإنسان وتصوير لواقع المجتمعات، وتنظيم زمني لعلاقات «أشخاص القانون» أو الذين تنصرف إليهم أحكام القاعدة القانونية.. من هنا فإن

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٣ ابريل ١٩٦٧.

المجتمع هو «المتغير المستقل»، والقانون متغير تابع.

ثانياً: امتداداً للاعتبار الأول.. فإن هناك «قانون رجعي» و«قانون ثوري»، ذلك أن «القانون الوضعي» عموماً هو انعكاس لأوضاع اقتصادية وأخرى سياسية ثم آثار اجتماعية تتصل بتاريخ الجماعة القومي والحضاري.. كذلك فإن هناك قانوناً وطنياً. كما أن هناك قانوناً مستورداً.

ثالثاً: إن مظاهر الاندفاع الثوري تشمل بالضرورة بل وبالحتمية - أوضاعاً يحميها «قانون قديم» أو يدعمها «تشريع رجعي».. وعلى ذلك فإن القانون لا بد أن يساير فلسفة النظام الاجتماعي السائد.. وتلك هي القنطرة التي تصل بين تنظير الثورة والتقنين بها..

رابعاً: إن تاريخ القانون يمس بطريقة مباشرة وأسلوب واضح - عدداً من القضايا التي تتصل بذات الإنسان وضمير الجماعة.. وفي مقدمتها - على سبيل المثال - قضايا ترتبط بمفهوم الحرية ومعنى الديمقراطية وفلسفة المساواة.. وكلها قضايا تلتقي عليها الشعوب في مواثيقها التاريخية ووثائقها الشعبية.. ويختلف إدراك الجماعات البشرية لطبيعة كل منها وفقاً لظروف تتصل بالتراث الروحي والثقافي والتاريخ الاجتماعي والحضاري.. وهي أمور تختلف زمانياً ومكانياً.

خامساً: إن مصادر القاعدة القانونية تختلف في قوة تأثيرها تبعاً لروح الجماعة وخصائصها المتميزة.. فـ «النظام العام» فكرة واحدة ذات تطبيقات متعددة.. كذلك فإن «العدالة» ذات مفهوم نسبي يختلف مع اختلاف الزمان والمكان والظروف الموضوعية.. بل إن «المساواة» - في حد ذاتها - منطوق فلسفي لا يتصف بالتحديد ولا يبرأ من بعض غموض.. من هنا فإن «القانون الوضعي» انعكاس للأوضاع السائدة، اقتصادية وثقافية واجتماعية.. لتعكس عليه مظاهر الحضارة وسمات العصر.

.. تلك هي اعتبارات أساسية ذكرناها قبل الخوض بحثاً في قضية «القانون والثورة» تطبيقاً على واقع المجتمع المصري بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

القانون الوضعي والتغيير الثوري

حيث نعتبر القاعدة القانونية تنظيماً لعلاقة أو تحديداً لمعاملة فإنها تتأثر

بالواقع الاقتصادي والخريطة الاجتماعية.. وتنعكس عليهما فلسفة النظام السائد أو المذهب الفكري الذي يقف وراءه.. فتشريعات الملكية - مثلاً - تعتبر تسجيلاً شديد الحساسية لروح النظرة الاجتماعية القائمة.. فعناصر الملكية قد تختلف وفقاً لتحديد دقيق لمعاني الاستعمال والاستغلال والتصرف وأبعاد الوظيفة الاجتماعية وحدودها.. من هنا فإن التقنين المستمر للاندفاع الثوري عملية ضرورية تنتقل الثورة من خلالها إلى روح القانون، لتقف وراء كل درجات التشريع ابتداء من دستور الدولة حتى لائحة تنظيم أبسط العلاقات فيها..

وتقنين الثورات عموماً لا يتعارض مع فلسفة القانون.. بل هو تأكيد لها وتدعيم لوجودها فهي المستمدة أساساً من فلسفة التطور بين كل الكائنات الاجتماعية أو الفكرية.

فالدساتير - أعلى درجات التشريع - تمثل انعكاساً مباشراً لأساسيات المذهب الاجتماعي والنظام الاقتصادي الذي يعكس بصورة مباشرة الانتقال الفلسفي من المجتمع الاقطاعي الرأسمالي إلى مجتمع الثورة المصرية الذي نقل السيادة إلى الأمة ثم تأكدت فيه أسس النظام الاشتراكي فتحدث عن سيادة الشعب في أحدث دساتيره..

روح القانون الثوري

الثورة هي عملية تغيير جذري وشامل في كافة مواقع الحياة اليومية والحركة الاقتصادية والسياسية تمتد إلى أعماق الانسان المصري وتقدم نسيجاً جديداً للعلاقات الاجتماعية ينطلق من فلسفة النظام الجديد والروح الثورية التي تعكس نفسها على مختلف مراتب التشريع من الدستور إلى اللائحة في ما نعبر عنه بقولنا «تقنين الثورة».

..ففي المادة السادسة عشرة من الباب الثاني لدستور ١٩٦٤ يأتي قولها:

الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية. ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، وفقاً للقانون.

فهذه المادة تأتي بتصوير قانوني لفلسفة التطبيق الاشتراكي العربي تجاه الملكية الخاصة وتلح على الوظيفة الاجتماعية لها، تحديداً للإطار الذي تتحرك

فيه وتأكيداً للأسس العامة في المجتمع الاشتراكي.. وهنا يجب أن نلتقي جميعاً حول حقيقة هامة مؤداها ضرورة فهمنا لدور القانون في خدمة التحول الاشتراكي وتنظيمه للعلاقات والمعاملات وفقاً لشبكة جديدة من علاقات المجتمع الاشتراكي بسماتها وخصائصها..

.. تلك كلها لقطات سريعة في حديث عابر عن «القانون والثورة»، جاءت في موعدها مع اجتماعات اللجنة التحضيرية لإعداد الدستور الجديد للدولة التي تعقد لقاءاتها في قاعة «مجلس الشيوخ» تلك القاعة التي شهدت من تاريخ هذا الشعب العظيم، لقاءات طويلة بين أقطاب السياسة المصرية في مختلف العهود.

حوار من بعيد..(*)

.. في أمسية هادئة من ربيع الحياة، التقى «التاريخ» و«الإنسان» ودار بينهما حديث طويل، تناولا فيه أصداء الماضي وفلسفة التطور ورحلة العصور.. وبقيا يثرثران إلى ساعة مبكرة من الصباح، في جولة سريعة عبرا خلالها هضاب إفريقيا وسهول آسيا وجبال أوروبا وبحيرات أمريكا.. وقطعا معاً أشواطاً طويلة من قصة الحضارة.. فكان لقاؤهما مزاجاً من الفن والحياة، من الأدب والسياسة، من الفكر والتأمل.. وضاعت ـ في زحام المواقف ـ كل أعماق الزمان وأبعاد المكان، ولكن بقي التاريخ والإنسان.

الإنسان: وتزحف السنين، وأشعر وقرها فوق الظهور..

التاريخ: وتدور الكواكب، وتمضي المواكب.. وتَبقى أيها الإنسان..

الإنسان: هل نبدأ حديث الذكريات.. وما جدواه!؟

التاريخ: إن الذكريات هي قصة الأمس الضائع، ولكنها رصيد المستقبل، ومقدمات الأحداث..

الإنسان: إنك حافل بالمأساة والملهاة.. فكم ذرفت الإنسانية دموعها.. وكم دقت طبولها.. وما أكثر ما بكت شعوب، وقهقهت أمم.. قصة طويلة، ومشاهد غريبة وفصول لم تكتمل!!

التاريخ: حركة مرسومة وتطور لازم..

الإنسان: بل حشد هائل من المصادفات والمفارقات والمواقف الساخرة..

التاريخ: وماذا إذن عن قوانين التطور ونواميس الوجود!؟

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٢٤ ابريل ١٩٦٧.

الإنسان: تلك حقائق لا أنكرها.. فهناك حتمية التطور وضرورة التقدم وقوانين الحركة والاندفاع.. ولكنها كلها لا تقف وحدها.. إذ تبقى بعدها عوامل.. أخرى إنسانية أو طبيعية..

التاريخ: لا أفهم ماذا تريد أن تقول.. هل قطعت رحلتي الطويلة في مسيرة عشوائية أو حركة تلقائية؟

الإنسان: لا يمكن أن يكون الأمر كذلك وإلا لماذا كانت المحصلة النهائية دائماً في صالح التطور ومع منطق التقدم..

التاريخ: إذن لقد اتفقنا.. ويكفي أن أذكرك أن انتكاس الحضارات أو سقوط الامبراطوريات.. إنما كان مقدمة ضرورية للتطور.. فالحضارات ككل الكائنات... تولد وتنمو.. ثم تزدهر وتعلو.. ولكنها تشيخ وتنتهي..

الإنسان: ومع ذلك، بكت الإنسانية على سقوط (بومبي) ووقف المؤرخون أمام انهيار (روما).. قصة أمل خافت وحزن عابر..

التاريخ: لقد كان الانهيار لازماً للبناء الجديد، وكان السقوط حتمياً للارتفاع القادم.. تذكر معي قصة (دولة بني عثمان) والتي كانت نهايتها تقلص وانزواء حتى لفظ (الرجل المريض) أنفاسه بعد جبروت الشباب وسطوة العمر..

الإنسان: ولكن ـ أيها الصديق ـ ماذا عن المصادفات؟

التاريخ: الصدفة ـ في حسابي ـ جزء لا ينفصل عن المسار الضروري للتطور.. فالمصادفات همزات للوصل بين الأحداث.. فحين تكون هناك حتمية لأمر لا بد منه.. وتغيب كل المقدمات الموضوعية لظهوره، تنطلق الصدفة العشوائية لتختصر الزمن وتحقق التطور..

الإنسان: بل إن هناك عشرات المواقف ذاقت التأثير المعروف في مسيرة التطور، ولا يمكن تفسيرها بقوانين علمية، ولكن بأحداث تلقائية.. فكتب التاريخ تقدم عشرات الأسباب والتفسيرات لهزيمة (نابليون) الأخيرة.. بينما يمكن أن يكون السبب الرئيسي هو إصابة (نابليون) القائد الفرد بحالة (صداع) شديد أثناء اللحظات الحاسمة من المعركة الفاصلة..

التاريخ: قد يكون ذلك أحد العوامل.. ولكنه ليس العامل الوحيد أو حتى

العامل الرئيسي.. وإلا كان تفسيرك لأحداثي ـ أيها الإنسان ـ تفسيراً شكلياً.. يركز على الأفراد ويغفل دور الجماعات.. فكر مثلاً في معنويات جنود (نابليون) قبل أن تشير إلى (صداع) رأسه..

الإنسان: لا أختلف معك في التسليم بدور الجماعات وحركة الجماهير ولكنني أرى أن الفرد ـ في كثير من المواقف ـ يكون صدى لروح الجماعة وتعبيراً عن ذاتها.. وإلا فما قولك في القيادة والبطولة والعبقرية؟ وما تفسيرك لظهور أفراد قلائل ـ عبر مواكب العصور ودورات الزمان ـ قادوا شعوبهم، وفكروا لغيرهم، واخترعوا للحياة أساليب التقدم واكتشفوا للإنسانية مسالك الرفاهية..

التاريخ: ولكن يجب ألا يغيب عن حسابك.. أن هؤلاء الأفراد كانوا أبناء أوفياء للإنسانية.. واستجابة ضرورية لحاجات جماعية ملحة أو آمال جماهيرية دافقة.. وكانت الشواهد تقدم لظهورهم.. وأصوات الشعوب تنادي بهم.. ويكفيني هنا ـ كمثال ـ فلسفة الثورات الشعبية، والحركات الجماهيرية..

الإنسان: إذن فقادة الثورات، ورواد الفكر، وأبطال الشعوب.. كل هؤلاء أصوات للجماعات ونداءات من الجماهير.. انطلقت منها وعبرت عنها.. فكان لا بد من ظهورها لتقود الحركات التقدمية، أو تفتح نوافذ جديدة للفكر والثقافة.. للأدب والفن.. للأمل والحياة..

التاريخ: المهم دائماً هو ارتباط «الإنسان المتميز» بالجماعة الأم أو بالشعب الأب.. حتى يكون تعبيراً حياً عن نبضها، وصدى عميقاً لروحها..

الإنسان: إن بصمات الزمان طبعت آثارها على وجوه الأجيال.. وبقيت قفزات التطور ولمسات الرفاهية لتمسح دموع الإنسانية وآثار المعاناة الدهرية التي عاشتها ملايين معذبة في أحقاب متعاقبة من قصة الوجود..

التاريخ: لن يتحقق ذلك في عالم منقسم.. إنهم هناك في الشمال يتزحلقون على الجليد ويقيمون مسابقات اليخوت.. وهم هناك في الجنوب يموتون جوعاً على أرصفة شوارع المدن الهندية.. فمهما دارت (التروس) وفكرت العقول وكتبت الأقلام.. فسوف تذوب آمال من يعملون في بطون من يملكون!.

الإنسان: كل ذلك.. والحقيقة تقول إن الإنسانية أحرزت تقدماً علمياً وفنياً

في العشرين سنة الأخيرة، يعادل ما وصلت إليه في العشرين قرناً الماضية منذ ميلاد المسيح!..

التاريخ: وهل يعني التقدم دائماً، رفاهية الإنسانية؟

الإنسان: هكذا أحسب.. وإلا فما هو الطريق إذن؟

التاريخ: الطريق هو أن تدعموا الكفاية العالمية للانتاج بالعدل بين الشعوب.. فالتقدم ملك للجميع.. لأنهم جميعاً شاركوا في صنعه، وأسهموا في وجوده..

الإنسان: هل معنى ذلك أن تعطي الشعوب التي تملك، لشعوب أخرى لا تملك؟

التاريخ: ليس الأمر بهذا التصوير.. ولكن على الشعوب الغنية أن تتيح فرص التنمية والتقدم للشعوب التي تسعى إلى ذلك، بغير ضغوط مذهبية أو مناورات سياسية.. بغير احتكار للعلم أو الفن الانتاجي ودون غزو بالفكر أو العقيدة، لقتل الذات الحية للشعوب، أو خنق الشخصية المتميزة للجماعات بدعوى التقدم.. فليس لباب الرفاهية مفتاح واحد..

الإنسان: وماذا عن حضرة العصر.. بالمقارنة بغيرها والقياس على حضارة ظهرت وازدهرت ثم اختفت؟

التاريخ: وهل في عصركم حضارات!؟ نعم.. يوجد التقدم العلمي.. وتقف الإنسانية على مشارف العصر «الالكتروني».. فبينما تؤكد بعض المظاهر اقتراب عصر الرفاهية.. تؤكد شواهد أخرى أنكم ـ رغم التقدم في أساليب الحياة وطرائق الانتاج ـ تعيشون طفولة الحضارة وتبدأون الطريق من بدايته.. بغير انعكاس لدروس الماضي وتجارب القرون..

الإنسان: كيف ذلك!؟ إنهم في الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلوا عصر الرفاهية الاقتصادية واجتازوا فترة الانطلاق بأرقام هائلة ونتائج باهرة..

التاريخ: أكذوبة العصر يا رفيقي.. إن في أمريكا ـ التي تتحدث عنها ـ تقدماً علمياً وانتاجياً.. ولكنها تفتقد روح الحضارة.. بما لها من تراث راسخ وما فيها من روح جماعية متميزة.. فهل الحضارة هي قذائف فوق المدن الصامدة في

«فيتنام». ؟ أم هي الأنف المدسوس في كل صغيرة وكبيرة من عالم اليوم؟

الإنسان: إنهم يضعونك في مواجهة المحيط الهادي أمام ضمير العصر كله. . تمثالاً كبيراً للحرية في «نيويورك» ويتحدثون كثيراً عن «جورج واشنطن» ومبادىء «ولسن» ويشيرون إلى دور جديد للإنسان الأمريكي ومسؤولية تاريخية له.

التاريخ: نعم ـ أيها الصديق ـ دور جديد للعصر الأمريكي، البديل الطبيعي للوجود الأوروبي. . ومسؤولية عصرية للطيران الأمريكي وراثة شرعية عن البحرية البريطانية الدور نفسه والمسؤولية ذاتها!!

الإنسان: وما موقف الشعوب الصغيرة اذن. . إذا كانت تتمسك بالشخصية الوطنية لها. . وتعلن «الحياد الإيجابي» في عالم منقسم. .

التاريخ: موقف خالد سوف يبقى لها ولمن حولها. . ولكيانات أخرى بعدها. . يحكي قصة الصمود أمام الضغوط. . والتضحيات في مواجهة التهديد. . والرفض لكل اغراء. .

الإنسان: ما أحلى الحديث. . فهل نعاود اللقاء أيها التاريخ. . قبل أن يرحل عنا الربيع. .

التاريخ: نلتقي يا رفيقي. . لأنقل لك ما عرفت. . وأكرر عليك ما تعرف. . لأن التذكير بالحقائق. . تجديد لأبعادها وتجسيد لأعماقها. . نعم نلتقي ـ أيها الصديق ـ على مائدة صغيرة فوق أعلى قمة جبل. . نرقب القادمين، ونذكر الغائبين، ونشهد معاً رقصة عنيفة حول النار، لشباب قبيلة إفريقية وسط الغابات السوداء، والطبول تدق. . وتدق معها قلوب الملايين في العالم الثالث. . فلقد أشرقت شمس الحرية على بلد جديد. .

حوار من قريب(*)

افترقا على موعد، وكان لقاؤهما الثاني ـ على ضفة النيل ـ حيث طاف بهما الحوار مقترباً من الأرض الطيبة. . . التي يعرفها «التاريخ» منذ كان طفلاً يحبو مع الحضارات القديمة، ويتأمل «إنسان مصر» وهو ينحت الصخور ويرفع الأحجار ليبني أهرام الفراعنة، وفي هذا اللقاء العابر، جلس «التاريخ» جلسة القرفصاء على الهضبة العالية، ووقف أمامه «الإنسان» قلقاً. . وبدآ حواراً جديداً. .

التاريخ: مع كل صباح يموت عشرات الهنود في ولاية «بيهار» من الجوع ونقص الغذاء!

الإنسان: ظاهرة مألوفة، أدركتها شعوب عديدة. . عرفت المجاعة وذاقت الفقر.

التاريخ: ربما كانت ظاهرة مألوفة. ولكنها في النصف الثاني من القرن العشرين. تصبح مشهداً حزيناً من قصة الوجود، ومأساة مروعة في (تاريخ الإنسان).

الإنسان: ربيع قلق. . . حافل بالأحداث في مواقع متباعدة من عالم اليوم.

التاريخ: عندما يأتي الربيع. . تتحفر الكائنات لصنع الوجود وتجديد الحياة وتخرج المواكب الصاخبة، تنشر ألواناً من الصراع على امتداد جبهة عريضة من الأرض.

الإنسان: ربيع عاصف. . تهب رياحه من «البلقان». .

التاريخ: ويهتز «العرش الهليني» وتتجه الأنظار إلى (أثينا) مدينة الفلاسفة، ومدرسة الثلاثة الكبار، سقراط وأفلاطون وأرسطو.

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٨ مايو ١٩٦٧.

الإنسان: قصة ملك شاب تزوج بأميرة من الشمال، وكررت الدنيا - يومها - حكاية زواج العروس ومصاهرة النبلاء والتقت الدماء الزرقاء فوق حطام الشعوب القلقة، والملايين الضائعة.

التاريخ: قطعة من أدب الإغريق، ورواية تصلح للمسرح اليوناني في أمسية ربيعية على مشارف وادي «أولمب»، ومع طقوس المعابد من أجل (زيوس).

الإنسان: دعنا من لغط الفلسفة، وكهنوت الزمان، فإن أمامي عشرات من علامات الاستفهام تفرض نفسها - على فكري - عناء ورغبة.

التاريخ: إذن فاجعل حديثك محدداً.. وقولك موجزاً.

الإنسان: أريد أن أفهم منك، قصة الجدل الحي.. قصة الأجيال المتعاقبة زحفاً نحو الأمل الباقي.

التاريخ: إن الأجيال تمضي بمنطق ثابت، حصيلته تطور وغايته تقدم، وتجربة كل جيل.. رصيد للأجيال التالية.

الإنسان: ولكن كل جيل يخضع لمؤثرات زمانية وعوامل مكانية تختلف عن غيره وتميزه عن سواه.

التاريخ: أجل.. ولكن الامتداد طبيعي، والسلسلة متصلة، والعجلة تدور.

الإنسان: هل معنى ذلك أن عظمة جيل ما، تنسب إلى الجيل السابق عليه، باعتبار أنه الجيل الذي بنى، فجاء بعده جيل جنى؟

التاريخ: بغير جدال.. فإن تفوق الأبناء يرجع - غالباً - إلى رعاية الآباء، والجيل الابن هو حصاد الأمل للجيل الأب.. فإذا بهرتك روعة جيل ما فلتطف بقبور الآباء والشهداء.

الإنسان: ولكنني أذكر أمثلة حية لأجيال جديدة رفعت حطام الماضي وزحفت فوق أطلال السنين، لتبني - بالضغوط والتضحيات - غدها الذي تريد.. فأين كانت منها رعاية أجيال سبقتها؟!

التاريخ: فهم محدود، ونظرة قاصرة.. وكأنك تقيس رحلة الأجيال برواية ابن طيب ينتشل اسم أبيه من الوحل، ويبدأ السلم من أدنى درجاته ليسترد ثروة

جده وسمعة عائلته، التي ضاعت مع طيش أبيه وحماقة شبابه، قياس عاجز، إننا ـ أيها الصغير ـ حين نتحدث عن الأجيال.. إنما نشير إلى جماهير الشعوب في فترات زمنية متتابعة.. نتحدث عن جماعات ولا نؤرخ لأفراد.

الإنسان: ولكن أليس من حق كل جيل أن يملك نهجاً خاصاً في فكره، وأن يسلك طريقاً واسعاً في مسيرته؟.. وهل هناك قالب واحد تخرج منه كل أجيال الشعوب؟

التاريخ: بالتأكيد، ليس هناك فرض منقول.. إلا منطق التجربة وحدها وصوت الخبرة المكتسبة دون سواه.. فإن الأب الذي يقسو على ولده ـ حطبنا فيه وحرصاً عليه ـ غالباً ما يقدم للمجتمع إنساناً ناقصاً ومخلوقاً عاجزاً. من هنا فإن شخصية الجيل الابن تأخذ من ملامح الجيل الأب، قسمات الصلابة وبصمات التجربة كما تتلقى من عصرها ذاته، روح الحياة ولونها الجديد. وترقب بمنظار زمانها صورة المستقبل وطريقة المشرق.

الإنسان: وحين يتقدم الجيل الجديد بخطوات ثابتة، تدق معها قلوب أجيال سبقته، تحنو على مسيرته، وتحميه من أخطائه.

التاريخ: إنها مسئولية الجيل الأب، فعليه بالصبر أن يستكشف أعماق الجيل الابن دون من عليه ولا وصاية، وعليه بالفهم أن يقدم له تجاربه دون أن يقمع حقه في تجربته الذاتية.

الإنسان: كأني سمعت هذا القول من قبل!

التاريخ: كلمات، قالها ـ ذات يوم ـ زعيم أمة وقائد شعب.. وأدركت لحظتها أن الهرم الذي بناه الأجداد، يهمس ـ بِسرِ الحياة ـ للإنجازالذي صنعه الأحفاد.

حوار قبل الرحيل(*)

فوق الهضبة العريضة، ومع الأمسية الهادئة، استأنف الاثنان حديثاً بدآه من قبل.. فتساءل **«الإنسان»** بلهفة القلق، وأجاب **«التاريخ»** بصدق الذكرى، وبقيا يتحاوران حتى مطلع شمس الصباح.. فاتجه **«الإنسان» إلى المصنع الكبير مع سهر العمل والانتاج**.. وأخذ **«التاريخ»** طريقه صوب قمة الجبل الشاهق يرقب الكائنات ويتأمل الخلائق وينتظر كل جديد.

الإنسان: لقد سعى القائد العجوز (**) إلى أرض المعركة بعد ربع قرن من انتصاره..

التاريخ: لقد جاء ينقب عن ذكرياته فوق «أرض العلمين وكأني أقول للشعوب شيئاً».

الإنسان: ماذا يمكن أن تقول، وقد تغير كل شيء؟..

التاريخ: تغير كل شيء، ولكن بقيت للحروب كراهية عميقة في قلوب البشر وتأثير كئيب على نفسيات الشعوب..

الإنسان: يومها كانت «الصحراء الغربية» مسرحاً للمعارك، وكانت الأرض المصرية ـ بغير مبرر ـ ميداناً لمواقع الصراع بين «ثعلب الصحراء» وقواد العسكرية الانجليزية في حلقه هامة من سلسلة مواقع الحرب العالمية الثانية.

التاريخ: وتقهقر (ثعلب الصحراء) بعد أن تقدم كثيراً، ويومها ابتسم جنود الامبراطورية البريطانية.. ولم يكن المهم من ضحك كثيراً.. ولكن من ضحك أخيراً..

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ١٥ مايو ١٩٦٧.

(**) كان القائد البريطاني الشهير الفيلد ماررشال «مونتجمري» يزور مصر في تلك الفترة.

الإنسان: لا شك أن الحرب مأساة دامية ولكنها أحياناً ضرورة لا مفر منها.

التاريخ: في مواقف العدوان والأوضاع الظالمة تكون شراً لا بد منه.

الإنسان: التقينا مرتين من قبل.. ولم تحدثني عن ثورات الشعوب وكيف تمضي.

التاريخ: الثورة ظاهرة متكررة عرفتها الجماعات طلباً للخلاص من التخلف أو تمرداً على التبعيّة أو رغبة في مجتمع جديد..

الإنسان: ولكن ماذا عن «الثورة المضادة»؟

التاريخ: رغم حتمية التطور ولزومية التقدم فإن لهما أعداء في كل زمان ومكان، والحركات المضادة للثورات تعبير عن رغبة «القديم في البقاء» بمنطق المصلحة والتسلط..

الإنسان: والذين يقودونها في عالم اليوم.. ماذا يريدون؟

التاريخ: مجموعات قهرها الاضطهاد الديني منذ عدة قرون فعبرت بها سفن الهرب المحيط الواسع بحثاً عن عالم جديد.. وهناك كانت المناجم والمزارع والمساقط، وبدأ الإنسان الأمريكي يصنع الثروة القومية ويتحدث عن الحريات ويتغنى بحقوق الإنسان، وحين انتهت سنوات «العزلة» المعروفة ووقف الاقتصاد الأمريكي على قدميه، أطل رجل الأعمال وسط شبكة الاحتكارات الواسعة وأعاد النظر في كل شيء.

الإنسان: وما علاقة رجل الأعمال بالسياسة الخارجية الأمريكية؟

التاريخ: يا صديقي، الذين يحكمون هناك ويخططون للسياسة الخارجية خليط من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الاحتكارية الكبرى وعدد من جماعات الضغط ذات الاتجاهات المتطرفة وهذه كلها أوعية تصب في الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية حيث تدور محاولات متكررة لإعادة رسم تخطيط العالم من جديد.

الإنسان: ولكن ماذا عن الديموقراطية الأمريكية والحزبين الكبيرين؟

التاريخ: الذي أعرفه عن الديموقراطيات منذ تغنى بها اليونان القدماء حتى

اليوم يؤكد أن الديموقراطية مناخ سياسي وحرية اجتماعية.. وليست فقط انتخابات تدق لها طبول الدعاية وتتحرك أمامها إمكانات الذين يملكون.

الإنسان: وما هي الدوافع النفسية التي تسوق الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة (الثورة المضادة) في عالمنا المعاصر؟

التاريخ: الدوافع نفسها التي يشعر بها رجل الأعمال العجوز قرب سنوات الشيخوخة.. إحساس بأنه لا مستحيل في الوجود وعقلية المضاربات في بورصة (نيو أورليانز) تحرك الذين يحكمون في (البيت الأبيض)، فالرجل الأمريكي حامل رسالة الحضارة الجديدة وليس هناك صعب أمامه، وعلى الجميع أن يفهم ما يريد..

الإنسان: صور غريبة ومواقف شاذة..

التاريخ: ويجلس الرئيس الأمريكي في مزرعته يداعب كلابه في سعادة، ويفكر في تصعيد حرب فيتنام إلى المرحلة الذرية!

دولة (رعاة البقر) تطارد الثورة التحررية والاجتماعية في كل مكان.

الإنسان: لقد كان لقاؤنا مجدياً وممتعاً ولكن ما زالت هناك أمور معلقة وأخرى غامضة..

التاريخ: وداعاً ـ أيها الصديق ـ فما أكثر الغوامض والمعلقات، إنك حتى اليوم لا تعرف أين قبر (الاسكندر الأكبر)!

لقاء في السماء(*)

.. وبقيا يتحاوران حتى جاء موعد الفراق ليعود «التاريخ» إلى مكانه فوق أعلى قمة جبل.. وطلب منه «الإنسان» مواصلة الحوار فأصر الآخر على الرحيل..

... ولكن على غير موعد طاف حولهما بأقصى سرعة العصر صاروخ فضاء وهبط منه «العلم» فجأة وطلب من «التاريخ البقاء مدة أخرى بشرط توصيله إلى مكانه في لحظات فابتسم «الإنسان» بسعادة المنتصر.. وركب الثلاثة في الصاروخ الذي يطوف حول الأرض، وبدأ بينهم حوار النصف الثاني من القرن العشرين.

التاريخ: ما هذه المطية العجيبة دابة من نوع جديد؟!..

أعلم: إنه صاروخ فضاء يمثل محاولة «الإنسان» لغزو الكواكب الأخرى بعد أن ضاقت به الأرض..

التاريخ: إنها رغبة جارفة في استكشاف الجديد وارتياد الصعب.. عشقتها الشعوب منذ «عباس بن فرناس» حتى «يوري جاجارين».

الإنسان: إن كل شيء يتغير، ويقدم هذا العصر منجزات هائلة تثير التأمل وتفقد المخلوقات قدرتها على الدهشة..

العلم: وهل هناك قوة في التاريخ تصادر على التقدم أو تتصدى للحلف القوي بين العلم والإنسان.؟

التاريخ: ليست القضية قضية الاكتشافات الجديدة والمخترعات المذهلة ولكنها قضية الغاية في حد ذاتها.. قضية «إنسان العصر»..

(*) مجلة «الشباب العربي» - ٢٢ مايو ١٩٦٧.

الإنسان: القضية في ظني هي قضية «الطعام لكل فم» لمحاربة الجوع «والرضا لكل نفس» انتصاراً على القلق.

التاريخ: إن التساؤل الذي يفرض نفسه ـ على مجلس الحلف القوي الذي تتحدثان عنه بينكما ـ في أول لقاء داخل كل أكاديمية أو جامعة أو معهد هو تفسير طبيعة العلاقة بين منجزات العلم وإنسان العصر، العلاقة بين الإنسان والآلة، بين الذات والمادة. . .

العلم: لا أرى لمثل هذا التساؤل أهميته فالمهم أن تمضي القافلة بأقصى درجة من الكفاية وأعلى معدل في الإنتاج. .

الإنسان: القضية في ظني هي قضية تحل تلقائياً. .

التاريخ: إن هناك عجزاً واضحاً وقصوراً ملموساً في هذا التفكير، ولأضع أمامكما مثالاً بسيطاً فلقد تم التعارف على أن الإنتاج له عناصر معينة ولكن نتيجة لتطور الفن الإنتاجي وظهور المكتشفات العلمية والبدائل المادية فإن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر فعنصر العمل مثلاً أصبح يعني الإنسان والآلة وقد يعني بعد ذلك الآلة وحدها، ثم إنه يجب ألا يغيب عنكما أنكما تقفان معاً على أبواب العصر الإلكتروني!

العلم: وليكن. فليس الأمر بهذه الخطورة فإن خبراء علم النفس الصناعي يمكن أن يتكفلوا بحل هذا التناقض الذي تتحدث عنه بين الإنسان والآلة. .

التاريخ: إن الموقف لا يزال مبهماً أمامكما فلأقدم لكما مثالاً ثانياً، فأنتم تتحدثون في العلاقات الدولية عن عالم منقسم إلى معسكرين رئيسيين يصل الصراع بينهما إلى حد الحرب الباردة الدائمة ويتركز ذلك الانقسام أساسياً على الاختلاف في فلسفة النظام الاجتماعي السائد في كل منهما. . مع أن كل الشواهد والمقدمات التي تعتمد على مقاييس العصر ومؤشرات العلم، تؤكد أن هذا التقسيم يكاد يكون كلاسيكياً، في وقت تتقارب فيه النظم وتلتقي المذاهب بمنطق العلمية وروح الموضوعية أمام الاكتشافات الجديدة والاختراعات العديدة. .

الإنسان: هل تعني أن العالم يبتعد عن عصر الصراع بين الأيديولوجيات ليعود مرة أخرى إلى عصر نزاع القوميات؟.

العلم: بل إن الواقع يؤكد أن عالمنا يشهد صراعاً من نوع جديد يختلف عن الصراعات المذهبية أو القومية.. إنه الصراع بين العالم المتقدم والعالم المتخلف(**).

(**) يلاحظ أننا نعيش أكثر من ربع قرن (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣) عالماً متغيراً يتفق مع هذا التصور الواضح ويؤكد سلامة تلك الرؤية المبكرة.

القضية.. والإنسان.. والعصر(*)

تمثل الأيام الماضية ـ منذ برزت «أزمة الشرق الأوسط» وفرضت نفسها على الإنسان في تجمعاته القومية أو مؤسساته الوطنية ـ تحولاً هاماً وتغييراً جذرياً في ضمير العصر ذاته: هكذا بغير مبالغة وانفعال. . .

ولسوف تبقى الأحداث المتتابعة في وعي الإنسان المعاصر داخل الدول المتحررة والنامية رصيداً من اليقظة خلقت على امتداد جبهة عريضة في العالم الثالث وخارجه شعوراً جارفاً بالمرارة والأسى. . بعد أن عرف الجميع من هم الذين قاموا بالعدوان ومن هم الذين دبّروا له وساندوه.

بل إن ما حدث ـ برغم تطورات أخرى قد تأتي بها الأيام ـ يعدّ مؤشراً جديداً لاتجاهات واضحة في عالمنا المعاصر. . تدور حول الصراع بين القديم والجديد. . بين الذين يريدون تجميد الواقع ومن يطلبون تغييره ليكون مطابقاً للعدل مسايراً للحق مدعماً للسلام. .

بل إن هذه الأحداث توحي للمتأمل بأن المجتمع الدولي يجتاز مرحلة قاسية وأن كافة مؤسساته العالمية ـ وفي مقدمتها الأمم المتحدة ـ تمر بفترة اختبار صعبة يتوقف عليها ارتباط الشعوب المتحررة بها أو انصرافها عنها. . كما أن الأيام الماضية كشفت عن طبيعة الصراع الذي بلغ ذروته بين من يستندون إلى حقهم وحده ومن يعتمدون على قوة غيرهم. .

ركائز النصر

لقد أثبتت هذه الأيام أن الحق يحتاج إلى ركائز يعتمد عليها وصولاً إلى

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٣ يوليو ١٩٦٧.
(أول مقال بعد هزيمة يوليو ١٩٦٧).

النصر وفي مقدمتها مقومات الحرب الحديثة كما أرادتها طبيعة العصر.

٥ الحرب ظاهرة اقتصادية: فلا يوجد شك في أن الواقع الاقتصادي يخدم حركة المعارك ويرسم استراتيجية النصر، فالتفوق الاقتصادي يمثل القاعدة الطبيعية لدورة المعركة في صالح من يملكونه.. وهو الذي يتيح حرية الحركة العسكرية ويمنحها رصيداً وافياً من الوقت وتجدداً مستمراً من التدعيم.. فإن تروس الآلات في المصانع ذات ارتباط وثيق بالوجود العسكري في ميدان القتال حيث يختلط العرق بالدم في مزيج واحد على طريق النصر..

٥ الحرب حقيقة تكنولوجية: من الأمور التي كشفتها طبيعة العصر.. أن الحرب لم تعد تقدماً شجاعاً لأصحاب الحق بمنطق القوة الجسدية أو الكثرة العددية.. ولكنها أصبحت حقيقة تكنولوجية كاملة.. فالعلم الحديث أدى إلى تطورات هائلة في الفن الإنتاجي. وأبرز معالم التكنولوجيا المعاصرة في مجالاتها المتعددة التي انعكست بطريق مباشر على العمليات العسكرية.. فالكيمياء الحديثة ـ على ـ سبيل المثال ـ قدمت للحرب الحديثة من معدات التدمير والتخريب صوراً مختلفة، وكذلك فعلت بقية العلوم التجريبية حتى أن حرب التأثيرات الإلكترونية أو الإشارات اللاسلكية أصبحت إحدى أساليب الحرب مارسته ضدنا أجهزة العدو ومعداته وشاركت فيه سفينة للتجسس على مقربة من شواطئنا!!

٥ الحرب تهيئة نفسية: وتلك مقدمة لازمة للنصر.. فالحرب النفسية تمارس تأثيراً فعالاً على معنويات الشعوب حيث تلعب الدعايات والشائعات دورها في التحضير للمواقف وإثارة جو من القلق بين الجماهير.. جو تكثر فيه الأحاديث وتتردد الأقاويل وتسري الشائعات كالنار في الهشيم.. وفجأة نجد كل الناس قادة عسكريين أو مفكرين سياسيين، وأصحاب نظريات حربية واقتراحات دبلوماسية.. مع أن معنويات الشعوب ضرورة لخوض معركة عسكرية ظافرة حتى أن إحدى المدن الأوروبية الكبرى قد تعرضت لغارات جوية عنيفة في الحرب العالمية الثانية. ورغم قصف القنابل ودوي المدافع كانت إذاعتها تذيع على جماهيرها أسطوانات الموسيقى الراقصة!!، هكذا بغير انفعالات متوترة أو تشنجات عصبية.

تلك كلها ضمانات عصرية لا بد من توافرها تحت تصرف القائد العسكري لكي يخوض معركة النصر سواء اعتمد على حركة عسكرية خاطفة أو لجأ إلى استراتيجية طويلة المدى..

طريق النصر

لا زلت أكرر ـ مع منطق التاريخ وفلسفته ـ إن خسارة معركة عسكرية لا يعني أبداً ضياع النصر.. فإن النكسة التي نتحدث عنها يمكن أن تكون طريق النصر وبداية الصحوة لقضايا المصير العربي كلها.. فلا شك أنها مكنت لأبعاد جديدة وأعماق مختلفة ألقت بالضوء الكاشف على زوايا عديدة من القصور في حياتنا.. ومنحتنا نظرة موضوعية لطبيعة المجتمع الدولي والواقع القومي والظرف الداخلي.

وقدمت لنا في أيام قليلة تجربة حافلة بالصواب والخطأ، يجب أن تكون ـ في حد ذاتها ـ منطلقاً طبيعياً لأي تحرك قريب أو بعيد على مختلف المستويات أو المجالات.

بل إن القضية الفلسطينية قد اكتسبت أمام شعوب العالم وجهاً جديداً، خرجت منه بأصدقاء جدد، وأعداء جدد في الوقت نفسه.

وتمضي الأيام ثقيلة مع صيف قلق، هبت عواصفه من البلقان، ثم تجمعت زوبعة فوق الأرض العربية في مظاهرة عدوانية تحالفت على حقنا.. وضاعفت من حقدنا.. مع كل يوم وساعة ولحظة.. كلما أسرعت الجموع الغاضبة من اللاجئين الجدد صوب الضفة الشرقية من النهر الدامع الحزين.. أمام ضمير إنساني جريح، طعنته القوى الكبرى التي كانت تدّعي حماية الحريات وصيانة الحقوق.

وكثيراً ما أشار علماء تاريخ الإنسان إلى ظهور الأسرة البشرية الأولى فوق الأرض العربية في فلسطين، وعلى رباها بدأ الحوار الأول بين آدم وحواء.. وفي أيامنا تشهد الأرض ذاتها صراعاً دامياً وحواراً آثماً يمكن أن يصنع النهاية.. فوق الأرض التي أشرقت منها البداية..

نظرة حولنا(*)

قدمت أزمة الشرق الأوسط للإنسان المعاصر، مادة للتأمل والدراسة تمكن له من أبعاد جديدة وتدعوه إلى مراجعة صادقة لكل الأمور التي تجري حوله.

فالإنسان العربي في مصر ـ على سبيل المثال ـ عاش أياماً حاسمة مع تطورات الموقف المتصاعدة حين وصل الصراع إلى ذروته وبلغ حد الصدام المسلح في ميادين القتال. أو حد المناورة المكشوفة داخل أروقة الأمم المتحدة.

وأصبحت مسؤولية القيادات الوطنية الثورية في العالم الثالث أن تستجمع قواها وأن نعيد النظر في عدد في المعاني التي طرحتها طبيعة النصف الثاني من القرن العشرين في عالم منقسم تتجه فيه الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة الثورة المضادة.. وفي مقدمة هذه المعاني بحث لصيغة ثورية للحياد الإيجابي وعدم الانحياز يكون التركيز فيها على المضمون الصلب. دون الشكل الهزيل..

فإن حركة الثورة المضادة التي تحاول تحطيم القيادات الشعبية في العالم الثالث هي التي قامت في السنوات الأخيرة بمحاولات متتالية لضرب الأنظمة التقدمية في دول أسيوية وإفريقية ولاتينية.. مع اختلاف في الطريقة والوسيلة.. فالأسلوب الذي طبقته وكالة المخابرات الأمريكية في أندونيسيا يختلف عنه في غانا ويتميز عن أسلوب ثالث جرى اتباعه لإسقاط نظم أخرى في أمريكا اللاتينية. لم يرض عنها المزاج الأمريكي وتعارض وجودها مع مصالحه!!.. ثم بقيت الأنظمة التقدمية العربية لتمثل خطراً مباشراً على الأطماع الأمريكية في الشرق الأوسط بل وعلى امتداد دول العالم الثالث كله وأصبحت القاهرة عاصمة متمردة على النفوذ الأمريكي وشهوته في السيطرة والانتشار.. وتتابعت الأساليب التي قدمها خبراء الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إذ فكروا في

(*) مجلة «الشباب العربي» ـ ٢٤ يوليو ١٩٦٧.

أسلوب الانقلاب من الداخل ثم أسلوب الاستنزاف من الخارج وأساليب أخرى لم تحقق نتائجها. . وأصبح واضحاً لمن يرقب الأمور أن القاهرة تحتاج إلى أسلوب جديد تلعب فيه القاعدة العسكرية الغربية المتمثلة في دولة إسرائيل. دور المنفذ لمؤامرة مسلحة تصفي بها حساباً طويلاً مع القاهرة باعتبارها أقوى القلاع الباقية للثورة المعاصرة في العالم الثالث. .

وهكذا لم يكن الصدام المسلح بين العرب وإسرائيل تعبيراً عن نزاع محلي محدود ولكنه كان تعبيراً عن ضراوة الصراع بين قوى الثورة وبين قوى الحركة المضادة للثورة فوق الأرض العربية التي تحتل رقعة من العالم خلقت لها وضعاً متميزاً لدى خبراء الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية في عالمنا المعاصر. .

وتوهم الذين يخططون لحركة الثورة المضادة في الولايات المتحدة الأمريكية أن سقوط النظام القائم في القاهرة سوف يكون بمثابة تصفية كاملة لقوى التقدم ونداءاته المزعجة لأصحاب المصلحة في بقاء القديم وتجميد أوضاعه المستغلة.

انطلاقاً من هذه النظرة فإنه يتعين علينا أن ندقق في الكيان الإسرائيلي، لا باعتباره دولة ذات حدود جغرافية معلومة. ولكن باعتباره امتداداً عنصرياً كبيراً يحتوي في داخله قيادات عديدة يملك معظمها السلطة السياسية في دولها ويكرسها في خدمة الكيان الاستعماري في قاعدته فوق أرض الشرق الأوسط متمثلة في دولة إسرائيل. .

وإذا كانت تلك نظرتنا خارج حدود بلادنا. . فما هو الدور الذي ينتظرنا في الداخل. . في مرحلة دقيقة وحساسة يتحتم علينا أن نوازن فيها ـ بشجاعة وصدق ـ بين البقاء والفناء. . بين الوجود والعدم.

وفي مواجهة هذه المرحلة التاريخية من حياة الثورة العربية المعاصرة فإن الإنسان المصري يتحمل دوره كاملاً من خلال مسؤولياته القومية الخالدة. ويطرح ذلك عدداً من الاعتبارات يقع في مقدمتها ما يلي:

أولاً: إن عداءنا للاستعمار يعبر عن حقيقة صراع مرير تدور أحداثه فوق الأرض العربية ويملك الهدف نفسه والأسلوب ذاته مع تميز في الشكل والمضمون لأسباب تتصل بتاريخ الاستعمار الأوروبي في المنطقة الذي مهد الأرض لقيام إسرائيل ومنحها اعترافه قبل مولدها ورعايته الكاملة بعد ذلك.

ثانياً: إن التيار الفكري الذي يتحدث عن أزمة الشرق الأوسط منطلقاً من واقع «**المشكلة اليهودية**» في أوروبا.. إنما هو تيار نظري عاجز.. فإنه من غير المتصور أن تجد أوروبا حل مشكلة فيها فوق أرض غيرها.. ويتحدث من يدعون ريادة الحركة الثقافية الحرة ودعاة الفكر الثوري عن «**موقف اليهود**» في العالم ويتباكون عليهم.. وحين يكون الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين وضحايا العدوان.. فإن هذه التيارات تبدو عمياء صماء بكماء!..

من هنا فإن قضية فلسطين لا يجب أن تكون مجالاً للغط المنظرين وثرثرة الفلاسفة.

ثالثاً: إن الأمة العربية التي خرجت من المعركة بأعداء جدد كما خرجت بأصدقاء جدد يتعين عليها أن تعيد النظر ـ بجرأة وثقة ـ في كل علاقاتها بكافة دول العالم. فلقد فجعنا في حكومات كثيرة استجابت للضغوط الغربية التي لوحت بها الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية وخارجها..

رابعاً: إن بلادنا التي واجهت أحداث الأيام الماضية وتنتظر أياماً أخرى قادمة قد تأتي بحلقة جديدة من سلسلة الصراع الطويل مع أعداء القومية العربية ونضال ثورتها العادل.. **إن بلادنا تحتاج إلى وعي الجماهير.. وخبرة الجماهير.. وتضحية الجماهير..**

إن أعداءنا يقولون إن العرب لا يعرفون معنى «الأمن السياسي» ولا يستطيعون الاحتفاظ بخططهم السياسية أو أسرارهم العسكرية. وذلك في حد ذاته يمثل اعتباراً حاسماً يجب الوعي به ودراسة ظروفه.. فإن التفريط في أسرار الدولة حتى ولو بمنطق الاسترسال الطيب أو محاولة بعث الثقة.. يعد تأخيراً ليوم النصر وإهمالاً يهبط إلى قاع الخيانة..

.. بقي ألا ننسى أن الطريق طويل.. وأن المعركة ضارية.. وأن النصر لا بد منه.

مستقبل الديمقراطية في مصر(*)

يرتبط تعبير (الديمقراطية) بطبيعة المشاركة السياسية التي تحدد العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة وأسلوب ممارسة حق الاختلاف في الرأي على أرض الدولة.

وهنا يجدر بنا أن نميز بين مظهرين مختلفين للمارسة الديمقراطية عموماً ونعني بذلك ضرورة التفرقة بين وجود أدوات الممارسة الديمقراطية والتي تتمثل في المؤسسات السياسية المتعددة مثل البرلمانات، والأحزاب والنقابات والاتحادات ودور الصحف، وبين شيء آخر يتجاوز في أهميته وضرورته تلك الأدوات وأعني به المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تتحرك تلك الأدوات في إطاره. وذلك بما يكفله من حريات عامة وضمانات كاملة لحمايتها.

وليس من شك في أن عنصر الدوام أو الاستمرار أمر بديهي لرسوخ المفهوم السياسي والإطار القانوني لتلك الحريات التي تعتبر حقاً للمواطنين كافة لا يرد عليه إلا قيد واحد هو الولاء للوطن. **ولعل ذلك المفهوم هو الذي استقر في الفكر السياسي الحديث للربط بين الحرية والمساواة لا منذ قيام الثورة الفرنسية فقط بل ربما قبل ذلك بقرون عديدة منذ أصبحت المساواة تعبيراً شاملاً ينصرف إلى الناس كافة ويشكل مظهراً إنسانياً ومبدأ أخلاقياً يستوي به كل بني البشر دون مبرر للتفرقة بينهم لأسباب تتصل بالجنس أو اللون أو العقيدة دون تمييز.** وعلى نحو ما حدث من صراع بين القانون الروماني الخاص وبين قانون الشعوب حين اعتمدت روما القديمة مبدأ انقسام العدالة وثنائية التفرقة في المعاملة بين أبناء المدينة وبين الأجناس الأخرى الوافدة إليها أو الخاضعة لسلطانها.

(*) الأهرام في ٢٧ مايو ١٩٧٨.

(بعد فترة انقطاع للعمل والدراسة امتدت لسنوات من المملكة المتحدة).

فالديمقراطية كالعدالة أو المساواة كلها قضايا غير قابلة للتجزئة أو الانقسام بل هي في عموميتها وشمولها كالقاعدة القانونية التي تنصرف إلى الناس بصفاتهم لا بأشخاصهم. بل إنها تتجاوز القاعدة القانونية من حيث المصدر الذي تستند إليه وتنشأ عنه فبينما تستند القاعدة القانونية ـ في أغلبها ـ إلى التشريع الوضعي، فإن المبادىء الإنسانية التقليدية مثل الحرية والمساواة والعدالة وأيضاً الديمقراطية ـ باعتبارها أسلوباً لممارسة مثل هذه الحقوق ـ تستند إلى ما يسمى بالقانون الطبيعي الذي أدركته الإنسانية في مراحل مبكرة من طفولة الحضارة لأنها أمور تعتبر من طبيعة الأشياء...

والأمر الملاحظ أن ثمة تلازماً بين السلوك السياسي للشعوب ومزاجها العام الذي يعتبر محصلة لظروف تاريخية معقدة وميراثاً اجتماعياً طويلاً إلى جانب عوامل الجغرافيا السياسية بما يحتويه الاصطلاح من تفصيلات تتصل بالموقع والمناخ وأثرهما في تكوين الشخصية القومية. ولو شئنا أن ندخل من هذا التحول النظري العام إلى التاريخ الحديث للتجربة الديمقراطية المصرية فلسوف ندرك أن المزاج المصري قد تحكم بدرجة كبيرة في تحديد طبيعة تلك الديمقراطية وتكييف أسلوب ممارستها.

فلو أخذنا فترة ما بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ على سبيل المثال، فسوف نكتشف أن «الوفد» في بدايته كان صيغة مصرية تلقائية للتعبير عن المطلب الوطني للشعب المصري كله في رفض الاحتلال وطلب الاستقلال، لذلك فقد تعاملت الجماهير العريضة مع الوفد باعتباره تجسيداً للوطنية المصرية لا باعتباره حزباً سياسياً وحين طرأت على «الوفد» موجات الانقسام المتتالية وخرجت عليه قيادات تأسيسية، لم تكن الجماهير المصرية مستعدة لأن تستمع لوجهة نظرها أو تبحث في مبررات الخلاف بينها وبين الوفد، ولكن رأت فيها دائماً خروجاً على تيار عام نبع في ظروف من الحماس الملتهب والعاطفة الجارفة، جعلت من ثورة الشعب في ١٩١٩ ميلاداً جديداً للروح المصرية وبعثاً لمظاهرها الراسخة والتي كان أبرزها تكريس الوحدة الوطنية..

وإنني أزعم أن الذين يتعاملون مع «الوفد». وبالتالي مع أحزاب الأقلية التي نشأ أغلبها انسلاخاً عنه على أنها أحزاب سياسية بالمفهوم الغربي الحديث إنما يحملون الأمور أكثر مما تطيق. فقد كانت تلك الأحزاب أدوات على مسرح

السياسة المصرية تلعب دورها في إطار محدود الحركة قطباه القصر والإنجليز. وقد يكون ذلك في حد ذاته مبرراً لالتماس العذر لها قبل أن يكون خطيئة من فعلها، فقد كان استخدام الملك ـ بإيعاز من بريطانيا أو صراعاً مستتراً معها ـ لسلطته في إقصاء الوزارات وحل البرلمانات والاعتداء المتكرر على الدستور تعويقاً مباشراً لمسيرة الديمقراطية في تلك الفترة أصاب مؤسساتها بالشلل، فضلاً عن أن المناخ السياسي والاقتصادي الذي كان سائداً لم يكن يسمح بالممارسة الديمقراطية الصحيحة لأن المقولة الشائعة والتي مؤداها أن من يملكون هم دائماً الذين يحكمون تكاد تكون قاعدة نظرية مقبولة في كل وقت. ففي مجتمع يملك فيه حفنة من الناس مقدرات السواد الأعظم من الشعب المصري يصبح الحديث عن الديمقراطية ثرثرة صالونات أو نوعاً من الديكور السياسي الزائف. وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتولى أمر مصر مجموعة من شباب تنظيم الضباط الأحرار من ذوي الانتماءات السياسية المختلفة والتي كانت أفرازاً طبيعياً لمعاناة جيل فترة ما بين الثورتين حيث تأثرت تلك المجموعة بكافة التنظيمات السياسية والدينية لتلك الفترة، اعتقد قادتها أن إيمانهم ووطنيتهم يمكن أن يكونا بديلاً كافياً لنظرية سياسة جديدة تستطيع أن تملأ فراغ الساحة السياسية بعد حل الأحزاب، لكن حدث صدام الثورة الأول مع جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٥٤ بعد عامين تقريباً من صدام آخر مع بعض القيادات العمالية في إضراب كفر الدوار..

منذ ذلك الحين استقر شعار الشرعية الثورية بديلاً للشرعية الدستورية واقتصرت الممارسة الديمقراطية على التنظيم السياسي الواحد من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ووجد النظام السياسي القائم في معارك الوطن المتصلة مع الاستعمار وأعوانه مبرراً لمواصلة التجربة باعتبارها ضماناً لوحدة الجبهة الداخلية وحائلاً دون أي انقسام فيها، ومنذ عام ١٩٦٧ أصبحت الهزيمة العسكرية وتصاعد حدة المواجهة مع إسرائيل مبرراً قوياً للاستمرار في تجربة التنظيم السياسي الواحد.

وليس يهمنا في هذا المقام الترتيب التاريخي للأحداث وتطور مجريات الأمور، ولكن لعلنا لا نزال نذكر أن حرب الاستنزاف قد صنعت شعوراً عميقاً بالصمود لدى المواطن المصري حتى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ كأول مواجهة عسكرية حقيقية مع إسرائيل استرد بها الشعب المصري كرامة الوطن والثقة بالذات

حقق ثأراً لهزيمة ١٩٦٧ في ظل روح من التضامن العربي القومي، الأمر الذي مهد لإمكانية ظهور حياة ديمقراطية حقيقية تتصارع فيها الآراء وصولاً للقرار السياسي الرشيد.. وبدأت التجربة بالمنابر السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي ثم تحولت إلى أحزاب سياسية ضمت اليمين والوسط واليسار ثم تقدمت التجربة خطوة أخرى على طريق الديمقراطية بفتح الباب أمام أحزاب جديدة، الأمر الذي أدى إلى ظهور حزب الوفد الجديد في فبراير ١٩٧٨.

وشهد مسرح السياسة المصرية في الفترة الأخيرة جواً ديمقراطياً ناضجاً، **ولو حاولنا اليوم أن نجتهد لاستكشاف العوامل الرئيسية المؤثرة في مستقبل التجربة الديمقراطية في مصر لاستطعنا أن نخلص بخمس نقاط أساسية يمكن أن تشكل - بوجه عام - محاور على الطريق الديمقراطي وهي: -**

أولاً: تطور طبيعة الصراع العربي الإسرائيلى: إذ أن ذلك الصراع الذي لعب دوراً جوهرياً في السياسات الداخلية لدول منطقة الشرق الأوسط على امتداد الثلاثين عاماً الأخيرة هو عامل مؤثر بالدرجة الأولى. فطبيعة المواجهة مع إسرائيل تقف - في بعض الأحيان - قيداً على المسيرة الديمقراطية لأسباب تبدو خارجة عن إرادة الجميع، فالأمة المحاربة يمكن أن تنسى في غمار الصراع الطويل بعض حدود وضوابط الديقراطية في ظل الأحكام العسكرية أو قانون الطوارىء تمشياً مع الظروف الاستثنائية لحالة الحرب.

ثانياً: انحسار موجة الأمية بين المصريين: وأعني هنا الأمية بمعناها الحرفي أي العجز عن القراءة والكتابة باعتبارها قيداً مبدئياً على دعم الممارسة الديمقراطية. فالأمية بمعناها المباشر لا تزال تمثل نسبة كبيرة ممن يجب أن تكون الديمقراطية سبيلاً للاستجابة لمطالبهم، ناهيك بالطبع عن المفهوم الواسع للأمية بحيث تشمل أيضاً المقصود باصطلاح الأمية السياسية.

ثالثاً: دور المثقفين المصريين: حيث إن مفهوم الثقافة ليس مفهوماً تعليمياً خالصاً بل هو تعبير يعكس درجة من الوعي العميق بالظروف الموضوعية المحيطة بالمثقف وتذوقه للمعارف الإنسانية في إطارها الزمني الصحيح، من هنا فإن المثقف هو صاحب رسالة بالدرجة الأولى حيث يجب أن يتحمل ضمير المثقفين في مصر ضريبة أساسية بالمشاركة السياسية البناءة والتنوير الاجتماعي المستمر والتبشير بالقيم العملية في مواجهة آثار قرون طويلة من التخلف والظلام.

رابعاً: فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد: إذ أن الوعي بمفهوم العلاقة بين الملكية والسلطة يجعل من طبيعة النظام الاقتصادي قضية جوهرية في تحديد مستقبل الديمقراطية.

خامساً: دور الصحافة ومصادر الأعلام: فحيث تصعد الصحافة في عالمنا المعاصر لتصبح سلطة رابعة إلى جانب السلطات التقليدية الثلاث فإن دورها يصبح أساسياً في ترسيخ القيم الديمقراطية والدفاع.

.. هذه عجالة لأبرز العوامل المؤثرة في مستقبل الديمقراطية في مصر لسنوات قادمة، وإن بقيت هناك إشارة أخيرة تتصل بالمرحلة الراهنة من عمر التجربة الديمقراطية في مصر تتمثل في ما تمر به من اختبار لصلابتها والإيمان بها، والفيصل دائماً هو ابتعاد النظام السياسى عن سوء استخدام السلطة، وتخلص النظام الاقتصادي من سوء توزيع الثروة.. ولنردد دائماً تلك المقولة الخالدة (إن علاج فساد الديمقراطية ـ إن وجد ـ هو مزيد من الديمقراطية ذاتها).

إيران.. وخريطة الشرق الأوسط(*)

إن ما يجري في إيران على امتداد الشهور الأخيرة يعتبر حدثاً هائلاً يتجاوز في أهميته حدود إيران ليطبع بصماته القوية على دول المنطقة كلها. . ويبدو التأثير الحقيقي لأحداث إيران الجارية على مستويين في التحليل، يتصل أولهما بمغزى أحداث إيران ودلالات وقوعها، بينما يتصل المستوى الثاني من التحليل بآثار تلك الأحداث على منطقة الشرق الأوسط في المستقبل القريب على اعتبار أن محاولة التنبؤ السياسي طويل المدى هي ارتياد لمجهول ونوع من الحدس الذي لا تحكمه ـ في أغلب الأحيان ـ قاعدة مقبولة. . أي أن أحداث إيران تقدم مجموعتين من النتائج يمكن أن تندرج الأولى في إطار النظم السياسية، بينما تدخل الثانية في نطاق العلاقات الدولية.

أولاً: مغزى ما يجري في إيران: لأحداث إيران الحالية دلالات ذات تأثير قوي في تاريخ النظم السياسية بل ربما تجاوزتها إلى التأثير في النظرية السياسية المعاصرة ونميز من بينها دلالات ثلاثاً:

١ ـ تثبت أحداث إيران ـ بشكل حاسم ـ خطأ بعض النظم السياسية حين تتصور أن الاستقرار السياسي يمكن أن يقوم على حساب المشاركة السياسية، إذ أن ما يجري في إيران اليوم يثبت أن استقرار النظم السياسية لا يتحقق في غياب الديموقراطية وأن الأنظمة الفردية لا تكفل لنفسها أو لمن يقف وراءها ذلك الاستقرار السياسي الذي تطلبه، لقد برهنت مجريات الأمور في إيران على أن الاستقرار السياسي الحقيقي هو ابن شرعي للمشاركة السياسية الواسعة.

(*) الأهرام في ٣ فبراير ١٩٧٩.

(جاء هذا المقال صدىً لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية).

٢ ـ تقدم أحداث إيران نموذجاً جديداً لمفهوم الثورة في الإسلام وبرغم أنني أعتقد أن الحركة الشعبية الإيرانية ليست حركة دينية خالصة ولكنها حركة سياسية اجتماعية ذات قيادة دينية، برغم ذلك، إلا أن ما يحدث في إيران يذكرنا بأن تأثير الإسلام على النظم السياسية في الدول الإسلامية لا يقف عند مجرد قطع يد السارق أو تطبيق حد القصاص على قاتل ليكون عبرة لغيره.. بل إن الإسلام يقدم ـ إلى جانب حدود الله ـ طرحاً سياسياً واجتماعياً يجعله بحق ثورة تاريخية.

٣ ـ تعني أحداث إيران أننا نعيش بحق عصر الشعوب، وحركة الشعوب لا تحكمها ضوابط ولا تتوقعها أجهزة، إنها تعبير من هدير الجماهير ووقفتها الصلبة وراء قضاياها السياسية والاجتماعية.

فحين نتحدث عما يجري في إيران في محاولة لتوصيف القوى السياسية، الداخلية والخارجية، نشير إلى الجيش الإيراني من ناحية أو القوى الأجنبية من ناحية أخرى لنجد أمامنا أولاً ذلك العامل الأساسي المؤثر وهو نبض الشعب الإيراني ذاته، وهو النبض الذي أعطى ذلك الإمام الشيعي قوة العناد وصلابة الموقف برغم آلاف الأميال التي تفصل بين طهران وباريس..

ثانياً: آثار ما يجري في إيران على المنطقة: تقدم أحداث إيران مجموعة من الآثار المحتملة على منطقة الشرق الأوسط باعتبار إيران دولة كبرى في المنطقة يعتبر الاستقرار السياسي فيها عاملاً مؤثراً في غيرها، بالإضافة إلى أنها تمثل مركزاً بالغ الحساسية تلتقي عنده اهتمامات الشرق والغرب بحكم موقعها الجغرافي وثروتها البترولية وحجمها السكاني وتاريخها السياسي. ومهما كانت توقعاتنا لمستقبل الأحداث في إيران فإن الشيء الوحيد الذي يمكننا أن نقطع به هو أن إيران الغد لن تكون إيران الأمس ومهما كانت النتائج فإن وقوع الأحداث في حد ذاتها سبب ينهض وحده لإثبات التغيير، ونميز من بين تلك الآثار مؤشرات ثلاثة:

١ ـ لم تعد إيران كما كانت على امتداد ربع قرن ـ ما بين مصدق والخميني ـ عاملاً تقليدياً للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، بل هي اليوم تدخل في الحسابات العلوية للقوى الكبرى في المنطقة لا كركيزة ثابتة بل كعامل متغير تراجع القوتان الكبيرتان سياستهما في الشرق الأوسط على ضوئه، وذلك يقتضي من دول

المنطقة بالضرورة أن تخطط لحركتها في المستقبل القريب وفي حسابها المعطيات الجديدة التي دفعت بها الحركة الشعبية في إيران. . فإن إيران التي لعبت لسنوات دور الركيزة القوية للولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تتخذ ـ في الوقت ذاته ـ سياسة معادية لجارتها الكبرى الاتحاد السوفييتي إن إيران تلك تتعرض الآن لزلزال سياسي عنيف يستقطب اهتمام القوتين العظميين ويدخل كمحور جديد في المواجهة بين الشرق والغرب والتي تمتد على جبهة عريضة تقع محاورها حالياً بين شرقي آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، فالإدارة الأمريكية التي ترقب أحداث إيران باهتمام عميق وتشارك في بعضها تدرك أن نظام الحكم هناك ليس غاية في حد ذاته وإنما الغاية الحقيقية هي توفير قدر من الاستقرار السياسي يضمن للمصالح الأمريكية في إيران الاستمرار ويحول دون بروز عامل جديد يتعارض مع تلك المصالح في المنطقة ككل، أما الحكومة السوفيتية فهي تدرك أن إيران لم تكن ركيزة لسياستها. لذا فإن التحول الجديد لن يكون أكثر بعداً عنها من سابقه فالسوفييت يقبلون في إيران بمنطق أن الابتعاد الأقل هو في تعبير آخر مكسب أكثر وإن كان يرد على الموقف السوفيتي من أحداث إيران مخاوف مكتومة من قيام حركة سياسية إسلامية قوية في إيران المتاخمة للجمهوريات السوفيتية المسلمة وعند ذلك يكون للسوفيت موقف أكثر اختلافاً. .

٢ ـ إن احتمال إعلان إيران جمهورية إسلامية يستمد نظامها السياسي والاجتماعي مقوماته من الإسلام الحنيف في الوقت الذي يتقلص فيه دور إيران الذي لعبته في السنوات الماضية «كشرطي للخليج» حيث كانت لها أطماعها في دوله بينما هي تحافظ في الوقت ذاته على النظم السياسية التقليدية في تلك الدول، إن مثل هذا الاحتمال يجعل دول الخليج العربي في مواجهة حقيقية مع رياح التغيير القادم من إيران ويعزز من هذا الاحتمال وجود جاليات إيرانية لا يستهان بها في عدد من دول الخليج يمكن أن تكون قنطرة طبيعية لنقل الأفكار الجديدة وتسريب عدوى التغيير خصوصاً وأن سلاح التغيير هذه المرة ليس مذهباً سياسياً غريباً عن المنطقة أو فلسفة اجتماعية جديدة إنما هو يأتي إلى تلك الدول وغيرها رافعاً كتاب الله مؤيداً بشريعته يخاطب الناس في لغة بسيطة عن الشورى والعدل الاجتماعي والمساواة بين البشر.

إن النموذج الإيراني في تلك الحالة قد يكون مركز جاذبية للشعوب

الإسلامية والعربية ترى فيه خلاصاً لها من تناقضات تعيشها وتفاوتٍ تعاني منه.. لذلك فإن التغيير في إيران هو إنذار مباشر لبعض الأنظمة المجاورة..

٣ ـ إذا انتقلنا إلى تأثير أحداث إيران على الجهود المبذولة حالياً لتوقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل فإننا نواجه رأيين مختلفين عند تحليل اتجاه ذلك التأثير، فهناك من يرون أن ما يحدث في إيران يعتبر مؤثراً سلبياً ينتقص من فعالية تلك الجهود المبذولة ويدعو الأطراف ـ كل لأسبابه ـ إلى الإحجام عن المضي في الطريق حتى يتضح الموقف أكثر ويكتمل لديها تصور لمستقبل المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية ـ عند أصحاب هذا الرأي ـ ترى أن الموقف المتفجر في إيران يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط من جناحه الأيمن ويمثل مساساً مباشراً بمصالحها الحيوية في المنطقة ويأخذ من اهتمامها الجانب الأكبر، بالإضافة إلى أن تأثير أحداث إيران على مستقبل الرفض العربي لجهود السلام الحالية لا يزال أمراً يحتاج إلى مزيد من الدراسة.. أما بالنسبة لإسرائيل فإن دعاة هذا الرأي يعتقدون أن ما يحدث في إيران بآثاره على إسرائيل من حيث خلقه لبؤرة جديدة من الاضطراب في الشرق الأوسط بالإضافة إلى موقف قيادة الحركة الشعبية الإيرانية المعادي لإسرائيل من منطلق ديني على نحو قد يؤدي إلى وقف تدفق البترول الإيراني إلى إسرائيل هو أمر يدعو الأخيرة إلى مزيد من التلكؤ في مسيرة السلام..

أما الرأي الآخر فهو ذلك الذي يرى العكس تقريباً ويستند إلى أن ما يجري في إيران يعد مؤثراً إيجابياً بدفع عجلة الجهود القائمة لتوقيع اتفاقية سلام مصرية ـ إسرائيلية، ويستند أصحابه في دعواهم إلى نظرة أخرى للأمور فالولايات المتدة الأمريكية تعتبر أحداث إيران مدعاة لمباشرة ضغطها على إسرائيل وتحريك الأمور بسرعة أكبر نحو توقيع الاتفاقية بين مصر وإسرائيل وهو ما تعتبره الدبلوماسية الأمريكية نجاحاً لها في الشرق الأوسط تعوض به الخسارة المحتملة في إيران، أما بالنسبة لإسرائيل فإن مؤيدي هذا الرأي يعتبرون انفجار الموقف في الجناح الأيمن من الشرق الأوسط وتعدد احتمالات نتائجه وغموض آثاره أمراً يدفع بإسرائيل أن تقتنص الفرصة وتوقع الاتفاقية ـ مع مصر أكبر دول المنطقة العربية وأكثرها تأثيراً ـ خصوصاً وأن فرصة السلام المتاحة لإسرائيل ليست عرضاً مستمراً ومتاحاً على طول الوقت..

.. قد تختلف الآراء حول آثار ما يجري حالياً في إيران إلا أن الأمر الذي يتفق عليه الجميع أننا أمام شكل جديد من أشكال الحركة الشعبية له مغزاه ونمط متميز من أنماط التغيير له آثاره.

ويبقى السؤال قائماً.. متى يخمد ذلك البركان؟ وكيف يعود الاستقرار إلى إيران؟.

قضية السلام الاجتماعي في مصر(*)

تستعين مصر - التي عرفها التاريخ قلعة للعروبة ومناراً للإسلام - - برصيد تاريخي تلجأ إليه في الأوقات الصعبة وتعتصم به عند الأمور العظيمة. وأعني بذلك الرصيد تلك الجبهة الداخلية التي صعت على صفاف النهر الخالد نوعاً من الاستقرار السياسي تعززه طبيعة الشعب وتساعد عليه تضاريس الوادي. . والحديث عن الجبهة الداخلية يسوقنا بالضرورة إلى موضوع نردده كثيراً، وقد تفاوتت وجهات النظر حوله من الإنكار الكامل إلى التسليم المطلق، وأعمي به شعار السلام الاجتماعي، ماهية وجوده، وضوابط تحقيقه. .

فإذا كنا نقصد بالسلام السياسي تأمين حدود الدولة وإنهاء حالة الحرب مع غيرها فإن السلام الاجتماعي تعبير يقصد به اكتمال الصحة النفسية للشعوب واختفاء التناقضات الحادة في المجنمعات وانتفاء الفوارق الواسعة بين الطبقات. .

وحيث تأخذ مصر خطواتها على طريق السلام السياسي وتبدأ في الوقت ذاته مرحلة يمكن أن نطلق عليها «إعادة ترتيب البيت» يجب أن ترأب فيها الصدع وتعالج النقص وتواجه مشكلاتها في صدق مع النفس وشجاعة أمام الحقائق.

حيث تبدأ مصر هذه المرحلة يتعين علينا أن نواجه كل ما يعزز السلام الاجتماعي حتى يتحقق مجتمع تسيطر فيه عدالة الرخاء ويسعد فيه الجميع «حتى الأغنياء»! كما قال فورييه.

ويحسن أن نشير هنا إلى عدد من النقاط الهامة حول مفهوم السلام الاجتماعي الذي يمثل مع الوحدة الوطنية جناحي الجبهة الداخلية المتماسكة، وهذه النقاط هي:

(*) الأهرام في ١٢ يونيو ١٩٧٩.

أولاً: إن الديمقراطية الكاملة ودخول الآراء ـ كل الآراء ـ في حوار هي المدخل الحقيقي إلى جبهة داخلية صلبة، فلقد أثبتت تجارب عديدة من حولنا أن غياب الديمقراطية كان هو الطريق إلى متاعب بغير حدود للذين لم يدركوا أن المشاركة السياسية الواسعة هي صمام الأمن الوحيد لضبط إيقاع الشعوب بإعطائها الحق كله في التعبير عن آرائها واتخاذ القرارات المصيرية في حياتها واختبار طريق مستقبلها.. وهنا يجب أن نقرر أن السلام الاجتماعي ـ في غياب الديمقراطية ـ هو نوع من المصالحة المؤقتة التي قد تنتهى أمام حادث عابر..

ثانياً: إن مجرد رفع شعار السلام الاجتماعي لا ينهض بديلاً وحده لمواجهة فكرة الصراع الطبقي، إذ أن ذلك الأخير ليس نتاجاً لنظرية اقتصادية بعينها بل هو قبل ذلك معطاة تاريخية سبقت ظهور النظريات بآلاف السنين، والصراع الطبقي لا يمكن إلغاؤه بقرار كما أن تجاهله لا يعني أيضاً اختفاءه، ولكن السبيل الوحيد لمواجهة الصراع الطبقي تكون باختفاء مظاهر الاستفزاز الاجتماعي ورسوخ شعور هام لدى الناس تتولد به لديهم قناعة حقيقية مؤداها أن هناك من ينوب عنهم في مقاومة الثراء الحرام والبطش بالعناصر المستغلة ومواجهة جيوب الانحراف انطلاقاً من ضمير الجماعة الذي يجب أن تأتمر به سلطات الدولة وتعكسه في سياساتها العامة..

ثالثاً: إن المواجهة الحاسمة لجرائم الاعتداء على السلام الاجتماعي ليست انتهاكاً للحرية الفردية أو انتقاماً من الديمقراطية بل هي دعم حقيقي لها فالفارق كبير بين إطلاق الحريات السياسية والاجتماعية بل والاقتصادية وبين التساهل مع العناصر المستغلة التي قد تستخدم المناخ الليبرالي الذي تسعى إليه ذريعة لحماية الانحرافات أو الانقضاض على ركائز السلام الاجتماعي بالخلط المتعمد بين ضمانات الحرية الممنوحة للنشاط الفردي ورأس المال الخاص وبين تبريرها لوقائع الاستغلال وتحقيق الإثراء المفاجىء على حساب حاجات المواطنين ومشكلاتهم الملحة ومعاناتهم التي تكاد تكون يومية.

رابعاً: إن الحديث عما جرى من تجاوزات لسيادة القانون أو انتهاك للحريات العامة في سنوات سبقت لا يجب أن يكون قيداً على تدخل الدولة لحماية الصغار من الكبار في ظل القانون وتحت راياته، فإذا كنا نشجب بكل قوة

مجتمع السجون والمعتقلات فإننا يجب أن نرفض أيضاً كل مظاهر التسيب وندين كافة الانحرافات..

خامساً: إن كل النظم السياسية ـ مهما اختلفت هويتها الفكرية ـ تدين الاستغلال وترفض الإهمال ولو نظرياً على الأقل، كذلك فإن شيوع الاستثناءات والتعقيد البيروقراطي الزائد والاستسلام للروتين العاجز كلها أيضاً من مصادر تهديد السلام الاجتماعي وخلق تناقض بين الفرد ومن حوله وهي مظاهر تقاومها كل المجتمعات الحديثة بغض النظر عن منطلقاتها العقائدية، فالضمير المتحضر يأبى نزعات الاستغلال أو الاستثناءات أو الإهمال.. وهنا يجب أن أكرر أن مقاومة هذه النزعات وتأمين السلام الاجتماعي من تلك المخاطر ليس أمراً خلافياً يثور بشأنه جدل بين يمين ويسار فهو ليس قضية أيديولوجية بل هو في المقام الأول مسألة أخلاقية..

.. فإذا كانت هذه بعض النقاط المتصلة بقضية السلام الاجتماعي فإنه يبقى علينا أن نضيف إليها تصورنا للمرحلة الحاليه والتي يمر بها المجتمع المصري مجتازاً سنوات الحروب إلى أعتاب السلام حيث يحاول الشعب المصري الخروج من دائرة ماضية القريب ويلقى بذلك العبء الثقيل الذي عايشه لسنوات اختلطت فيها آلام أسر الشهداء ومعاناة عائلات المهجرين بالضياع الذي عاشه الآف الشباب أمام مستقبل غامض وحالة من الجمود الكئيب التي صنعت تناقضاً حاداً بين الفرد والجماعة، إذ أنه ليس من شك في أن الآثار الاجتماعية والنفسية للحروب وما صاحبهما وارتبط بهما من أزمة اقتصادية كان لهما بصمات قوية على وجه مصر تركت تجاعيدها فيه نقصاً في الخدمات وتدهوراً في المرافق حتى غدت حياة المصري رحلة عذاب تحطمت لها معنوياته وانهارت معها مثالياته وفقد بها أغلى ما يملك، ذلك الإحساس العميق بالانتماء.. وهو الذي يذكره بماضيه ويربطه بحاضر ويهيئه لمستقبله ويعطيه درجة من الاهتمام الجاد بالقضايا العامة يدرك بها الفرد أن حل مشكلاته الشخصية ليس نهاية المطاف ويكسر لديه حدة الأنا والغرام بالذات، وليس ذلك اكتشافاً جديداً لحقائق غائبة إذ يكفي ـ على سبيل المثال ـ أن نتأمل حركة مرور السيارات في أحد ميادين العاصمة أو شوارعها المزدحمة لنجد الانعكاس الحقيقي للآثار السلبية في شخصية المصري على اعتبار أن نظام المرور في بلد ما هو ترجمة مباشرة لحالة الشعب النفسية والإحساس بالسلام مع النفس

الذي يتمتع به أفراده.. إذا تأملنا تلك الصورة لوجدنا أن المصري قد هجر القاعدة إلى الاستثناء ولفظ أعراف المجاملة وآداب الطريق إلى نوع من اقتناص الفرصة والسطو على حقوق الغير متجاهلاً الأولويات، متناسياً التزامات النظام العام وليس ذلك كله إلا ترجمة لذات قلقة ونفس تتصارع فيها القيم وتختلط لديها المفاهيم حتى أصبحنا أمام نوع من ازدواج الشخصية الاجتماعية حيث يتحدث الجميع عن آلام الوطن وتشخيص أمراضه في الوقت الذي يواصل فيه الجميع - تقريباً - ارتكاب الأخطاء في حق ذلك الوطن بدرجات متفاوتة تبدأ من كسر إشارة المرور وتنتهى بالسطو المباشر على المال العام مروراً بكل السقطات من رشوة ومحاباة واستثناء.

ولقد يتساءل المرء ألا يمكن أن نلوذ بسيادة القانون ونلجأ إلى ثورة تشريعية تستقيم معها حياتنا وتستوي بها أمورنا؟ وسوف يكون الرد آنياً إذ أن المهم هو الروح التي تطبق بها العدالة والمناخ السياسي والاجتماعي الذي يكفل سيادة القانون وتلك قضية أخرى تتداعى بها مسائل ثلاث تتصل بتحقيق ذلك المناخ وتوفر ظروفه وهي: -

المسألة الأولى: ضرورة إعطاء برامج التربية والتعليم في بلادنا اهتماماً جديداً وبصورة غير تقليدية فكما أن الحجز عند المنبع يمثل أحكم وسائل اقتطاع الضريبة فإن التأثير في الجيل الجديد ابتداء من طفولته هو أيضاً أحكم الوسائل لغرس القيم العصرية وتربية الضمير الحي لدى الشعوب في فترات تحولها وبناء مستقبلها حتى يتعلم الجميع احترام قيمة العمل وحق الغير والواجب نحو الجماعة.. إن أخطر قضايانا هي تحويل الإنسان المصري عن سلبياته. وهي قضية لا تحسمها إلا التربية الجديدة على مثاليات غير قابلة للسقوط وتقديم نماذج للاقتداء لا تتهاوى أمام الإغراء.

المسألة الثانية: وهي تبدو شديدة الاتصال بالأولى وأعني بها التبشير بالقيم الاجتماعية العملية التي تتناسب مع الحلول المطروحة لمشكلاتنا الاقتصادية وفي مقدمتها المشكلة السكانية. وهي قيم تشكل أسلوب حياتنا في المسكن والملبس والمأكل وعاداتنا المتوارثة في الميلاد والزواج والموت، لقد جاء الوقت لكي يتحرك جيش السلام من المهتمين بالدراسات الاجتماعية والمتخصصين في العلوم السلوكية ليقدموا لهذا المجتمع البدائل العصرية للقيم المتخلفة التي تجاوزتها روح

الربع الأخير من القرن العشرين فإن التحولات الكبرى للأمم العظيمة لا بد لها أن تفرز قيماً جديدة يبشر بها المثقفون وفقاً للمقولة الأخلاقية «ابدأ بنفسك»..

المسألة الثالثة: إن الروح التي تكفل سيادة القانون وميلاد القيم الجديدة لا تعيش إلا في مناخ ليبرالي لا يصادر على آراء الغير ولا يقمع أفكاره بل يملك رحابة الصدر لما يصدر عمن يختلف معهم في الأرضية السياسية التي يقفون عليها، أو الخلقية الفكرية التي ينتمون لها ما دام هدف الجميع هو صالح الوطن مهما اختلفت الأساليب وتعددت المواقع.. ويجب أن نتذكر دائماً أن الليبرالية الاقتصادية لا تستقيم بغير الليبرالية السياسية بل وأضيف إلى ذلك أن السلام السياسي الذي نمضي في خطواته يقتضي درجه عالية من كفاءة الأداء الديمقراطي خصوصاً وأن الطرف الآخر يتمتع بتلك الدرجة العالية من المشاركة السياسية ويستخدمها لصالحه كلما لزم الأمر سياسياً وإعلامياً..

.. هذه عجالة للمسائل الأساسية التي تشكل محاور هامة لتحقيق الصحة النفسية لدى الشعب المصري وتكفل ظهور ما نسميه بالسلام الاجتماعي. ذلك الجناح القوي الذي تدعمه الوحدة الوطنية ليصنعا معاً المجتمع الآمن الذي تتوافر فيه درجة عليا من الإنسجام بين الفرد والجماعة وتتحقق به فلسفة اجتماعية رفيعة حين يصبح الكل في واحد...

الديمقراطية وأوليات العمل الوطني(*)

لن يكون هناك (منبوذون) على مسرح الحياة السياسية في بلدنا مهما كان الخلاف في الرأي والتباين في الرؤية ما دام الجميع يسلكون القنوات الشرعية للعمل السياسي العلني.

لقد غمرتني على البعد موجة من التفاؤل برغم الظروف المحيطة والتي حفلت بكثير من الأحداث في فترة قصيرة ووضعت على رأس قائمة مسئوليات الرئيس الجديد مسألة مواجهة الإرهاب الذي يستند إلى مفهوم بعيد عن روح الدين ويقدم صورة مشوهة له.

فالتطرف بكل اتجاهاته فكرياً أو سياسياً أو دينياً هو جنوح يقوم على تصور يختلف فيه صاحبه عن التيار العام السائد في وقته، وهو قضية نسبية يحكمها عاملا الزمان والمكان. والرأي المتطرف لا يستند بالطبع إلى أغلبية تدفعه وإلا كان تعبيراً عن تيار قوى وبالتالي لا يصبح تطرفاً، ولقد عانت مصر في تاريخها السياسي الحديث من نزعات التطرف ودفعت لذلك ثمناً غالياً في بعض الأحيان اتخذ مساراً يعتمد على التغيير بالعنف وفرض الأفكار بالإكراه وهي أمور أبعد ما تكون عن الإسلام الحنيف فالتطرف يؤدى إلى ذلك التوجه الفكري الذي أثر في حياتنا السياسية عبر منعطفات كثيرة وكان مسئولاً عن معظم جرائم الاغتيال السياسي وحوادث العنف منذ الأربعينات.

وفي تقديري أن الديمقراطية بمعناها الذي يعني أوسع درجات المشاركة السياسية هي صمام الأمان الوحيد ضد نزعات التطرف إذ تقدم البديل العلني للعمل السري وتحمي الأغلبية من دكتاتورية الأقلية إن جاز هذا التعبير. وأمامنا أمثلة كثيرة من دول الديمقراطيات الناضجة حيث يعطون حق التعبير العلني لكل

(*) الأهرام - ١٣ يناير ١٩٨٢.

الاتجاهات السياسية والفكرية حتى ولو كان بعضها يتمتع بكراهية تاريخية عميقة فهم في بريطانيا يسمحون للحزب النازي ـ وهو حزب محدود الحجم والتأثير ـ بالإعلان عن أفكاره بطريقة مشروعة وعلنية.

ولن أذهب بعيداً فقد يقول قائل أنهم في بريطانيا قد بلغوا مرحلة من النضوج الفكري والسياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي وصلت بالمجتمع هناك إلى درجة عالية من الثقافة والوعي تسمح بفتح كل النوافذ واستقبال كل التيارات والآراء. لذلك فإنني أسارع بتقديم نموذج آخر من العالم النامي في دولة تتعدد فيها التناقضات الفكرية الموروثة والاختلافات الاجتماعية الواسعة وتضم حشداً من الديانات والطوائف والفلسفات والطبقات وأعني بها (الهند) ولقد أتاحت لي فرصة عملي بها أن أشهد مؤخراً إحدى جلسات البرلمان. فرأيت ما أثار تقديري واحترامي لهم وشدني بقوة نحو الوطن.. لقد وقف في بداية الجلسة عدد من أعضاء البرلمان أغلبهم من ممثلي (المنبوذين) يحتجون على اعتداء حدث على قرية لهم وتجاوز الأعضاء كل الحدود المألوفة صياحاً وضجيجاً يصرون على مطالبهم في هياج شديد ولكن ذلك لم يستفز الأغلبية التي لم تندفع بحكم وزنها السياسي ووجودها في الحكم لتعصف بذلك العدد القليل من الأعضاء «الخوارج» ولم يسارع رئيس المجلس إلى تكليف لجنة تبحث خروج أولئك الأعضاء على التقاليد البرلمانية تمهيداً لإسقاط عضوية بعضهم. لم يحدث شيء من ذلك فقد تصرف رئيس البرلمان بدرجة عالية من «حكمة الديمقراطية» واعتصم بلائحة إجراءات المجلس ورفض ضغوط الأقلية عليه دون تهديد لهم أو حرمان لحق الغضب المشروع الذي يجتاحهم.

أما رئيسة الوزراء فقد انسحبت من مقعدها في هدوء وسكينة بالغين حتى يهدأ الغاضبون ويرضى الساخطون.. هذه هي الهند نموذج قريب منا بدأ صحوته القومية معنا في الوقت نفسه تقريباً، وهنا يجب أن نتذكر أن لدينا في مصر مجلساً نيابياً منذ اكثر من مائة وعشرين عاماً وأن لدينا تاريخاً لا نقرأه وتقاليد سياسية لم نحافظ عليها.

أما الديمقراطية والتسيب؛ وهذه في ظني أخطر القضايا التي نمر بها فهناك تصوير مغلوط مؤداه أن الديمقراطية في الدول النامية تقود إلى التسيب وذلك قول خاطىء تماماً ومردود عليه، فالمشاركة السياسية الواسعة هي التي تبطش بالتسيب

وتحمي المجتمع من مخاطره ـ وأمامنا النماذج المختلفة من العالم حولنا حيث ارتبط نضوج الديمقراطية بتزايد درجة الانضباط والجدية في المجتمعات، فالديمقراطية نقيض الفوضى وليست قريناً لها، إذ أن كفالة الحريات الأساسية للناس تعني في الوقت ذاته سيادة القانون الذي يحمي تلك الحريات ويحافظ على وجودها وهي ذاتها سيادة القانون التي تعصف بالتسيب وتقاوم كافة مظاهره. إن الديمقراطية لا تتعارض إطلاقاً مع حزم السلطة في مواجهة الانحرافات والمنحرفين بل إنها تدفعها إلى ذلك من خلال حرية الرأي التي تكفلها وتضع كل الرقاب مهما علت تحت سيف القانون، وليس ذلك اجتهاداً نظرياً، فالديمقراطية الناضجة في عالمنا المعاصر تضع كل يوم عشرات من نماذج الفساد والتسيب والإهمال تحت طائلة القانون، وتكشف النقاب عنها صحافة حرة ورأي عام مستنير، فالديمقراطية تحمي حريات المواطن الصالح ولا يعتصم بها فاسد أو مقصر.

أما عن الديمقراطية والاستقرار السياسي، فإن الاستقرار السياسي ابن شرعي للديمقراطية ولا نكاد نعرف في التاريخ قديمه أو حديثه نظاماً دكتاتورياً استمر طويلاً فالصحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب لا تكتمل بغير نظام ديمقراطي يكفل المساواة الكاملة بين المواطنين ويحقق مستوى من الأمان أو ما نسميه «السلام الاجتماعي» وهو الذي يعكس درجة من الرضا العام لدى الناس ويمثل مناعة قوية ضد العنف أو التسيب أو الفوضى ولقد حاولت نظم كثيرة أن تحقق الاستقرار السياسي بالقمع والكبت وأشهد أن بعضها قد نجح في ذلك لفترات. ولكنها لم تدم، كما أن وجودها لم يستمر، ومصر بلد يتمتع تاريخياً بدرجة من الاستقرار السياسي رغم غياب الديمقراطية في كثير من الأوقات ومرد ذلك في تقديري يرجع إلى طبيعة المصري ذلك الإنسان الذي لا يعرف التحفظ ويصنع لنفسه قنوات للتعبير اليومي في الأحاديث الخاصة أو الملاحظات الساخرة وأحياناً النكات اللاذعة، ولكن ذلك إن كان بديلاً للديمقراطية بعض الوقت إلا أنه لن يكون كذلك دائماً فانتشار التعليم وشيوع ثقافة العصر. ثقافة أجهزة الاتصال الحديث كلها عوامل تؤكد أن المشاركة السياسية وحدها هي السبيل المؤدي إلى استقرار سياسي لا تقطعه نوبات الإرهاب ولا تهدده مظاهر العنف...

هذه عجالة لبعض القضايا الراهنة ذات الارتباط بمفهوم الديمقراطية وتلك الأخيرة بدورها هي مظهر تأكيد الوحدة الوطنية بين أصحاب الآراء المختلفة في

بلدنا تلك الوحدة الوطنية الشاملة التي تضرب جيوب الانحراف وتسحق أوكار الفوضى وتقوم بعملية ترشيد لفكرنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتقدم ثقافة عصرية بناءة للأجيال القادمة.

وإذا كنا نضع اليوم في قفص الاتهام عدداً من القتلة فإننا يجب أن نضيف إليهم بع6 ذلك كل من تاجروا في أقوات الشعب أو أفادوا بطريق غير مشروع من الانفتاح الاقتصادي وأولئك الذين حققوا ثروات طائلة لا يستند وجودها إلى جهد وعرق..

إنها مصر لا يحتكر الولاء لها مواطن دون غيره ولا يزايد فيها بالوطنية مصري على سواه.

عبد الناصر..

في ذكرى ميلاده(*)

رحل جمال عبد الناصر عن هذا العالم منذ أكثر من اثني عشر عاماً، تناولته خلالها الأقلام بالتحليل السريع والتقييم المتعجل، وتأثر الأغلب الأعم من الكتابات المصرية أو العربية حول جمال عبد الناصر بعوامل لعل أبرزها هو عامل المعاصرة حيث أن الذين يكتبون عنه قد عاشوا أيام زعامته وشهدوا سنوات حكمه، إذ إنه على الرغم من أن المادة المتاحة لتقييم الحاكم تكون أحياناً أكثر وفرة لدى معاصريه إلا أنه يرد عليها قيد من الجانب الآخر مؤداه أنهم يكونون غالباً أقل موضوعية لأسباب تتصل بتجربتهم الشخصية في التعامل معه وبالتالي في حكمهم عليه، كما أن المناخ السياسي السائد يشكل بقدر كبير نظرتهم إلى الماضي القريب ورؤيتهم له وتبدو الفرصة متاحة أمامهم بعد رحيل الحاكم ليقولوا له كلمة (لا) بعد سنوات من توقيتها الصحيح، وليس يخفى أن جمال عبد الناصر قد نال على امتداد الشهور الأخيرة ما يمكن أن نطلق عليه لفظ (رد اعتبار) ومع ذلك فإنني لا أعتقد أن السادات هو الذي قاد حملة السنوات العشرة الأخيرة ضد عبد الناصر ولكنهم هم حملة المباخر للحاكم يتصورون دائماً أن محو اسم سلفة من فوق جدران المعابد ونقوش الآثار سوف يرضى القادم الجديد ويعطيهم الحظوة لديه.. ميراث قديم عانت منه مصر كثيراً، ودرجة من التدني ينحدر إليها المنافقون دائماً..

ولست أزعم أن التقييم الموضوعي لحكم عبد الناصر سوف يؤدي بالضرورة إلى إبراز كل إنجازاته وتبرير كافة أخطائه. ولكنه سيؤدي إلى إنصافه وإعطائه كل

(*) الأهرام الاقتصادي ـ ١٠ يناير ١٩٨٣.

ما له بقدر تحميله كل ما عليه، إنني باختصار أدعو إلى تقييم أكثر موضوعية لسنوات حكم عبد الناصر فلا تصل بنا المغالطة والشطط إلى تحويل كل ايجابياته إلى سلبيات حتى بلغ الأمر أن ردد البعض أن بحيرة السد العالي هي سبب تدهور الأحوال الجوية لا في مصر وحدها بل في القارة كلها، أوان قرار تأميم قناة السويس ـ قمة المواجهة الصلبة بين الدول الصغيرة والاستعمار القديم ـ لم يكن له مبرر حيث كان على عبد الناصر أن ينتظر ثلاثة عشر عاماً ينقضي بها أجل امتياز شركة قناة السويس متفادياً الصدام المسلح وخوض المعارك بل بلغت ضراوة الحملة ضد الرجل أن ترددت تلميحات توحي بأن عبد الناصر ليس هو قائد الضباط الأحرار وأنه قد استولى على قيادة التنظيم من غيره حتى ذمته المالية الناصعة لم تبرأ من التجريح! بل بلغ التجاوز مداه بما ذكره البعض من حوار مزعوم طرفه الآخر عبد الناصر الذي رحل عن عالمنا ولا يستطيع تكذيب الأوهام وفتنفيذ الادعاءات.. إنها محاولات من يحلمون بالبطولة الزائفة على حساب الزعامات الراحلة..

والحقيقة أن كثيراً من الآراء التي تناولت حكم عبد الناصر قد صدرت عن نظرة سطحية تسقط من حسابها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في وقتها.. إذ إن رؤيتنا للماضي أحياناً هي رؤية عابرة تقدم لنا معطياته بمنظار الحاضر بينما كانت رؤية صانعي ذلك الماضي هي رؤية الوقت الذي ظهرت فيه باجتهاداته وملابساته وطموحاته..

فلقد وصل جمال عبد الناصر إلى قمة السلطة وليس لديه رصيد من فكر جاهز أو انتماء لنظرية محددة لذلك اتسمت سنوات حكمه بمنعطفات كثيرة كان يمكن أن يكفي كل واحد منها لتغيير مجرى تاريخ مصر الحديث، دعنا نتصور مثلاً ماذا كان يحدث لو لم يقع الصدام مبكراً بين جماعة الإخوان المسلمين وعبد الناصر؟ أو ماذا كان يحدث لو لم تسحب الولايات المتحدة الأمريكية عرض تمويلها لمشروع السد العالي كذروة للمواجهة بين عبد الناصر ودبلوماسية دالاس؟ لقد كان يمكن أن يتحول طريق عبد الناصر من اتجاه إلى آخر، فردود فعله للأحداث حددت إلى درجة كبيرة مسيرة نظامه برغم وجود خط عام لم ينحرف عنه يوماً، وهو معاداته للاستعمار بكل صوره ودعوته للتحرر الوطني الكامل وهو الخط الذي كلف الشعب المصري الثمن الباهظ للتحديات السياسية والمواجهات

العسكرية.. ولم يمثل الدور المصري من أجل التحرر الوطني نموذجاً إقليمياً فحسب ولكنه تجاوز ذلك ليكون مرحلة في تاريخ ما نطلق عليه دول العالم الثالث.. ولا زلت أذكر حديثاً مع صحفي هندي ابتدرني يوماً بقوله هل تعلم أن عبد الناصر قد ساهم أيضاً في استقلال دولة الهند؟ وبدت العبارة غامضة لي فالهند مستقلة منذ أواخر الأربعينات.. ولكن الصحفي الهندي استطرد شارحاً أن عبد الناصر قد أغلق قناة السويس أمام السفن الحربية البرتغالية لو حاولت العبور في ذلك الوقت متجهة إلى الهند بعد العملية الخاطفة التي قادها جواهر لآل نهرو في الخمسينات لتحرير آخر بقعة في شبه القارة الهندية من الوجود الغربي وهي مستعمرة (جوا).. ولا يكاد يختلف اثنان على أن إسهام مصر عبد الناصر في دعم حركات التحرر الوطني لا يزال يمثل للمصريين رصيداً من التقدير في كثير من الدول النامية فضلاً عن دوره التاريخي في تأسيس وقيادة حركة عدم الانحياز بوجودها الفعال في عالم اليوم، ولا شك أنها كانت رؤية واعية وبصيرة نافذة من عبد الناصر، الزعيم الشاب في ذلك الوقت، والتي وضعته جنباً إلى جنب مع زعامات تاريخية راسخة من طراز نهرو وتيتو، فالشموخ والاعتزاز اللذان نشعر بهما في مؤتمرات عدم الانحياز ومحافله هما بعض مآثر قيادة عبد الناصر.. ولعله من الملاحظ عموماً حول الأقلام التي تناولت سنوات حكم عبد الناصر أن الكتاب من ذوي التوجيهات الماركسية ـ ومعظمهم من خريجي سجونه ـ هم أكثر الناس تحدثاً عن إيجابياته وتبريراً لسلبياته حتى حدث خلط في نظر الكثيرين بين عبد الناصر واليسار والأمر لا يعدو في نظري مجرد رؤية نسبية من اليسار العربي للتطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في مصر بعد رحيل عبد الناصر وكأنهم يستجيبون للمأثورة القائلة: «رب يوم بكيت منه، فلما مضى بكيت عليه».

ولا يزال أمام المهتمين بدراسة عبد الناصر ونظامه أن يتناولوا بالبحث والتحليل الموضوعيين موقف عبد الناصر من القضايا المحورية في الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وليس لذلك مجال بالطبع في مقال صحفي، ولكنني أتناول رؤوس موضوعات لثلاث من القضايا الرئيسية ـ على سبيل المثال ـ في محاولة للتفكير بصوت مرتفع: ـ

أولاً: عبد الناصر والدين:

تعد هذه المسألة من أكثر جوانب شخصية عبد الناصر مثاراً للتساؤل، فقد

بدأ سنوات تفرده بالسلطة بمواجهة حادة مع جماعة الإخوان المسلمين الذين رأى فيهم منافساً قوياً له يعرف كل منهما نوايا الآخر جيداً منذ أن مر عبد الناصر بكافة التنظيمات السياسية قبل الثورة دون أن ينتمي لأحدها جدياً ولعل ذلك يعكس طموحه الفردي المبكر ورغبته دون ذوبان ذاته في واحد من تلك التنظيمات، ولقد يحسم البعض علاقة عبد الناصر بالدين قائلاً إن توجيه عبد الناصر ضربتيطن للإخوان المسلمين أولاهما في الخمسينات والثانية في الستينات بالإضافة إلى بعض القرارات الأخرى مثل إصداره قانون تنظيم الأزهر والذي اعتبره الأزهريون أنفسهم انتقاصاً لقدر الأزهر وتشويهاً لطابعه.. وكلا المثالين مردود عليه فلا يمكن اعتبار موقف السلطة في فترة معينة من جماعة الإخوان المسلمين موقفاً من الدين الإسلامي كله خصوصاً وأن الجماعة قد لجأت إلى ممارسات سياسية جعلتها أقرب إلى الحزب السياسي منها إلى جماعة للدعوة الإسلامية كما أن إصدار قانون تنظيم الأزهر كان تعبيراً عن رؤية عبد الناصر لمستقبل تلك الجامعة العريقة في مواكبة التطور وإعداد أجيال من الدعاة الذين يستطيعون أن يقدموا خدمات ملموسة كالأطباء والمهندسين للمجتمعات الإسلامية المتخلفة في آسيا وإفريقيا؛ ولذلك فإنني أرى أن عبد الناصر لم يكن أبداً معادياً للجانب الروحي في العقيدة الدينية، ولكنه خشي من الجانب السياسي للدعوة الإسلامية وأدرك أن الدين تاريخياً هو القوة القادرة على منافسة حاكم مصر وتعبئة ملايين البسطاء على غير إرادته عند اللزوم فكان أن بادر بضربها، واللافت هنا أن عبد الناصر لم يقدم في مقابل ذلك نظاماً ليبرالياً بديلاً، بل إنه ـ في تشابه محدود مع أتاتورك ـ تحالف مع الجماعات الدينية في البداية ثم عصف بها حتى النهاية..

ثانياً: عبد الناصر والحريات العامة:

اعتمد عبد الناصر على ما يسمى بالشرعية الثورية بديلاً عن التعبير الديمقراطي واعتبر أن رصيده الشعبي لدى الجماهير ـ وقد كان هائلاً ـ هو استفتاء يومي يعطيه الحق المطلق في أن يقرر وأن يفعل فقد تصور عبد الناصر بتكوينه المستقل وشخصيته القوية أن ما يفعله من أجل بلاده يكفيه من وجهة نظره بديلاً عن توفير المناخ السياسي الملائم لإنضاج التجربة الديمقراطية المصرية الحديثة والتي بدأت منذ أكثر من مائة عام، ولقد دأبت كتابات عديدة في السنوات الأخيرة على تصوير سنوات حكم عبد الناصر وكأنها فقط سجون ومعتقلات وإرهاب

وتعذيب، وليس ذلك صحيحاً بالطبع ففيه كثير من المبالغة والتشويه المتعمد لعشرات من الإنجازات في الجانب الآخر وهنا يلح على خاطري دائماً تساؤل حائر ونحن بصدد الحديث عن غياب الحريات في عهد عبد الناصر هو ما تفسيرنا لازدهار حركة أدبية وفنية واضحة الملامح في سنوات حكمه؟ فلقد شهدت الستينات ـ حتى بعد نكسة يونيو ـ نشاطاً ملحوظاً في حركة النشر وإحياء التراث الديني والأدبي. ومارس الأدب والفن دورهما الرائد في حياتنا وتطرق المسرح إلى النقد السياسي أيضاً ويكفي أن نتذكر على سبيل المثال بعض أعمال عبد الرحمن الشرقاوي أو يوسف إدريس أو صلاح عبد الصبور. . عندئذ قد يبدو أن الصورة لم تكن قاتمة على النحو الذي انطبعت به في كثير من الأذهان. .

ثالثاً: عبد الناصر والحل الاجتماعي:

ارتبطت سنوات حكم عبد الناصر لدى الكثيرين بأنها سنوات تحول نحو الاشتراكية العلمية والواقع أن ذلك الأمر ليس صحيحاً على اطلاقه، فقد كان عبد الناصر فقط ذا نظرة خاصة للملكية المستغلة وجنوح طبيعي إلى جانب الطبقات الكادحة مع تقدير أكثر لقيمة «العمل» وإيمان بضرورة التخطيط وحرص على الاستقلال الاقتصادي لمصر وتحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك. وربما كان مبرر حدوث ذلك الارتباط في أذهاننا بين عبد الناصر وبين الاشتراكية العلمية هو ازدهار الصداقة المصرية ـ السوفيتية في معظم سنوات حكمه وهي صداقة سياسية لجأ إليها عبد الناصر لتدعيم موقفه في مواجهة الاستعمار والسيطرة الغربية وليست علاقة إيديولوجية تربطه بالفكر الماركسي. . وقد يكون في مقدوري أن أقدم مثالاً أكثر وضوحاً لمثل هذا النموذج من العلاقة السياسية دون الانتماء الايديولوجي، ففي الهند تحرص الحكومات المتعاقبة على الاحتفاظ بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي لأسباب سياسية دون أن يكون هناك أمل أمام السوفيت في أن يجد الفكر الماركسي رواجاً في الهند والتي يقبل فيها المبنوذون النظام الطبقي المتوارث ربما بدرجة تفوق قبول سادتهم البراهمة له. .

هكذا تبدو ـ وبعمومية وإيجاز شديدين ـ علاقة عبد الناصر بثلاث من القضايا الجوهرية. . نتساءل بعدها، هل كان الرجل باعثاً للكرامة القومية مهما غلا الثمن مثل الأبطال الأسطوريين في تواريخ الشعوب؟ وهل الكرامة القومية شيء والمصلحة الوطنية شيء آخر؟ أم أنهما في النهاية تعبير عن حقيقة واحدة؟ هل

كانت مأساة عبد الناصر أنه أراد الكثير في وقت قصير، وفتح جبهات عديدة يحارب فيها معاركه في وقت واحد؟.. الحقيقة أن صورة الماضي تبدو في حاجة إلى ضوء أكثر ودراسات أعمق للبحث في شخصية الفارس الذي لم تختلط عليه الأمور ولم تتداخل لديه الأوراق وكان لديه من وضوح الرؤية ما وقاه عمى «الألوان السياسي».. والذي خرج من نكسة يونيو ١٩٦٧ كالأسد الجريح ليقود حرب الاستنزاف الباسلة والتي تمثل درجة عليا من التعبير عن إرادة الحياة في فترة من أحلك فترات تاريخنا كله.

بقيت كلمة أخيرة ولكنها ضرورية.. إن إنصاف جمال عبد الناصر ومواجهة الحملة الضارية التي تعرض لها بعد رحيله لا تتم من خلال حملة بديلة ضد السادات، فإذا كنا نطالب بالتقييم الموضوعي لحكم عبد الناصر فإننا نطلبه أيضاً وبالحماس نفس لحكم السادات بما له وما عليه، وإلا فإننا نكون كمن يعالج الخطأ القائم بخطأ جديد، وتكرار الخطأ يصبح خطيئة ترسخ في وجدان الشعوب وتتحول إلى ميراث متصل في تاريخها، إنني أتصور أحياناً ـ وقد أكون مخطئاً أيضاً ـ أن عبد الناصر قد حاول أن يبعث الكرامة القومية بينما سعى السادات إلى المصلحة الوطنية.

رؤية جديدة

للعلاقات الهندية ـ الإسرائيلية(*)

تَوَلد شعور عام على امتداد دول العالم العربي مؤداه أن الهند دولة مؤيدة على طول الخط للقضية العربية والحقوق الفلسطينية في مواجهة دولة إسرائيل وسياساتها. وحقيقة الأمر أن ذلك مفهوم نسبي ولا ينبغي قوله على اطلاقه، فالعلاقات الهندية ـ الإسرائيلية تمثل بعداً يمارس تأثيره ـ ولو بطريق غير مباشر على سياسات الهند تجاه منطقة غرب آسيا وسنحاول في هذا التقرير أن نقدم الإجابة عن بعض الأسئلة على نحو يمكن أن يقدم في النهاية تصوراً لاحتمالات مستقبل العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية على ضوء التطورات في الجانب الآخر ونعني به العلاقات الهندية ـ العربية. ولعله من أبرز تلك الأسئلة المطروحة هو أن نتساءل.. ما هو حجم الوجود اليهودطي في الهند؟ وما مدى عمقه تاريخياً؟ وما هو موقف الهند من قيام دولة إسرائيل منذ إعلانه؟ وما هي العوامل التي تمارس تأثيراً على العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية؟. وهل هناك إيماءات ذات دلالة خاصة تنذر بتحول في مستقبل تلك العلاقات..؟

حجم الوجود اليهودي في الهند وتاريخه:

يذكر T.V. parasuram في كتابه India's Gewish Heritage أن تاريخ المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للوجود اليهودي السكاني في الهند وهي يهود كوشين في كيرالا وبني إسرائيل في بومباي أو مهار اشترا واليهود البغداديين في كلكتا. يقول إن تاريخ هذه المجموعات ـ بالإضافة إلى أهميته في التاريخ اليهودي

(*) مجلة السياسة الدولية ـ يناير ١٩٨٣ «احتج السفير الهندي بالقاهرة لدى الخارجية المصرية على روح المقال في وقتها ثم أثبتت تطورات الأحداث صحة اتجاهات المقال وتوقعاته».

كجزء من الدياسبورا ـ إلا أنه يرتبط أيضاً بتاريخ الهند وشعبها القديم.

ويرجع تاريخ الوجود اليهودي في الهند إلى الهجرة اليهودية الأولى التي وفدت إلى الشواطىء الغربية مع أسطول الملك سليمان منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام واستقرت في كوشين على ساحل كيرالا وخضعت لضغوط دينية بعد ميلاد المسيح دفعت بعضهم إلى اعتناق المسيحية في الظاهر وغالبيتهم من أصول سوداء حيث يميل لونهم إلى السمرة التي تقترب بهم من ملامح الأحباش وبعض سلالات الساحل الشرقي لإفريقيا كما أن هناك أيضاً هجرة أخرى وفدت من العراق ووجدت في كلكتا بديلاً تجارياً لما كانت عليه بغداد في ذلك الوقت، إلى جانب الهجرات اليهودية الحديثة عبر القرون الخمسة الأخيرة والتي استوطنت ولاية مهارا شترا وعلى الأخص مدينة بومباي وهم المعروفون ببني إسرائيل وترجع أصولهم إلى بعض أقاليم غرب آسيا وهم أكثر المجموعات اليهودية الهندية نشاطاً وتأثيراً بالإضافة إلى نسبة ضئيلة من اليهود المهاجرين من أوروبا وعلى الأخص من ألمانيا والنمسا نتيجة الاضطهاد الديني والسياسي. ويقدر مجموع عدد اليهود الهنود حالياً بحوالي ٢٥ ألفاً يقطن غالبيتهم في بومباي ويتوزع الباقي بين كلكتا وكوشين ومدراس نيودلهي، وقد تناقص عددهم في العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة هجرة مجموعات منهم إلى إسرائيل، ويتمتع اليهود في الهند بكافة الحقوق والضمانات المكفولة للمواطنين في الدولة العلمانية بغض النظر عن ديانتهم وقد شاركت مسز غاندي في حضور بعض مناسباتهم الدينية وافتتاح معابدهم في بومباي وكوشين ووصل أحدهم وهو الليفتنانت جنرال G.F.R. Jacob إلى موقع مرموق في الجيش وهو الذي رأس الجانب الهندي عند استسلام الجيش الباكستاني عام ١٩٧١.

موقف الهند من قيام دولة إسرائيل:

إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من تاريخ الوجود اليهودي في الهند وعلاقاتهما بدولة إسرائيل، فسوف نجد أن الهند قد اعترفت بدولة إسرائيل في ١٨ سبتمبر ١٩٥٠ وتأخرت عامين في اعترافها انتظاراً لموازنة دورها دولياً، ويبلغ حجم العمالة الهندية في دول الخليج والسعودية والعراق ما يزيد على ثلاثة ملايين لهم دورهم في إدخال قدر كبير من العملة الصعبة لبلدهم إلى جانب حاجة الهند

الملحة إلى النفط إذ إن الهند تنتج ما يقرب من نصف احتياجاتها من البترول فقط كذلك فإن حجم الاستثمارات العربية الهندية المشتركة سواء في العراق أو الخليج وإلى حد ما في السعودية يمثل عاملاً ثالثاً يؤثر في التوجهات السياسية الهندية تجاه إسرائيل، كما أن الهند التي تضم (ما يزيد على مائة مليون مسلم) تحرص أيضاً على المزايدة أمام باكستان في حجم تأييد كل منها للقضية العربية وحقوق الفلسطينيين.

وقد منحت الهند منظمة التحرير الفلسطينية درجة التمثيل الدبلوماسي الكامل منذ عام ١٩٨٠ بحيث تحول مكتب المنظمة إلى سفارة وهو قرار ادخرته مسز غاندي منذ فترة وجودها خارج الحكم ووعدت بعض الدول العربية به كسباً لأصوات المسلمين في الهند وطلباً لدعم الحكومات العربية اقتصادياً لحكومتها فيما بعد، وقد زار السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الهند مرتين منذ حصول المنظمة على الاعتراف الهندي الكامل واستقبلته الهند استقبال رؤساء الحكومات كما أن زيارة مسز غاندي للسعودية في النصف الأول من هذا العام كانت بمثابة فتح مبين في العلاقات العربية ـ الهندية ومشاركة لباكستان في احتكارها للعلاقات الوثيقة مع السعودية مستخدمة ما يمكن أن نطلق عليه لفظ «الدبلوماسية الإسلامية» على امتداد العقدين الأخيرين. وجدير بالذكر أن الهند قد استفادت ولو بشكل غير مباشر من القطيعة المصرية ـ العربية نتيجة إحلال قدر من الطلب على العمالة الهندية محل الطلب على العمالة المصرية إلى جانب اتخاذ الهند لاتجاه مؤيد في العلن لدول الرفض العربي وشجب سياسات كامب ديفيد والمزايدة في تأييد الفلسطينيين.

إيماءات جديدة على صعيد العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية:

أدلى القنصل الإسرائيلي في بومباي السيد يوسف هاسين بحديث صحفي لمجلة صنداي ابزيرفر الهندية يوم ٣ يونيو ١٩٨٢ وقد اتخذت الحكومة الهندية ـ بعد وقوع الغزو الإسرائيلي للبنان ـ من حديث القنصل الإسرائيلي وما اتهمته به من تدخل في الشؤون الداخلية للهند حيث ذكر أن السفراء المسلمين يستخدمون المسلمين الهنود للدعاية ضد بلاده وأن الهندوس على العكس يؤيدون إسرائيل، اتخذت من ذلك ذريعة لطرده باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه على أن يغادر البلاد

خلال ٢٤ ساعة دون المساس بوضع القنصلية العامة لإسرائيل كشكل للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهو أمر حرصت الحكومات الهندية دائماً على الإبقاء عليه برغم الضغوط العربية والإسلامية لإغلاق تلك القنصلية الإسرائيلية. وقد أدانت الهند على المستويين الرسمي والشعبي أحداث لبنان والعدوان على الفلسطينيين في الشهور الأخيرة ـ وكان الغريب في هذا الجو المؤيد للعرب والفلسطينيين ووسط موجة من الإدانة العالمية لإسرائيل أن يعلن سياسي هندي هو الدكتور سوبرا ما ينم سوامي نائب رئيس حزب الجانتا المعارض والحاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد عن عزمه على زيارة إسرائيل ولقاء رئيس وزرائها السيد مناحم بيجن، وقد أعلنت مسز غاندي في رد على سؤال غير مباشر عن زيارة سوامي لإسرائيل أن أي عضو في البرلمان الهندي يزور إسرائيل لا يمثل إلا نفسه أو حزبه على الأكثر وطالبت زعماء أحزاب المعارضة بإعادة النظر في احتمال إيفاد أحد أعضائها لزيارة إسرائيل في ذلك التوقيت الحساس، ومع ذلك فقد صرح جاكار رئيس اللوك صابها (مجلس النواب الهندي) في إجابة عن سؤال لأحد الأعضاء حول زيارة سوامي لإسرائيل بأن من حق أي عضو في البرلمان الهندي بأن يزور أي بلد يريده في العالم وأنه ليس هناك حظر على المواطنين الهنود في زيارة إسرائيل التي هي بلد مثل غيرها من دول العالم، والطريف هنا أن سوامي وهو أحد نواب بومباي قد حصل على مقعده في البرلمان اعتماداً على أصوات المسلمين أساساً وهو ما ذكره لي دبلوماسي عربي يعمل في قنصلية بلاده هناك، وقد أدلى سوامي ـ الذي قضى يوماً في القاهرة في طريق عودته من إسرائيل ـ بتصريحات في القدس بعد اجتماعه بمناحم بيجن جاء فيها:

١ ـ أن الضغط العام على مسز غاندي سوف يفرض على حكومتها إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل وأن قوة الرأي العام سوف تفرض على الحكومة الهندية تغيير موقفها الحالي في المستقبل القريب، ولنا أن نتساءل: أي ضغط ذلك الذي يتحدث عنه سوامي؟!!.

٢ ـ أنه قد اتفق مع السيد مناحم بيجن في الرأي على أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل لا يعني بالضرورة اتفاق وجهات نظرهما في السياسة الخارجية وأن بيجن قد ضرب مثالاً لذلك: وجود علاقات دبلوماسية بين نيودلهي وإسلام آباد رغم الخلاف بين الدولتين والحروب التي نشبت بينهما. .

٣ ـ أن الحكومة الهندية تدرس حالياً الموافقة على تعيين قنصل إسرائيلي جديد في بومباي وأن ذلك سوف يعلن عنه في أقرب وقت.

٤ ـ أنه قد استجوب بيجن حول سياسة تسليح إسرائيل ذريا وعن احتمال قيام إسرائيل بغارة مماثلة للتي قامت بها على المفاعل العراقي في يونيو ١٩٨١ ضد أي دولة إسلامية تنتج سلاحاً ذرياً (في إشارة غير مباشرة لباكستان) وأن بيجن أجاب بأن ذلك يتوقف على بعد أو قرب تلك الدولة من إسرائيل!

٥ ـ أن إسرائيل قلقة لما يتردد عن التعاون الذري بين باكستان وليبيا وأن بيجن قد رفض التعليق على موقف باكستان في هذا الشأن. وقد أدلى دكتور سوامي بمجموعة أخرى من التصريحات عقب عودته إلى الهند لصحيفة «تايمز أوف انديا» يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٢ ـ ولم يشر فيها إلى مروره بالقاهرة ـ وقد تضمنت النقاط التالية:

١ ـ إن الجيش الإسرائيلي قد أسر ٥٥ هندياً يعملون مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك خلال غزو لبنان الأخير، وأنه يحمل قائمة من الحكومة الإسرائيلية بأسمائهم وأنهم كانوا يقاتلون في صفوف المنظمة وذلك بسبب استياء الإسرائيليين الذين أبلغوا الحكومة الهندية بذلك ولكنها لم تعره اهتماماً، وقد تضمنت القائمة التي نشرتها الصحيفة أسماء عدد كبير من الهنود المسلمين وغير المسلمين.

٢ ـ أنه قد جمع معلومات كافية من إسرائيل عن الطائرة التي تبيعها الولايات المتحدة لباكستان وكذلك الطائرات السوفيتية التي تستخدمها سوريا والمقارنة بينهما في العمليات العسكرية الأخيرة وأنه سيقدم هذه المعلومات في الاجتماع القادم للجنة الاستشارية للبرلمان الهندي. وأضاف أن إسرائيل تتوق لتقديم خبرتها للهند في مجالات عديدة مثل صناعة المقاتلات والدبابات وتكنولوجيا الري الحديث بالرش وطاقة السولار.

٣ ـ أنه لا يعير الانتقادات التي يواجهها بسبب زيارته لإسرائيل أي اهتمام وأن السيدة براميلا داندافاني عضو البرلمان عن حزب الجانتا قد زارت إسرائيل في أوائل السبعينات وأجرت محادثات مع المسئولين الإسرائيليين ولم تتعرض لأي

انتقاد يذكر وأضاف أن في إسرائيل أكثر من ٢٥ ألف مواطن إسرائيلي من أصل هندي يمثلون عاملاً إضافياً يعزز العلاقات بين البلدين.

يمكن إيجاز التعليق على التطورات الراهنة في العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية فيما يلي:

١ ـ إن د. سوامي ـ بحماسه المؤيد للسياسة الإسرائيلية عموماً - قد سلك نهجاً خبيثاً بإقحام باكستان طرفاً في مباحثاته وكأنه يضع الهند وإسرائيل في سلة واحدة حيث تواجهان معاً الخطر العربي والإسلامي الذي يسعى لامتلاك أسلحة ذريقة وكأنه يردد العبارة الشهيرة التي ذكرها أحد زعماء R.S.S من أن التعاون الذري العربي الباكستاني يسعى لانتاج قنبلة يتم تجريبها بضرب نيودلهي قبل توجيهها إلى إسرائيل! وهي محاولة تنطوي على اتجاه دعائي خطير يقع في شباكه المواطن الهندي العادي.

٢ ـ تؤكد الهند دائماً أنها وهي الدولة العلمانية تدعم القضية الفلسطينية من منطلق سياسي يرتكز على مبادىء ثابتة وليس أبداً خضوعاً لتيار إسلامي يحيط بها ويعادي إسرائيل كما أنه ليس استجابة لضغوط من المسلمين الهنود أو محاولة لاسترضائهم، فالهند تشعر دائماً بالقلق من أي تفسير ديني للاتجاهات السياسية.

٣ ـ إن كثيراً من المثقفين الهنود الذين يؤيدون العرب والفلسطينيين بحماس في العلن يتحدثون بأسلوب مختلف وراء كواليس المسرح السياسي ويبدون إعجاباً متزايداً بسياسة الرئيس الراحل السادات وخطواته العملية لحل النزاع المصري الإسرائيلي ويرون أن فلسفة السادات كانت شديدة القرب من طبيعة العقلية الهندية وطريقة معالجتها للقضايا ومواجهتها للمشكلات.

العلاقات الهندية ـ الصينية.. الجذور والآفاق(*)

تمثل العلاقات الهندية ـ الصينية أهمية خاصة في ترتيب المسائل الجوهرية للعلاقات الدولية في آسيا على اعتبار أن الدولتين تمثلان قوتين هامتين في جنوب وشرق القارة، ويكفي أن نتذكر أن المناطق الواقعة بينهما معروفة تاريخياً تحت اسم (الهند الصينية) تسليماً بالتداخل بين الحضارتين القديمتين والتأثير المتبادل بينهما ثقافياً وسياسياً في تلك المناطق التي عرفت نوعاً من التزاوج بين تعاليم بودا الذي انطلق من الهند ووصايا كونفوشيوس فيلسوف الصين..

وإذا نظرنا إلى العلاقات السياسية بين العملاقين الآسيويين في القرون الثلاثة الأخيرة لوجدنا أنها جاءت في إطار العلاقات بين بريطانيا والصين بينما كانت منطقة الحدود الهندية ـ الصينية مركزاً للاهتمام المتبادل بين بريطانيا وروسيا لأهميتها الاستراتيجية بين الدولتين القويتين المتنافستين لعدة قرون في وسط وجنوب آسيا.. وعند استقلال الهند في ١٩٤٧ أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الوطنية في العام نفسه وحين قامت جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر ١٩٤٩ اعترفت بها الهند بعد ثلاثة شهور من قيامها.. ويمكن التمييز بين فترات ثلاث في تاريخ علاقات البلدين:

١ ـ احتلت مسألة تخطيط الحدود بين الدولتين أهمية كبرى في تحديد مسار العلاقات بينهما فقد أعطت حكومة الصين الشعبية اهتماماً مبكراً لإقليم التبت فتحركت القوات الصينية صوب أراضي التبت في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠ حتى تم توقيع اتفاق من سبع عشرة نقطة بين الصين الشعبية والتبت في ٢٣ مايو ١٩٥١ أعطت الأخيرة بمقتضاه للأولى حق الإشراف على سياستها الخارجية وجدير بالذكر أن مسألة الحدود بين الصين والهند ذات أبعاد تاريخية طويلة كان آخرها خط الحدود الذي رسمته بريطانيا في ١٩١٤ بالتفاوض بينها وبين السلطات المحلية في التبت

(*) السياسة الدولية ـ أبريل ١٩٨٣.

من وراء ظهر الحكومة المركزية في بكين حينذاك حيث أملت بريطانيا على ممثلي التبت خط الحدود المسمى (خط مكماهون) في مدينة «سملا» للحدود الهندية التبتية وهو خط الحدود القائم حالياً في القطاع الشرقي بين الهند والصين والذي رفضته الأخيرة في حينه بل إن بريطانيا ذاتها لم تجرؤ على تدوين (خط مكماهون) في الطبعة السنوية لدائرة المعارف البريطانية إلا في عام ١٩٢٨ والملاحظ حالياً أن هناك ثلاثة قطاعات رئيسية للحدود بين الهند والصين وهي الشرقي والأوسط والغربي وتتركز الدعاوى التاريخية للصين في القطاع الشرقي بينما تتركز الدعاوى التاريخية للهند في القطاع الغربي حيث لا يمثل القطاع الأوسط للحدود المباشرة بين البلدين مشكلة ذات بال. . .

٢ ـ مرت العلاقات الهندية ـ الصينية بفترة حرجة انتهت بتوقيع اتفاق النقاط الخمس (البنشاشيللا) للتعايش السلمي بين البلدين متضمناً تسوية مسألة التبت وقبول الهند للوضع القائم بها وزار شواين لاى الهند لأول م. .رة في ٢٥ يونيو ١٩٥٤ كما زار نهرو الصين الشعبية في ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ وشاركت الدولتان في أعمال مؤتمر باندونج التي بدأت في ١٨ أبريل ١٩٥٥ كما قام شواين لاي بزيارة ثانية للهند ولمدة تسعة أيام بدأت في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦ كما عرفت مناطق الحدود بين البلدين فترة هادئة استمرت قرابة ثلاث سنوات إلى أن قامت الدوريات الصينية على حدود الدولتين في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٩ بقتل تسعة جنود وأسر عشرة آخرين من حرس الحدود الهنود عند ممر كونجا Kongk Pass فكانت بداية لمرحلة من التوتر على حدود البلدين والترقب الحذر لمستقبل الأحداث بينهما حتى بدأ الهجوم الصيني المكثف على الحدود الهندية معلناً بداية حرب الحدود بين البلدين في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٢ ثم قبلت الصين وقف إطلاق النار من الجانبين بعد أن حققت بعض المكاسب الإقليمية في الأراضي الهندية وحسمت بالعمل العسكري مسألة إقليم التبت التي فرضها الدلاي لاما صاحب الزعامتين الروحية والسياسية للشعب التبتي ولجأ إلى الأراضي الهندية، وقد حاولت مجموعة الدول غير المنحازة ـ أن تمارس دوراً إيجابياً لحسم النزاع بين دولتين من مجموعة باندويج فاجتمع ممثلو ست دول غير منحازة ـ من بينهم مصر ـ بكولمبو في ١٢ ديسمبر ١٩٦٢ لجمع طرفي النزاع على مائدة مؤتمرهم ولتسوية الخلاف بينهما.

٣ ـ انتهت الحرب بنصر عسكري نسبي للصين حتى أن حرب ١٩٦٢ تعد

بحق الهزيمة العسكرية والسياسية الوحيدة في تاريخ الهند المستقلة بل إن خصوم نهرو يعتبرونها الخطأ الذي لا يغتفر في حياته السياسية كلها والذين عرفوه عن قرب يدركون أن نهرو بعد حرب الصين ١٩٦٢ قد أصبح غيره قبلها وقد أدت الحرب إلى قطيعة دبلوماسية بين نيودلهي وبكين لسنوات مارست خلالها ظاهرة الاستقطاب الدولي في الستينات وأوائل السبعينات دوراً مؤثراً في شكل العلاقات الدولية الآسيوية حتى بدأت التحولات الجذرية في الخريطة السياسية للقارة مع بداية الفترة التمهيدية لتطبيع العلاقات الصينية ـ الأمريكية منذ إدارة الرئيس نيكسون الأمر الذي انعكس على العلاقات الثنائية بين دول المنطقة كما أن الخلاف الصيني ـ السوفيتي بجذوره القومية ومظاهره الايديولوجية قد أدى إلى تقارب أكثر بين موسكو ونيودلهي إلى أن شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة إرهاصات متبادلة لتحسين العلاقات بين الهند والصين كان أولها مشاركة الفريق الصيني في مسابقات التنس الدولية في كلكتا من ٦ إلى ١١ فبراير ١٩٧٥ ثم أعلنت الهند عن إرسال سفير لها في بكين لأول مرة بعد الحرب وذلك في ١٥ أبريل ١٩٧٦ كما حضر وزير خارجية الهند الاحتفال بالعيد القومي الصيني في نيويورك يوم أول أكتوبر ١٩٧٧ وتبادلت الدولتان بعد ذلك الوفود التجارية والدبلوماسية على امتداد السنوات الخمس الماضية.

آفاق جديدة:

درجت العسكرية الهندية التقليدية على اعتبار أن طريق الغزوات الأجنبية إلى الهند يأتي من حدودها الشمالية الغربية حيث أن سلاسل الجبال الشاهقة الارتفاع في الشمال الشرقي تصنع حدوداً طبيعية منيعة تفصل الهند عن وسط آسيا وإقليم التبت، ولكن التحولات الاستراتيجية المعاصرة جعلت ذلك مجرد مفهوم تاريخي فقط وهو ما يجعل لمسألة التبت أهمية خاصة لأمن حدود الهند الشمالية والشرقية وذلك يفسر بالطبع مدى التعاطف الهندي مع الدلاي لاما بعد لجوئه إليها حيث تبنت الحكومات الهندية المتعاقبة قضية لأجئي التبت طوال الستينات وأيضاً في السبعينات ولكن بدرجة أقل إذ إأن حرارة القضية قد خفت دولياً بعد تطبيع العلاقات الصينية ـ الأمريكية مع مطلع العقد الماضي.. ولقد مارست القوتان الأعظم دوراً محدوداً بالنسبة لآمال التبتيين تركز أساساً على علاقة كل من القوتين بالصين الشع..بية فحين كانت علاقات الولايات المتحدة بها معدومة أبدى

الأمريكيون تعاطفاً خلال الخمسينات والستينات مع الدلاي لاما ومؤيديه ولكن بعد التحولات الجذرية في علاقات واشنطن - بكين تحول الموقف الأمريكي تجاه التبت ليصبح مجرد استخدام سياسي لأحد الأسلحة الدبلوماسية في المنطقة لا أكثر، أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فإنه قد تجاهل مسألة التبت تماماً خلال الخمسينات حين كانت علاقاته مع الصين لا تزال طيبة والحقيقة أن الاتحاد السوفييتي كان يهمه فقط في تلك الفترة أن يحصل على موافقة ضمنية من كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية على الوضع في جمهورية منغوليا الشعبية كدولة مستقلة ذات سيادة على حدوده الجنوبية وفي سبيل ذلك قبل الاتحاد السوفييتي أن يصم آذانه عن مطالب أهل تركستان والتبت، بل إن أصدقاء الاتحاد السوفييتي من الساسة الهنود قد أيدوا الصين في موقفها بالتبت، وانتقدوا أية محاولة هندية حكومية لتنظيم القوي المتعاطفة مع الدلاى لاما وشعب التبت. . ونشير هنا إلى بعض التطورات التي عكست نفسها على علاقات بكين - نيودلهي والتي تبدو كأمثلة لمجريات الأمور بينهما: -

١ - نشرت التايمزاوف انديا يوم ٢٠ مايو ١٩٧٩ أن اللاجئين التبتيين الذين أرادوا العودة إلى التبت مؤخراً قد فوجئوا بإصرار السلطات الصينية على معاملتهم كمواطنين صينيين باعتبارهم ينتمون إلى أرض تعتبر صينية حالياً وتمثل مشكلة هؤلاء اللاجئين عبئاً يقع على عاتق الدول المجاورة إذ إنه فضلاً عن ٨٠ ألف لاجيء في الهند وحدها فإن مملكة بوتان الصغيرة في جبال الهملايا الشرقية تجأر دائماً بالشكوى منهم وخصوصاً الآلاف الأربع الباقية فإنهم لم يقبلوا جنسية بوتان حين عرضت عليهم وبقوا مصدراً لإزعاج الملك البرتاني وحكومته حتى صرح في ٢ نوفبر ١٩٧٩ بأنه قد تم إبعاد ٩٢ من هؤلاء اللاجئين التبتيين عن أراضي المملكة وهو لا ينسى دورهم في محاولة اغتياله عام ١٩٧٤ والتي تورط فيها ممثل الدلاي لاما في التبت وزوجة والده ملك بوتان الراحل وهي تبتية الأصل.

٢ - ظهر مقال في المجلة الهندية المصور الأسبوعي في منتصف أكتوبر ١٩٧٩ تحت عنوان الغلاف (هل نسينا التبت) وفيه يحتج الكاتب على التسليم الهندي بحقوق تاريخية للصين في التبت ويحمل الرئيس الهندي الراحل «نهرو» وسفيره في بكين خلال الخمسينات البروفسيور (بانيكار) مسؤولية هذا التسليم الذي يعتمد فقط على السوابق التاريخية للسياسة البريطانية تجاه التبت واعتبارها

حيازة صينية للحيلولة دون نفوذ روسيا القيصرية في المنطقة حينذاك، ويضيف المقال أن سيطرة الصين الشعبية على التبت قد أحدث حدوداً طويلة مشتركة لها مع الهند على امتداد الشمال الشرقي لشبه القارة الهندية.

٣ ـ قدمت الحكومة الصينية مبادرة لحل مشكلة الحدود مع الهند في ٢١ يونيو ١٩٨٠، حيث صرح نائب رئيس وزراء الصين لمراسل صحفي هندي في بكين أن بلاده تدعو إلى حل مسألة الحدود مع الهند في (صفقة واحدة) بحيث تتخلى الدولتان عن المطالب التاريخية لكل منهما في أقاليم الأخرى مع الاعتراف بخط الحدود القائم حالياً، وذكر مسؤول صيني تعقيباً على ذلك بأن الاقتراح الذي قدمه نائب رئيس وزراء بلاده يمثل تضحية كبيرة من الصين حيث أن لها مطالب في أراضي هندية في الولايات الشرقية تصل مساحتها إلى ٩٠ ألف كيلو متر مربع ولا تزيد المساحات التي تقع تحت سيطرة الصين وتطالب بها الهند في القطاع الغربي للحدود عن ٢٥ ألف كيلو متر مربع وجدير بالذكر هنا أن الأوساط الهندية المعنية تردد دائماً أن للصين أطماعها في الولايات الهندية الشرقية بل إن الهنود لا ينسون الخريطة الرسمية التي أصدرتها الحكومة الصينية في منتصف الخمسينيات معتبرة الولايات الشرقية الهندية جزءاً لا يتجزأ من الأقاليم الصينية.. كما أن هناك مشكلة أخرى تقلق الهنود وهي مجموعة الطرق التي أنشأتها الصين في المدة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ خصوصاً على حدودها الغربية مع الهند إلى جانب الطريق الذي افتتح مؤخراً ليربط بين المناطق الصينية والباكستانية وهو طريق Karakuram وتبدو الأهمية الحقيقية لتلك الطرق من أنها طرق ذات طابع يتصل بالاستراتيجية العسكرية بالدرجة الأولى ومن ذلك تأتي مخاوف الهنود.. وجدير بالذكر أن المبادرة الصينية جديدة ولكنها ترجع إلى سنوات ما قبل حرب الحدود في ١٩٦٢ فقد بعث «شواين لاي» برسالة إلى «نهرو» في عام ١٩٥٩ ذكره فيها بأن الحدود الهندية ـ الصينية لم يتم تخطيطها رسمياً عبر التاريخ واقترح في رسالة أن يقبل الطرفان الأمر الواقع بحيث تسلم الهند بسيادة الصين المطلقة في منطقة «اسكاي شين» فرد نهرو برسالة ذكر فيها للرئيس الصيني أن هناك دلائل كافية لدى الهند لإثبات حدودها مع الصين الشعبية، كما كرر «شوابن لاى» العرض الصيني نفسه أثناء زيارته الرسمية للهند في عام ١٩٦٠ ولكن الزعيم الهندي رفضها لأنه كان قد بنى سياسته في تلك الفترة على التشدد مع الصين ولم يشأ أن يتراجع في

تصريحاته الحادة بهذا الخصوص كما أنه كان هناك تيار معارضة قوي في البرلمان الهندي ضد الصين في ذلك الوقت، وجدير بالذكر أن الصين قد كررت المبادرة نفسها لوزير خارجية الهند A.B.Vajpayee أثناء زيارته لبكين في فبراير ١٩٧٩ خلال حكم «الجاناتا» في الهند وهو نفسه الذي أجاب عن سؤال في البرلمان الهندي يوم ٢٠ يوليو ١٩٧٨ مقرراً بأن الهند لن تدخل حرباً أو تسعى لاستخدام القوة في حل مشكلات الحدود مع الصين الشعبية أن الهند لديها من الصبر الطويل ما يجعلها تنتظر حتى ترى ثمار الصداقة الهندية ـ الصينية، كما أن مسز غاندي قد قررت المعنى نفسه في خطب عديدة منذ عودتها إلى السلطة في يناير ١٩٨٠ وبعثت بوكيل الخارجية الهندية «كونسالس» إلى بكين في عدة جولات من التفاوض لتطبيع العلاقات بين الدولتين.

أدلى (وانج بنج) رئيس لجنة العلاقات الخارجية الصينية في أواخر يونيو ١٩٨٠ بحديث متشدد لمراسل صحيفة (ذكريننت) العسكرية الهندية في بكين حيث ذكر أن هناك وثائق تاريخية جديدة تتعارض مع الموقف الهندي الذي يعتمد على أن اتفاقية (سملا) ١٩١٤ هي التي اتخذت (خط مكاهون) كخط الحدود التقليدي في القطاع الشرقي بين الصين والهند وأضاف أن (مكماهون) الذي كان ممثلاً لبريطانيا في مؤتمر (سملا) قدم مجرد اقتراح بخط الحدود المشار إليه ولكن الحكومة البريطانية قد اختلقت وثائق فيما بعد تقول إن خط (مكماهون) قد تقرر في مؤتمر (سملا) بينما الحقيقة أنه كان مجرد اقتراح من الجانب البريطاني ثم ألمح المسؤول الصيني إلى حرب ١٩٦٢ مع الهند وكيف أن القوات الصينية قد عبرت خط (مكماهون) ثم انسحبت بعد ذلك بإرادتها وأضاف أن الطرفين يمكنهما تسوية مسألة الحدود بينهما بالواقعية وختم حديثه قائلاً إذا واصلت الحكومة الهندية التمسك بمطالبها في القطاعين الشرقي والغربي للحدود فإن مسألة الحدود لن تحل أبداً..

طلب مبعوث هندي في زيارته للصين عام ١٩٨٠ (وكيل الخارجية كونسالس) من حكومة بكين إصدار بيان رسمي تعلن فيه أنها لا تساعد المتمردين وذوي النزعات الانفصالية في الولايات الهندية الشرقية فكان رد الجانب الصيني أن مساعدتهم لبعض العناصر في الولايات الهندية الشرقية هي تاريخ قد انتهى منذ سنوات وأنهم يسعون لإيجاد روح جديدة لبناء التفاهم وتنمية العلاقات بين البلدين

وأن الصين تطلب تنحية مسألة الحدود جانباً بحيث لا تعوق مسيرة العلاقات بين البلدين كما ذكر نائب رئيس الوزراء الصيني للمبعوث الهندي أن ١٨٠٠ مليون (مجموع تعداد الصين والهند) يمكنهم أن يلعبوا دوراً هاماً في استقرار آسيا وسلام العالم كله.

الخلاصة: إن العلاقات الهندية ـ الصينية لا تقف عند مجرد قضية الحدود والخلاف المزمن حولها ولكنها تتجاوز ذلك إلى أبعاد أخرى تنبع من اختلاف المصالح القومية بين العملاقين الآسيويين ولعل موقف الدولتين من «مشكلة كمبوشيا» تعبير عن هذه الحقيقة فاعتراف حكومة مسز غاندي بنظام «سامرين» فضلاً عن ردود فعله لدى دول مجموعة الأسيان يمثل درجة خلاف أساسى مع السياسة الصينية المؤيدة لائتلاف الأمير «نوردم سيهانوك» كما أن التأييد الدائم من جانب الهند للسياسة الفيتنامية في إطار الصداقة التقليدية بين نيودلهي وموسكو أمر يثير حذر وترقب حكومة بكين.. وجدير بالذكر أن مسألة التبت لا تمثل في حد ذاتها قضية أساسية بالنسبة للهند ولكنها تبدو في غاية الأهمية حين تأتي في إطار العلاقات الحساسة بين الهند والصين، وقد استقبلت العاصمة الهندية مؤخراً الزعيم الروحي للتبت «الدلاي لاما» بعد جولة له في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وتحدث الزعيم التبتي في لقاء مفتوح وسط حفاوة هندية واضحة ولكنه قصر حديثه على الجانب الروحي لزعامته دون الدخول في أية موضوعات ذات طابع سياسي، وقد حدث في أوائل ديسمبر ١٩٨٢ وأثناء الحفل الختامي للدورة الآسيوية التاسعة للألعاب الرياضية في نيودلهي أن مر أمام المشاهدين من ضيوف الدورة، وفي حضور رئيسة الوزراء أنديرا غاندي، فرقة رقص شعبي لإحدى الولايات الهندية الشرقية الصغيرة التي تطالب بها الصين فاحتجت بكين رسمياً على تمثيل تلك الولاية واعتبارها هندية مما أدى إلى إلغاء الهند ـ كرد فعل لذلك زيارة وفد برلماني هندي إلى الصين كان من المقرر إتمامها في الأسبوع الأول من ديسمبر الماضي.

ويحسن أن نسجل هنا الملاحظات الآتية: ـ

أ ـ تسعى الصين إلى تنمية التفاهم مع لخلق نوع من التوازن في العلاقات المضطردة بين دلهي وموسكو كما أن الصين تسعى إلى عدم التورط في مشكلات جنوب آسيا بشكل مباشر وترى أن تطبيع العلاقات مع الهند يخدم هذا الهدف.

ب ـ ترغب الهند من جانبها أيضاً في إيجاد صيغة التوازن ـ التي تعتبر من تقاليد الدبلوماسية الهندية ـ في علاقاتها مع القوى الكبرى في العالم كما أن ظروف الهند الداخلية خصوصاً موقفها في الولايات الشرقية وظهور عدد من النزعات الانفصالية بها يدفعها إلى تحسين العلاقات مع الصين ولو بشكل مؤقت.

ج ـ يتابع السوفييت بترقب الاتصالات الدبلوماسية بين بكين ونيودلهي وحدث أن حضر بعض أعضاء السفارة السوفيتية في نيودلهي جلسة البرلمان الهندي التي أدلى فيها وزير الخارجية (راو) بأول رد فعل رسمي للمبادرة الصينية وذلك في يوليو ١٩٨٠ وقامت دبلوماسية سوفيتية بتدوين مناقشات الجلسة من مقاعد الزوار فلفت بعض النواب وموظفي المجلس نظرها إلى أن ذلك يتعارض مع تقاليد البرلمان الهندي. وقد نشرت الصحف الهندية تفاصيل ما حدث في اليوم التالي.

الديمقراطية في العالم الثالث(*)

العالم الثالث تعبير سياسي يمكن أن يقابله تعبير الدول النامية في القاموس الاقتصادي والتي تعتبر السيطرة الأجنبية مرحلة في تاريخها والتخلف الاقتصادي مشكلة أساسية تواجهها كما أن القهر السياسي وغياب الحريات العامة ـ هما في الغالب أيضاً ـ تجسيد متميز لما تعانيه شعوبها، ودول العالم الثالث ذات الخصائص المتشابهة سواء من حيث الظروف التاريخية والمعاناة المشتركة أو التراث الاجتماعي الجامد الذي تثقله قيم لا تتطور مع إيقاع العصر، أو الدخل القومي المنخفض الذي يضع مئات الملايين تحت حزام الفقر، هذه الدول من العالم الثالث تواجه فيها قضية المشاركة السياسية مأزقاً صعباً وتمر مسألة الحريات العامة بأزمة حقيقية ويبدو القرار السياسي داخلياً وخارجياً قراراً فردياً حتى برغم وجود مؤسسات دستورية تحرص تلك الأنظمة على وجودها كنوع من «الفلكلور السياسي».

إن نظرة سريعة إلى دول العالم الثالث تؤكد أن المشكلات وعقدة العقد فيها أن الديمقراطية شعار يتردد بينما تغلق الأبواب دون أصحاب الرأي الآخر وتعصف السلطة الحاكمة بمن يختلفون معها. وهنا يجب أن نميز بين أمرين لا بد من توافرهما لتحديد هوية النظام السياسي والحكم على قربه أو بعده عن الديمقراطية أو الديكتاتورية أولهما يتمثل في مجموع القنوات الشرعية للتعبير الديمقراطي بما يرتبط بها من اجراءات دستورية وضمانات قانونية لإبداء الرأي ومناقشته وأخذه في الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات ذات طابع مؤثر في حياة الشعوب وثانيهما: هو المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسعى النظام لتوفيره إذ إن للحريات مناخاً عاماً تعيش فيه وتزدهر وإذا لم يتحقق فإنها تزوى وتغيب.. والواقع أن معظم الأنظمة السياسية في العالم الثالث قد نجحت في تحقيق الأمر الأول لأنه

(*) الأهرام ـ ١١ يوليو ١٩٨٣.

يتصل بالشكل ولكنها أخفقت في تحقيق الأمر الثاني لأنه يتصل بالموضوع، فهناك ثمن يدفعه النظام الحاكم من أجل الديمقراطية الحقيقية والجدير بالتأمل هنا أن محاولة البحث في قضية الديمقراطية والتقليب في ملف الحريات في العالم الثالث يمكن أن يقودنا إلى بعض الملاحظات التي تستحق الاهتمام والدراسة منها: ـ

١ ـ إن الدول الإسلامية تستأثر بنصيب كبير من ديكتاتوريات العالم الثالث وهو أمر يبدو غريباً فالإسلام دين الشورى الذي يعطي الناس كافة الحريات بما في ذلك حرية الاختلاف الفكري ويكفل كل ضمانات العدل والمساواة للمسلمين وغير المسلمين وهو الدين الذي عرف أتباعه الأوائل أشكالاً جادة للتعبير الديمقراطي نذكر منها اجتماع (سقيفة بني ساعدة) لاختيار الخليفة الأول بعد وفاة صاحب الرسالة حيث برزت تيارات عدة بين أصحاب السبق في الإسلام وانصهرت كلها من خلال قنوات واضحة وفي ظل مناخ صحي ليكون اختيار (الصديق) بالإرادة الكاملة والحرة واستناداً إلى أسباب ومبررات تدركها الأغلبية، وقد يبدو ضرورياً هنا أن نفرق بين طبيعة الإسلام والشورى وكفالة الحريات وبين الممارسات التاريخية في ظل الدولة الإسلامية في مراحلها المختلفة فما أكثر ما جار الخلفاء ـ بعد أقل من ربع قرن من وفاة الرسول ـ واستتر المستبدون تحت عباءة أمير المؤمنين وارتفعت سيوف السلاطين تبطش بأصحاب الرأي الحر وتصادر حقوق الفكر وهم يزعمون أنهم يحكمون وفقاً للدين العظيم الذي جعل الاجتهاد واحداً من مصادر شريعته واعتبر «التفكير فريضة إسلامية» وإذا تأملنا الحياة السياسية في معظم الدول الإسلامية لأفزعنا غياب الشورى وراعنا اختناق الحريات، ولعلنا لا نزال نذكر الماضي القريب حين نجحت الثورة الإسلامية في إيران وتحمست لها الملايين ـ مسلمين وغير مسلمين ـ باعتبارها قد جاءت لتمحو ظلماً وتقر عدلاً وتصورنا أيامها ـ بمزيج من الوهم والأمل ـ أنها سوف تكون قادرة على الأخذ بيد الشعب الإيراني نحو آفاق الدولة الإسلامية الحقيقية وتطرح نموذجاً عصرياً للدولة الديمقراطية المتقدمة على أسس من الفكر الإسلامي ولكن الذي حدث أن حماسنا لم يطل فلقد انصرف الأئمة إلى الانتقام ولم يتجاوزوا تلك المرحلة خطوة واحدة واستغرقتهم الشكليات والتصفيات دون أمهات المسائل وهي مأساة المسلمين دائماً حين يقدمون دينهم العظيم من خلال مسألة تطبيق الحدود فقط دون أن يصلوا إلى عمق الرسالة السماء ليلمسوا الجوانب الجوهرية في فكرها السياسي والاقتصادي

والاجتماعي، ورغم أنني أعتقد أن جزءاً كبيراً من المعلومات المتاحة حول ما يجري يومياً في إيران تمر من خلال قنوات إعلامية غربية معادية في معظمها للثورة الإسلامية إلا أنه من المؤكد أن الأمور تجري هناك على غير ما توقعنا وخلافاً لروح الدين الذي ترفع الثورة شعاراته أمام العالم على نحو أدى إلى كثير من التشويه وأصاب الملايين بالإحباط وترك خيبة أمل حقيقية لدى كل من تصوروا احتمال قيام دولة ديمقراطية في العالم الثالث تستمد أسسها الفكرية من الإسلام لتحمي الحريات وترتفع بالإنسان نحو غاياته العادلة في دولة عصرية ليس فيها وأد للرأي المعارض أو عصف بأصحاب الكلمة الحرة.

٢ ـ إن دول الأمة العربية ـ وهي كلها من دول العالم الثالث إذا أخذنا بمعيار التنمية الاجتماعية دون معيار الدخل القومي ـ تعيش هي الأخرى في مناخ سياسي لا يسمح في أغلبه بازدهار الحريات أو كفالة الحقوق وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد عرفت المجالس النيابية منذ سنوات طويلة وحتى بعض الدول العربية الحديثة الاستقلال قد حاولت أن تخوض تجربة برلمانية ولو محدودة إلا أن المحصلة لم تكن في جانب التطبيق الديمقراطي بمحتواه السليم ومضامينه العصرية، ولقد زاد الأمور تعقيداً في الواقع العربي المعاصر تزايد الثروة القومية لدى عدد من دول المنطقة وتزايد الأهمية الاستراتيجية لها تبعاً لذلك إلى جانب المعطيات التي فرضها الصراع العربي ـ الإسرائيلي على شعوب الأمة العربية في العقود الثلاثة الأخيرة بحيث أصبحت الأنظمة السياسية الحاكمة في عدد كبير من الدول العربية إفرازاً لظروف ذلك الصراع كما أصبح استمرار بقائها رهناً بتطوراته، ومارست القوى المؤثرة على الساحة العربية دوراً في تحديد سياسات دول المنطقة نتيجة دخول ظاهرة الاستقطاب الدولي إلى دول المجموعة. ويكفي هنا للتدليل على درجة مصداقية معظم الأنظمة السياسية العربية القائمة أن نقرر أن الاتجاهات الفكرية والرأي العام الحقيقي لدى شعوب الأمة العربية يبدوان متقاربين بل ومتجانسين ولكن حين يصل الأمر إلى ما فوق الشعوب هنا تبدو التناقضات في المصالح والتضارب في الأهداف، بل إننا لا نتجاوز الحقيقة لو قلنا إن غياب الديمقراطية العربية هو الذي عطل مسيرة الوحدة القومية بين دولها وأدى إلى إهدار طاقة هذه الأمة على نحو لا نظير له في عالم اليوم. يكفي أن نستعرض معظم الدول العربية لنكتشف أنها محكومة إما بديكتاتور فرد أو عائلة تملك أو حزب

يبسط نفوذه أو طبقة تتحالف مع أي مغامر يصل إلى قمة السلطة، والقوى الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة تدرك جيداً ـ وهي ترفع أشعارات الديمقراطية وكفالة الحريات ـ أن صالحها في استمرار الأوضاع القائمة لأن اصطناع نظام عميل أمر يبدو ممكناً ولكن اصطناع شعب عميل هو المستحيل ذاته.

٣ ـ إن دولاً تقع في نطاق العالم الثالث بكل معايير تعريفه سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً قد تمكنت من الإفلات من سطوة الديكتاتوريات ونجحت إلى حد كبير في إقامة نظام ديمقراطي عصري برغم المشكلات المعقدة والتناقضات المتراكمة وقد تكون التجربة الهندية أبرز نموذج بين دول العالم الثالث في هذا المجال فقد اكتملت لها تقاليد ذات صفة دائمة ومستمرة وكفلت نسبياً درجة من استقرار السياسة وشرعية الحكم.. ويكفي هنا أن نتذكر أن رئيسة الوزراء حين لجأت إلى حكومة الطوارىء لم تفقد منصبها فحسب بل فقدت أيضاً تمثيل دائرتها الانتخابية في البرلمان ثم عادت بالديمقراطية إلى رئاسة حكومة الثمانمائه مليون بعد أن واجهت العديد من التحقيقات واستخلصت مكانتها من وسط ركام الاتهامات. والحق هنا يدعونا ألا نغمط تاريخ الحياة البرلمانية المصرية أيضاً حقه، إذ تحفل بعض مضابط المجالس النيابية في العشرينات والثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ـ برغم الظروف السياسية القاسية وسطوة الاحتلال والقصر ـ بمناقشات جادة وممارسات حرة لا تقل كثيراً عن الديمقراطيات الغربية الراسخة في ذلك الوقت، كما أن تاريخ الصحافة المصرية قد قدم نماذج رائعة لحرية الرأي والتعبير الحقيقي عن إرادة الأغلبية، والديمقراطية بالطبع لا تعوزها المؤسسات في دولة عرفت التقاليد البرلمانية الحديثة منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكن المشكلة كانت دائماً ـ كما هي في معظم دول العالم الثالث ـ هي توفير المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تتحقق به كفاءة الأداء الديمقراطي وتنمو في ظله الحريات..

يبقى المغزى واضحاً وهو أن المفتاح لحل مشكلات التخلف والتبعية في دول العالم الثالث إنما يوجد من خلال مناخ عام يتوافر فيه أكبر قدر ممكن من الحريات وتخضع فيه كل الرقاب لسيادة القانون دعنا نكرر صيحة أطلقها صاحبها منذ أكثر من ثلاثين عاماً لنقرر أنه «من هنا نبدأ»...

السياسة والهدف القومي العام(*)

على امتداد الأعوام الثلاثين الأخيرة، والتي ينتمي إليها الأغلب الأعم من شعب مصر اليوم ـ والذي عاش بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أكثر مما عاش قبلها ـ وإلى هذا الأغلب الأعم تنتمي أيضاً كل قيادات الوطن حالياً كما ينتمي إليه رئيس الدولة ذاته.. إذا تأملنا المراحل التي مر بها الهدف القومي العام لمصر عبر سنوات تلك الفترة، لأمكن التمييز بينها تمييزاً يقترب من الترتيب الزمني لزعامات تلك الفترة التي تتوالى من عبد الناصر إلى السادات ثم مبارك..

أولاً: مرحلة النضال القومي ضد السيطرة الأجنبية والسعي نحو العدالة الاجتماعية:

وهي مرحلة امتدت لأكثر من خمسة عشر عاماً تبلورت فيها زعامة جمال عبد الناصر وتميزت تلك المرحلة بوضوح الهدف القومي العام وفقاً لرؤية سياسية من خلال منظور شامل للقضايا الخارجية والداخلية. وهي مرحلة خاض فيها الشعب المصري أعتى المعارك وقدم أغلى التضحيات على مذبح الالتزام القومي، ووصلت شعارات تلك الفترة إلى نخاع الجماهير وحشدت، «الدولة الكفاحية»، إمكاناتها نحو الهدف القومي العام في مقاومة الاستعمار بكل أنواعه والسيطرة الأجنبية بكافة صورها وسعت في الداخل لتحقيق عدالة التوزيع ورعاية الطبقات الكادحة.

وبرغم محنة الديمقراطية في تلك الفترة وزيادة دور الفرد في توجيه السياسة ـ وهو تقليد موروث يمارس تأثيراً سلبياً على قضية الديمقراطية ـ إلا أن النظام قد حقق نجاحات خارجية وداخلية يصعب إنكارها، إلى أن سقطت مصر في مصيدة المواجهة العسكرية مع إسرائيل في ١٩٦٧ فانتكس الهدف القومي العام وانكمشت

(*) الأهرام ـ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٣.

سياسات مصر بما يتلاءم مع مرحلة إزالة آثارة العدوان ومواجهة موقف لم يكن متوقعاً للمواطن المصري العادي الذي عاش لسنوات في ظل قناعة وجود أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط لديه؛ ثم فوجيء بين يوم وليلة بحجم الهزيمة والتداعيات المريرة التي نجمت عنها، فأصيب بهزة عنيفة وتفاوت رد الفعل لدى الشباب في تلك الفترة بين اليأس والإحباط والشعور بأن قيادته لم يكن لديها تصورات لبدائل النصر أو استعداد عقلاني لاحتمال الهزيمة، واستطاع التأثير الجماهيري لعبد الناصر أن يحرك في المصريين إرادة الحياة الكامنة في تاريخهم الطويل، وخاض الجيش المصري حرب الاستنزاف في ظل ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، وتركز الهدف القومي العام في مفهوم محدد هو إزالة آثار العدوان وفقاً للمقولة الشهيرة (إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها). .

ثانياً: مرحلة مواجهة قضية الشرق الأوسط والانفتاح الاقتصادي:

وهي مرحلة امتدت لأكثر من عشر سنوات تحددت فيها ملامح قيادة أنور السادات، الذي وصل إلى قمة السلطة ليجد أن الهدف القومي العام الذي لا يعلوه سواه هو إزالة آثار العدوان والرغبة في الثأر الكامن في أعماق المصري لسنوات النكسة، تلك الرغبة التي حالت بين مصر ومائدة المفاوضات فمرارة الهزيمة لا تسمح لمن وقعت عليه بأن يفاوض خصمه إلا وإحساس باسترداد كرامته يحتويه، حتى لا يصبح تفاوضه مجرد استسلام لشروط المنتصر من منطق العجز والهوان، فكان نصر أكتوبر ١٩٧٣. بداية للقدرة على مواجهة مشكلة الشرق الأوسط بأسلوب يختلف عنه على امتداد عشرات السنين التي سبقته. وشعر السادات أن كسر الجمود الذي عانت منه المشكلة يبرر له اتخاذ أية خطوات على طريق التسوية الشاملة، وبغض النظر عن تقييمنا للحسابات السياسية في تحديد أولوية تلك الخطوات، أو التوفيق في ربطها بعنصر الزمن ارتباطاً ناجحاً، إلا أن قناعة قوية قد سيطرت على الرئيس المصري آنذاك ودفعته في محاولة حثيثة للفكاك من الأوضاع التي سادت ما بين سنة ١٩٦٧، ١٩٧٣ والتحسب لاحتمال تكرارها، وكما أن السياسة الخارجية هي امتداد طبيعي للسياسة الداخلية فإن اهتمام القيادة المصرية بدور الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي قد بدأ منسجماً مع بعض التحولات في الداخل فكان ميلاد سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما كثر الحديث عن الديمقراطية والحريات توقعاً لاستجابة

الجماهير التي سمعت وقرأت الكثير عن الانغلاق الاقتصادي وغياب الديمقراطية في فترة سابقة.

ثالثاً: مرحلة استقرار السلام وتحقيق التنمية:

وهي مرحلة يمكن أن نوقت لها برئاسة حسني مبارك للجمهورية واستكمال تحرير الأرض المصرية والجلاء عن سيناء في أبريل ١٩٨٢ ولعله من الصعب دائماً أن نقوم بتقييم الحاضر لأسباب عديدة أهمها أن المرحلة نفسها لم تكتمل ولا زلنا ننظر إليها من داخلها ولا نطل عليها من بُعد يسمح بالتقييم الموضوعي للعناصر الإيجابية أو السلبية، ومع ذلك فإنه يبدو واضحاً أن الهدف القومي العام المسيطر في هذه المرحلة هو العمل على إقرار السلام في الخارج وتثبيت دعائمه بما يكفل مناخاً ملائماً وظروفاً مواتية لمواجهة المشكلات الاقتصادية المتراكمة في الداخل وتحقيق معدلات مناسبة للنمو وفقاً لخطة مدروسة، كما أن المرحلة تتميز بالرغبة في توفير القدر الأ. .كبر من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتجنب الهزات العنيفة «أو نظرية الصدمات الكهربائية» والتركيز على مفهوم أن التغيير يجب أن ينسحب على الأسلوب قبل أن يكون تغييراً في الأشخاص، ويمكن أن نضيف إلى سمات هذه المرحلة أيضاً سمة التوجه الواقعي نحو المشكلات والدخول إليها دون الاكتفاء بالدوران سنوات حولها، كما أن حجم الشعارات يتناقص والرغبة في ترشيد السياسات تتزايد، إلى جانب درجة من التوازن في سياسة مصر العربية والدولية، وليس يعني ذلك اختفاء التحديات في الداخل أو الخارج، فالطريق شاق والمهمة أكثر من صعبة..

عرب ٨٤(*)

يستقبل العرب العام الجديد بالقلق والحذر والترقب، فهم يودعون العام الذي ينتهي بكل ما حمله إلى المنطقة من عوامل الاضطراب ومظاهر التمزق على نحو يبتعد به الاستقرار عن دولها، وتتعرض جهود السلام لضربات متتالية تنكمش معها آمال شعوب الشرق الأوسط في قرب تسوية عادلة وشاملة للصراع الدامي الذي لم يتوقف منذ أربعينات هذا القرن، كما يطل شبح المواجهة العسكرية بين إسرائيل وجيرانها من جديد، وتبدو الصورة قاتمة لمن يتأملها فقد كنا نتحدث عن انفجارات لبنان فأصبحنا نتحدث أيضاً عن انفجارات الكويت.. وكنا نتحدث عن حصار المقاومة الفلسطينية في بيروت فأصبحنا نتحدث أيضاً عن حصارها في طرابلس.. وانشغلنا نحن العرب لسنوات طويلة بالمشكلة الفلسطينية فأضافت إليها التطورات المشكلة اللبنانية أيضاً.. وأصبح مضمون مسألة الشرق الأوسط حقوقاً مشروعة ووطناً قومياً للفلسطينيين إلى جانب خروج القوات الأجنبية من لبنان والحفاظ على وحدته الإقليمية، وهكذا يأتينا العام الجديد وشتات فلسطيني آخر يأخذ طريقه فوق سفن يونانية بحماية فرنسية إلى عدد من العواصم العربية!.

أما عن الجناح الأيمن من جسد الأمه العربية فقد أنهكته حرب تمضي في عامها الرابع بلا توقف بين العراق وإيران وهي حرب يحار العقل في فهم أسبابها ومبررات استمرارها تماماً كما يحار في فك طلاسم الموقف على الساحة اللبنانية وإدراك من يقاتل من ولصالح من!..

وكانت ذروة الألم الذي حل بالضمير العربي أو بما تبقى منه ـ ذلك المشهد الذي أخذ مكانه على مسرح الأحداث بإعلان سافر تبدو فيه نبرة التحدى واضحة لمزيد من التوثق للعلاقات ذات الطابع الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية..

(*) مجلة المصور ـ ٦ يناير ١٩٨٤.

ولكن الآم العظيمة تصنع الأمم العظيمة كما يقولون، ورغم أن الصورة قاتمة وأننا نعيش بحق ذلك «الزمن الرديء» في تاريخنا العربي الحديث، إلا أنني أظن أن الانطلاق من قاع اليأس نحو قمة الخلاص لا يزال أمراً محتملاً ولا تزال أمام العرب فرصة ـ قد تكون الأخيرة ـ لأن يفعلوا شيئاً جاداً يقتحمون به جوهر الصراع بدلاً من الاكتفاء بالدوران حوله لعشرات من السنين حتى أن تاريخ التسوية السلمية في الشرق الأوسط يبدو بالفعل وكأنه «تاريخ الفرص الضائعة». .

ولعل ذلك العناق الطويل بين مبارك وعرفات في الأسبوع الأخير من ١٩٨٣ ـ برغم أنه تجسيد لمظاهر العاطفة العربية قبل غيرها ـ يكون بمثابة نافذة جديدة يطل منها شعاع ضوء تستأنس به الأمة العربية في وحشة التمزق وصقيع الفرقة، فهو لقاء بين الممثل الشرعي الأول للشعب الفلسطيني ورئيس أكبر دولة عربية وأكثرها تأثيراً في تاريخ المشكلة ومسار الأحداث في المنطقة، وهي أول زيارة لعرفات لمصر منذ أكثر من ست سنوات، حين كان ضيف جلسة مجلس الشعب المصري التي ألقى فيها السادات خطاباً ضمنه أول إيماءة لزيارته للقدس، وظن الجميع ـ حتى بعض أقرب معاوني الرئيس المصري حينذاك ـ أنها لا تعدو أن تكون زلة لسان، أو على أكثر تقدير محاولة علنية لإحراج إسرائيل كجزء من الحرب الإعلامية بين أطراف الصراع الطويل. .

ولكن يبقى السؤال ملحاً. . كيف وصلت الأمة العربية إلى المأزق الذي تجد نفسها فيه الآن؟ وما هي أسباب التردي في المنطقة العربية عموماً؟

والإجابة عن هذا السؤال تكمن في إمكانية تعقب الأحداث الرئيسية والتطورات المحورية على امتداد خريطة الشرق الأوسط، ويمكن أن نميز من بينها بعض الثوابت والمتغيرات التي نرى أنها ذات تأثير قوي في تحديد شكل الحاضر وبالتالي في تكوين صورة المستقبل. . وهي تمثل حقائق تاريخية أو أحداثاً كبرى سوف نتعرض لكل منها فيما بعد على حدة بمزيد من التحليل والمناقشة وهي:

أولاً: محنة الديمقراطية وأزمة الحريات في الوطن العربي:

تلك قضية تحتاج إلى معالجة شجاعة ومواجهة قومية مع الذات، فالدول العربية جزء مما نطلق عليه العالم الثالث تمييزاً له عن العالم المتقدم نسبياً سواء في الشمال الغربي أو الشمال الشرقي، وتحمل دول العالم الثالث على كاهلها

ميراثاً تاريخياً ثقيلاً فيه من التخلف الثقافي والاقتصادي وتعقيد البنية الاجتماعية ما يجعل الحديث عن الديمقراطية والحريات مسألة شائكة تبدو في نظر البعض ترفاً سياسياً لم يحن وقته مع أن الحقيقة تؤكد أنها قضية القضايا والمدخل السليم لمعالجة الواقع والتعامل مع مشكلاته، والدول العربية عموماً عاشت لقرون طويلة في ظل الدولة الإسلامية الموحدة سواء كانت عاصمتها في المدينة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة وتولى شئون تلك الدول ولاة يمثلون الخليفة في حكم تلك الامبراطورية الكبرى حتى كانت الدولة العثمانية هي الشكل الأخير لوحدة دول المنطقة ثم كانت نهاية «الرجل المريض» مع بدايات هذا القرن إيذاناً باستحكام السيطرة الغربية على المنطقة، وهي سيطرة بدأت أوروبية ثم آلت بمنطق وراثة القوة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع تزايد القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة بظهور البترول وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر والتي تولت المواجهة الناجحة ضد الاستعمار التقليدي في المنطقة وتمكنت من تصفيته في حرب السويس ١٩٥٦ بشكل ترك آثاره العميقة لدى كل الشعوب التي عانت من الوجود الأجنبي في العالم العربي وخارجه.. وعرفت الدول العربية منذ انهيار الحكم العثماني نظماً سياسية هي خليط من السطوة القبلية وإفرازات الانقلابات العسكرية ولم تفلح الثروة وحدها في تحديث الطابع المطلق لتلك النظم برغم الإمكانات المادية الهائلة ومحاولات استيراد التكنولوجيا الجاهزة على نطاق واسع.. نعم عرفت مصر الدولة تجربة نيابية وممارسة ديمقراطية منذ أكثر من قرن كامل، وعرفت لبنان ما قبل الحرب الأهلية الأخيرة درجة كبيرة من الحرية السياسية تركزت أساساً في صحافتها.. وعرفت دولة مثل تونس التاريخ النيابي أيضاً.. بل لقد حاولت الكويت بعد استقلالها أن تخوض تجربة الحياة النيابية، كما حاولت البحرين أيضاً، ولكن تبقى الصورة كما هي بوجه عام، ديمقراطية غائبة وحريات مختنقة ونظم ينفرد فيها فرد أو مجموعة باتخاذ أخطر القرارات المصيرية.

ثانياً: التطورات في الموقف المصري تجاه الصراع في الشرق الأوسط:

تمثل مصر تاريخياً مركز ثقل سياسياً وثقافياً في المنطقة العربية والإسلامية ويبدو تاريخها محوراً لكل التطورات الإقليمية منذ مئات السنين، ومصر هي التي بلورت أمام العرب طبيعة الصراع التاريخي ضد الاستعمار والصهيونية وهي التي قادت بالحرب والسياسة كل المواجهات مع الوجود الأجنبي على امتداد خريطة

المنطقة، ومنذ حرب أكتوبر ۱۹۷۳ وقد اتخذت مصر منهجاً جديداً للمواجهة مع إسرائيل يضع في حسابه إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة يمكن بها وضع صيغة للتعايش بين العرب وإسرائيل بعد حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة.

وقد لعبت دبلوماسية هنري كيسنجر دوراً مؤثراً في تحديد مستقبل العلاقات المصرية. الإسرائيلية بل والعربية ـ الإسرائيلية أيضاً، فقد كانت اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في إدارة الصراع في الشرق الأوسط واتجاه أطرافه نحو أسلوب مختلف للمواجهة، وبتزايد الدور الأمريكي الذي كرسته جهود كيسنجر انتقلنا إلى الحديث لسنوات عن نظرية الـ ٩٩٪ من الكروت الأمريكية في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي وبدا ذلك المنطق بديلاً لشعارات عربية لاكتها ألسنة الجماهير لسنوات مؤداها أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها.

وجاءت زيارة السادات للقدس في ۱۹۷۷ إيذاناً بتحول كيفي في الأسلوب المصري للمواجهة مع إسرائيل واستوعب بعض العرب مبادرة السادات ورفضتها الأغلبية العربية التي رأت في ذلك الأسلوب مقدمة لتحييد دور مصر وتقليصاً لفعاليتها في إطار الصراع الذي لا تبدو له نهاية قريبة.. وليس من شك في أن التوجه المصري قد مارس دوراً مؤثراً في تكوين صورة الواقع العربي وترك بصماته الواضحة عليه.

ثالثاً: الثورة الإيرانية وتأثيرها على الاتجاهات الإسلامية في الدول العربية:

وهذه في نظري واحدة من أكثر العوامل تأثيراً في الواقع العربي المعاصر إذ أن سقوط الشاه بثورة شعبية يقودها «آيات الله» قد كان له رد فعله القوي لدى النظم والشعوب العربية في دول يعتبر الوجود الإسلامي فيها قيادياً ومؤثراً، ثم كانت المواجهة الإيرانية ـ الأمريكية فيما يعرف بأزمة الرهائن مؤشراً جديداً لاهتمام أمريكي بالمنطقة تركز أساساً في القلق على مستقبل الاستقرار لدى دول الخليج، ولا شك أن المسار الغريب الذي اتجهت إليه الثورة الإيرانية التي ترفع شعار تصدير الثورة وعمومية الأهداف لدى شعوب الأمة الإسلامية كلها قد خلقت مخاوف لدى عدد من الدول العربية التي اكتشفت الأصابع الإيرانية في عدد من الحوادث المزعجة بدءاً بحادث احتلال الحرم في السعودية وحتى الانفجارات

المدوية في الكويت مؤخراً، والثورة الإيرانية ربما بوعي متطرف لتاريخ الشيعة في الدولة الإسلامية وربما أيضاً بخلفية موروثة للصراع الطويل قبل الإسلام بين العرب والفرس تتجه لزرع القلاقل والاضطرابات في الدول المجاورة، بل إن الحرب العراقية ـ الإيرانية في حد ذاتها هي مظهر منتظم .طويل المدى للمضي نحو نفس الهدف.

رابعاً: القيمة الاستراتيجية والوزن الاقتصادي للعالم العربي:

وهذه نقطة هامة تحتاج إلى دراسات واعية من المتخصصين في الاقتصاد العربي، إذ يبدو أن قيمة البترول كسلعة استراتيجية قد بدأت في التناقض بفعل تداعيات الأحداث منذ الحظر العربي الشهير على تصدير البترول في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، إذ وعى الغرب الدرس جيداً واتجه إلى محاولات جادة للإقلال من تأثير البترول العربي على اقتصاديات دولة عن طريق تكثيف الجهود لاكتشافات جديدة من الغاز الطبيعي داخل أرضه كاحتياطي للمستقبل وفي مواجهة أية تقلبات سياسية حول منابع البترول في الشرق الأوسط كما أن علماء الغرب وخبراء الطاقة قد نشطوا في السنوات الأخيرة لاستحداث بدائل للبترول بتكلفة أقل سياسياً واقتصادياً.. ولقد انعكست آثار ذلك التحول على الأسعار العالمية للبترول في الفترة الأخيرة وهو الأمر الذي يبدو حالياً بمثابة الشغل الشاغل لمنظمة الدول المصدرة للبترول «الأوبك»، ولا يجب أن نتناول هذا التطور بمنظوره الاقتصادي وحده. بل إن تناقص القيمة الاستراتيجية للبترول العربي سوف يكون له آثاره في تحديد مستقبل المنطقة وتوجيه مسار الصراع فيها بل ربما يؤدي إلى مزيد من الدعم للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط.

خامساً: الصراعات داخل الثورة الفلسطينية:

وذلك تطور جديد في عام ١٩٨٣ حيث لجأ الأشقاء من رفاق السلاح إلى المواجهة الدامية في ظل ظروف حرجة ودقيقة مارست فيها الأصابع غير الفلسطينية دوراً كبيراً في إطار تداعيات أليمة للمشكلة اللبنانية في الجانب الآخر، ولقد كان حصار عرفات وأنصاره لعدة أسابيع في مدينة طرابلس اللبنانية وخروجهم منها بمثابة تحول خطير في مستقبل العمل الفدائي الفلسطيني وتصفية لآخر مواقعه في دول المواجهة المحيطة بإسرائيل كما قد يكون بداية لاقتراب فلسطيني ـ أردني بديلاً للوجود الفلسطيني في لبنان طيلة السنوات الماضية.. فلقد مر الفلسطينيون

في السنوات الأخيرة بتجارب قاسية تركت نتائجها على مستقبل تحركهم في الفترة القادمة فلقد أصبحوا أكثر إدراكاً ووعياً بالمتغيرات الدولية والإقليمية وربما استوعبت قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني معطيات الواقع وتطوراته فأصبحت أكثر عقلانية ونضجاً وأقل عاطفة واندفاعاً في اتخاذ القرار الفلسطيني..

تلك هي أبرز التطورات وأهمها على مسرح الأحداث ذات الإيقاع السريع في الشرق الأوسط، وكلها تدور حول حقيقة واحدة وهي أن العرب يواجهون الآن أكبر اختبار تعرضت له أمتهم في تاريخها الحديث واستطاعت بإرادة الحياة لديها والخبرات التاريخية الكامنة في أعماقها أن تواجه التحدي وتجتاز المواقف الصعبة بالقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة أيضاً.. وليس يخفى علينا أن الارتباط بين طبيعة المشكلات القائمة والعلاقة بين التطورات الجارية تحتم على شعوب الأمة العربية وقياداتها أن تكون بمستوى الأحداث وعياً وتماسكاً وقدرة على اتخاذ القرار الواحد في الوقت المناسب..

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي(*)

تعود الأنظمة العربية المعاصرة من حيث نشأتها إلى ظروف تاريخية يرتبط بها كل نظام منها ولكن يمكن أن نميز بين مجموعتين رئيسيتين من عوامل نشأة تلك النظم بل ربما تكوين تلك الدول.

فالمجموعة الأولى ترتبط في قيامها بالنصف قرن الأخير من حياة الدولة العثمانية حيث خفت قبضة الاستانة على أجزاء متعددة من الامبراطورية الواسعة مكتفية بوجود إسمى للسلطان الغائب وبوجود عسكري رمزي في بعض التخوم كمظهر باق من مظاهر السيادة المتداعية، وقد أدى ذلك إلى تزايد نفوذ القبائل والعشائر ونمو العصبيات المحلية التي دخلت في صراع طويل لعب فيه الوالي أو مبعوث السلطان دوراً متقلباً لتأليب الأطراف المتنافسة بإعلان رضاء أمير المؤمنين عمن يشاء منهم، ثم كانت الغلبة للقوة في النهاية حيث تتحقق السيطرة للطرف الذي يستولي على عواصم الولايات أو المدن الأكثر أهمية في الأقاليم، وبذلك تحددت خريطة دول ودويلات في المنطقة.

أما المجموعة الثانية فهي تلك النظم التي ظهرت غداة تحقيق الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي العربي وقد تشكلت الصورة النهائية لتلك المجموعة من النظم بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية في بعض الأحيان، وعلى ذلك فإن الأغلب الأعم من النظم العربية القائمة هي نتاج للخروج على السيطرة العثمانية قرب نهاية الربع الأول من هذا القرن أو الخلاص من الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي في عدد آخر من دول المنطقة العربية وما استتبع إعلان الاستقلال من صراعات بين رفاق السلاح في صورة عدد من الانقلابات العسكرية المتتالية.

ولا يقلل هذا التصور بالطبع من الدور التاريخي الذي لعبته حركات قومية

(*) مجلة المصور ـ ٣ فبراير ١٩٨٤.

في أنحاء مختلفة من الأرض العربية مثل الحركة الوهابية في الجزيرة العربية والسنوسية في ليبيا والمهدية في السودان وكلها محاولات عربية ذات طابع إسلامي للخلاص من الوجود الأجنبي، وإبراز هوية مستقلة وكيان سياسي محدد، ويمكن أن نعرض لبعض العوامل المؤثرة في قضية الديموقراطية في الوطن العربي.

إدراك مفهوم الحريات في الإسلام

لعل طبيعة نشأة النظم العربية تفسر إلى حد كبير مسار تلك الأنظمة بعد ذلك إذ إن النظام الذي يستمد شرعيته من غلبة قبلية أو ظروف تاريخية تفرض نفسها على المستقبل كانقلاب عسكري يصل بأصحابه إلى قمة السلطة، إن مثل هذه النظم سوف تنظر إلى الديموقراطية نظرة قاصرة فيها إقلال من أهمية المشاركة السياسية واعتبارها بدعة ثورية لتحريض الشعوب الساكنة ضد حكامها متناسية أن الإسلام الذي تدين به قد جاء بالشورى.

والعجيب أنه حتى تلك النظم العربية التي تتحدث كثيراً عن تطبيق الشريعة الإسلامية لم تتمكن من إدراك أهمية مفهوم الشورى في الحكم كما عرفه المسلمون الأوائل واكتفت تلك النظم بمسألة تطبيق الحدود كمظهر وحيد للشريعة الإسلامية مع أن هناك عشرات الإجراءات العادلة التي أقرها الإسلام لمجتمعاته لكى يكون تطبيق الحدود منطقياً ومنسجماً مع الواقع، وفي مقدمة تلك الإجراءات كفالة الحريات العامة للأفراد وتوفير أكبر قدر من المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات ذات التأثير في حياة الناس، وهكذا لم يفطن الحكام العرب المسلمون - غافلين أو عامدين - إلى أن الشورى التي تعتبر الديموقراطية مدلولاً حديثاً لها هي مقدمة ضرورية لتوفير أحد الأعمدة الرئيسية في هيكل المجتمع كما أراده الإسلام.

التركيب الاجتماعى والمستوى الثقافى

لا شك أن التركيب الاجتماعي في أغلب الدول العربية يمارس تأثيره في تشكيل العلاقة بين الشعوب والحكومات حيث أن الطبقة المتوسطة لم تبلغ في عدد من تلك الدول مرحلة من النمو تصل بها إلى حد النضوج الذي يجعل منها قوة اجتماعية مؤثرة سياسياً بحيث يكون وجودها مصدراً لرأي عام يشكل ضغطاً له وزنه في توجيه مسار الأحداث ومجريات الأمور. فالطبقة المتوسطة كانت تاريخياً

هي فائدة التغيير في كثير من الدول بعد أن تمكنت مجتمعاتها من تذويب الكيانات القبلية وتجاوزت تلك المرحلة التي تتميز بسطوة العصبيات والعائلات لتحل بديلاً لها بنية اجتماعية عصرية تكون ركيزة أساسية لنظام سياسي حديث، يضاف إلى ذلك انخفاض المستوى الثقافي عموماً في معظم الدول العربية باعتبارها جزءاً مما نسميه العالم الثالث حيث تمارس النسبة العالية للأمية بين شعوب تلك الدول آثاراً سلبية ملموسة في حجز المعرفة عن الملايين التي يجب أن نشارك في الحياة السياسية وفقاً لأسلوب دبموقراطي لا يمكن تحقيقه في غياب مستوى ثقافي وتعليمي يفتح النوافذ لمعارف العصر وعلومه وآدابه ويهيىء الفرصة لشعوب المنطقة كي تشارك مباشرة في صنع الأحداث.

إننا نقرر حقيقة إذا اعترفنا بأن المواطن العربي - في معظم الدول العربية - محروم من حقه في المتابعة الأمينة لما يجري حوله خارجياً وداخلياً حيث تمضي أجهزة الإعلام المحلية وفقاً لأسلوب يفترض قصور الإنسان العربي وضرورة الوصاية عليه من خلال تقديم مادة إعلامية موجهة وخاضعة لانتقاء تحكمي يقدم له ما يراه النظام متمشياً مع صالحه وفقاً لما يطلق عليه أسلوب «المونولوج السياسي» بحيث يعيش المواطن حبيس إطار معين لمستوى محدد من المعرفة يدور في دائرته ولا يتجاوزه، لذلك كان طبيعياً أن يبدو حجم المفاجآت ضخماً بين الحين والحين إذ يفرض الواقع في أحد الشعوب العربية حدثاً كبيراً يصعب إخفاؤه أو التستر عليه مع أن مقدماته كانت موجودة قبل ذلك بفترة تصل إلى عدة سنوات ولكن حجب المعلومات الصحيحة وإبراز المفاهيم المغلوطة إلى جانب التعتيم الإعلامي وتكثيف الحملات المحلية التي تشيد بإنجازات النظام وتغفل سلبياته تضع المواطن العربي في حيرة حقيقية أمام هول المفاجآت والأحداث التي لم يكن يتوقعها مع إذ أن العالم من حوله يرى فيها نتيجة طبيعية ذات مقدمات ملموسة ولكن من تعنيهم تلك الأحداث وتؤثر في مصيرهم آثارها كانوا هم آخر من يعلم! ويكفي أن نتابع أجهزة الإعلام في بعض الدول المتقدمة حيث ينصرف ولاؤها للمواطن العادي الذي تعمل لحسابه أولاً وأخيراً.

المؤسسات الدستورية وقنوات الاتصال

ترتكز الديموقراطية في مفهومها المعاصر على دعامتين أولهما مناخ اجتماعي

واقتصادي وثقافي يسمح بازدهار الحريات العامة ويعطي للآراء المختلفة درجة متكافئة من الاهتمام والمناقشة وثانيهما مؤسسات يحددها الدستور وقنوات يفتحها النظام لتكون بمثابة أجهزة التوصيل ومراكز التعبير عن إرادة الشعوب وأسلوب مشاركتها في عملية صنع القرار، وواقع العالم العربي اليوم يؤكد أن الدعامة الأولى تمثل جوهر أزمة الديموقراطية فيه، فتحرير إرادة الإنسان العربي بتوفير أساسيات الحياة وضمانات حرية لقمة العيش هي مقدمة لازمة لتحقيق حد أدنى من الحرية السياسية والحديث عن الديموقراطية في غياب المناخ المطلوب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً يصبح لغواً لا طائل من ورائه ولا جدوى منه، أما بالنسبة للدعامة الثانية فإن الدساتير العربية عموماً تذكر شيئاً عن كفالة حريات المواطنين في إطار القانون ويحدد بعضها قنوات شرعية للممارسة السياسية والتعبير عن الرأي ويزيد البعض الآخر بالإشارة إلى المؤسسات التي يقيمها النظام لتأكيد هويته الديموقراطية مع أن كثيراً من تلك المؤسسات لا تزيد عن كونها نوعاً من «الديكور السياسي» المطلوب لإضفاء الشرعية على تلك النظم، بينما لا يتجاوز دورها الحقيقي إطاراً عاماً حدده له صانعوها سلفاً، بل إن أعضاء تلك المؤسسات يحجمون عن ممارسة أي هامش متاح من حرية الرأي لأن تربيتهم السياسية قد عودتهم على أن يكون ولاؤهم للحكام وليس للجماهير.

فإذا كانت هذه هي ـ في تركيز شديد ـ بعض العوامل التي أسهمت في صنع محنة الديموقراطية في العالم العربي فإنه تبقى بعض الملاحظات المتصلة بذات الموضوع نشير منها إلى:

١ ـ إن مصر بتاريخها السياسي الطويل وتقاليدها الموروثة تتمتع بوضع أفضل بكثير من غيرها من الدول العربية، ولسنا ندعي أنها قد بلغت درجة مثلى في الممارسة الديموقراطية ولكن ما نريد الإشارة إليه هو أن رصيدها الضخم من التجارب المتراكمة يعينها دائماً على مواجهة المواقف واجتياز الأزمات وعلى الرغم من أن مصر ـ كجزء من وادي النيل ـ قد عرفت المجتمع السياسي في مرحلة مبكرة شأن كل المجتمعات النهرية في التاريخ وهو ما يعني وجود جهاز إداري عتيق ومركزية شديدة في الحكم هي ميراث لقرون طويلة من سطوة الدولة واحكام قبضة السلطة على مصادر الفكر والرأي تبعاً لسيطرتها على مصادر الرزق في مجتمع ارتبط تاريخه بالزراعة ومسألة توزيع مياه النهر مصدر الحياة في

الوادي، ولقد شهد التاريخ السياسي المصري محاولات على طريق المشاركة السياسية كان أبرزها قيام مجلس نيابي قبل أكثر من مائة عام كما عرفت مصر الدساتير الحديثة قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن ومضت في تجربة ديموقراطية متوازية مع عدد من الدول الأوروبية في وقتها. وقد تعرضت الديموقراطية المصرية لأزمة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حين ارتفع شعار الشرعية الثورية فوق ما عداه، وحدثت تجاوزات تبدو دائماً لصيقة بالثورات في بدايات عهدها حيث بدأت التجربة المصرية تستعيد حيويتها في السنوات الأخيرة حتى بلغت الآن مرحلة لا بأس بها تمارس فيها المعارضة دوراً ملموساً ويستقبل النظام السياسي وجهات النظر المختلفة والآراء المتعددة بقدر كبير من الاهتمام والرعاية كما أن صاحب الرأي المختلف لم يعد يدفع ذلك الثمن الفادح الذي كان يدفعه لسنوات قليلة مضت.

٢ ـ إن وجود الديموقراطية الحقيقية يقدم خدمة كبيرة للسياسة الخارجية، وهو الذي يتيح الاستخدام الأمثل للبدائل ويعطي القرار درجة من المرونة لصالح الأمن القومي واستراتيجية الدولة، وإسرائيل أقرب مثال إلينا ـ نحن العرب ـ في ذلك فالديموقراطية الحزبية هناك تعطي المفاوض الإسرائيلي دائماً خط رجعة ومهلة في الوقت لأنه يحسن استخدام تلك المعارضة ويفاخر بطريق غير مباشر بالمجتمع الديموقراطي على النسق الغربي الذي لا بد أن يعود إليه قبل أن يتخذ القرارات الهامة، كذلك فإن صحافته تبدو أكثر قدرة على إعطاء الإيماءات والدفع بالإيحاءات بل وشن الهجوم على الأصدقاء عند اللزوم بدعوى أن الصحافة حرة وأنها لا تعبر بالضرورة عن وجهة النظر الرسمية، كل ذلك يؤكد أن كفالة الحريات فضلاً عن أهميتها في بناء الدولة العصرية فإنها تمثل مظهراً لازماً يستخدمه الدبلوماسي الوطني في تحديد هامش للحركة يخدم أهداف السياسة الخارجية بأفضل صوره.

٣ ـ إن التوجهات الليبرالية في الوطن العربي تمثل منطلقاً صحيحاً لإيجاد صيغة من المشاركة السياسية التي تستقطب أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة وتدفع على سطح المجتمع بأفضل من فيه، فالفكر الليبرالي يقدم دائماً مفهوم حرية الرأي ويدافع عنها وفقاً لتقاليد تاريخية مستمدة من تجارب وطنية لشعوب سبقت العرب على ذلك الطريق، بل إن من أمم العالم الثالث من تحقق لها قدر لا بأس به من

الديموقراطية واذكر في ذلك دولة الهند التي قطعت شوطاً كبيراً برغم مشكلاتها المعقدة وتراكمات قرون من السيطرة الأجنبية والتخلف الاجتماعي . .

إن الحقيقة التي يجب أن نقبلها ـ مهما كانت مرارتها ـ هي أن جزءاً كبيراً من مأساة عرب اليوم هي أن القرار السياسي في الغالب هو حكر على فرد بذاته أو جماعة دون سواها، وليكن تسليمنا بهذه الحقيقة هو نقطة البدء للبحث في محنة العرب الآن . .

حزب الوفد.. عودة مختلفة(*)

كثرت الأحاديث والكتابات في الأسابيع الأخيرة حول الهوية الفكرية لحزب الوفد العائد بعد طول غياب.. وتساءل الكثيرون عن توجهات الحزب الجديد مقارنة بصورته التاريخية في الأذهان وبريقها الذي استهوى الآباء والأجداد حتى كان الوفد ولسنوات طويلة من عشرينات وثلاثينات هذا القرن وكأنه هو الإطار الشرعي للحركة الوطنية المصرية وليس مجرد حزب سياسي يتمتع بشعبية كبيرة، ولقد تكون الوفد بتكليف من الأمة المصرية وتوقيع من أبنائها ليتحدث باسمها ثلاثة من زعمائها مطالبين بإنهاء الاحتلال البريطاني والحصول على الاستقلال الوطني وهي شهادة ميلاد يعتز بها الوفد في تاريخه على اعتبار أن ظهوره كان تجسيداً للمطالب الوطنية عام ١٩١٨.

الشخصية التاريخية للوفد

لقد تحددت شخصية الوفد ـ كتيار وطني ثم كحزب سياسي ـ من خلال ثلاث سمات أساسية عبر دائماً عنها وحرص على التمسك بها وهي الليبرالية والعلمانية والوحدة الوطنية.

○ **أولاً: كان الوفد حزباً ليبرالياً**: ونعني بذلك أنه كان يتقبل الأفكار الأخرى والتيارات المختلفة في إطار عام محكوم بالمطالب الوطنية الأساسية دون تفريط في حقوق الأمة المصرية كما دافعت زعاماته التاريخية دائماً عن الحرية بأرحب معانيها سواء كانت تلك الحرية فكرية أو سياسية أو اقتصادية ويكفي أن نتذكر التأييد الذي أعطاه معظم الوفديين للشيخ علي عبد الرازق أو للدكتور طه حسين حين تعرضا لأزمة إرهاب فكري في عشرينات هذا القرن رغم اختلاف المواقع الفكرية والحزبية.

(*) مجلة المصور ـ ٣٠ مارس ١٩٨٤.

○ **ثانياً**: كان الوفد حزباً علمانياً: وهذه سمة أساسية تميز بها الوفد كتيار وطني أو كحزب للأغلبية فنشأته ذاتها كانت تعبيراً خالصاً عن المطالب السياسية للشعب المصري في الاستقلال والدستور ولقد كانت صورته دائماً أنه حزب جماهيري يعكس رؤية سياسية لا تختلط بها مسحة دينية أو ظلال لأفكار كانت شائعة قبل ظهوره حين كانت الأحزاب السياسية لا تبرأ من شبهة استخدام الدين في سياستها الحزبية، وقد حرص الوفد على أن يكون من تقاليده الراسخة الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي والأمثلة على ذلك كثيرة من خلال تصرفات زعيميه، زغلول والنحاس، في مناسبات عديدة

○ **ثالثاً: كان الوفد حزب الوحدة الوطنية:**

فلقد كان من أعظم إنجازات الثورة الشعبية التي قادها الوفد المصري عام ١٩١٩ ذلك التلاحم الوطني والانصهار السياسي بين المسلمين والأقباط بحيث استطاع الوفد أن يجعل الأهداف الوطنية تعلو فوق ما عداها وملأ الفراغ السياسي في حياة المصريين كضمان ضد الطائفية أو التعصب ولذلك لم يكن غريباً أن ترتفع نسبة تمثيل الأقباط في البرلمان في الانتخابات التي يحقق فيها الوفد أغلبية بينما تنخفض نسبتهم بشكل ملحوظ في برلمانات أحزاب الأقلية ولعل نظرة سريعة على نسبة الأقباط في البرلمان المصري في الفترة ٢٤ ـ ١٩٤٥ تؤكد تلك الحقيقة(*).

لقد جعل سعد زغلول دور الأقباط في الحركة الوطنية مرتبطاً بتيار وطني عام لا مكان للطائفية فيه حتى اقترن الوفد على صفحات كتب التاريخ بأنه حزب الوحدة الوطنية ورمز لفترة مجيدة من تاريخنا السياسي حين تطوع عريان سعد القبطي لاغتيال رئيس الوزراء القبطي لأنه خارج عن الخط الوطني بمعايير تلك الفترة حيث لا يكون في ذلك التصرف أية شبهة طائفية حيث يكون القاتل والقتيل قبطيين وأسباب الحادث سياسية محضة.

ولعلنا نتذكر أيضاً حين حاول سينوت حنا أن يفتدي مصطفى النحاس ويتلقى الإصابة عنه، ولعل خطب مكرم عبيد ذاتها وهي قطع من الأدب السياسي تسجل

(*) نسبة تمثيل الأقباط في البرلمان ١٩٢٤ ٧,٥٪، ١٩٢٥ ٧,٥٪، ١٩٢٦ ٨٪، ١٩٢٩ ٩,٨٪، ١٩٣١ ٢,٦٪، ١٩٣٦ ٨,٧٪، ١٩٣٨ ٢,٣٪، ١٩٤٢ ١٠,٢٪، ١٩٤٥ ٤,٥٪.

روعة تلك الفترة حين كان الوفد هو الثوب الفضفاض الذي يحتوي كل الآمال الوطنية التي تشغل عقول وقلوب المصريين ولا تترك فيها فراغاً تحتله الطائفية أو تتسرب إليه نزعات التعصب فقد كان ذلك هو المناخ السياسي الصحي الذي هيأته ثورة الشعب عام ١٩١٩.

وفد العشرينات ووفد الثمانينات

ولنا أن نتساءل أين حزب الوفد اليوم من هذه الأفكار الرئيسية التي ارتبط بها تاريخه وتكونت منها شخصيته السياسية والحزبية؟ سوف نجد أن الوفد الجديد ـ ربما كرد فعل لحرمان طويل من الممارسة السياسية ـ يقدم الاعتبارات الحزبية على حساب هويته السياسية وكأنما يضحي باستراتيجيته الفكرية من أجل تكتيك مرحلي يتمثل في عدد من التصريحات الغامضة والتحالفات المتناقضة..

وأود أن أسجل احترازاً لازماً هنا وهو أنني لا أشارك في حملة ضد حزب الوفد فذلك أبعد ما يكون عن هدفي فلست حزبياً لأسباب وظيفية كما أن ظروف دراستي في جامعة لندن قد أتاحت لي أن أقلب لسنوات في تاريخ الحركة الوطنية المصرية وتفاصيل حياة حزب الوفد الذي كان المعبر عنها لسنوات طويلة كذلك فإنني كنت واحداً من كثيرين تعاطفوا مع الوفد الجديد في ظروف ولادته العسيرة انطلاقاً من حق الآخرين في التعبير عن وجهات نظرهم لأن في قيام أحزاب ذات شخصية فكرية متميزة إثراء مطلوباً للحياة السياسية. ودعماً أكيداً للمسيرة الديموقراطية، ولكن الحزب العائد فتح ذراعيه لبعض التيارات الدينية محالاً احتواءها وهو أمر أشك في إمكانية نجاحه ولكنه يبقى مؤشراً يؤكد أن الحزب مستعد للتلاحم مع تيارات وقف منها طوال تاريخه قبل ١٩٥٢ بكثير من الحذر واختلف معها في مناسبات عديدة إلى حد أن المظاهرات الغاضبة لطلاب الأزهر الشريف كانت تهتف ضد الوفد وأنصاره في وقت كانت تحيي فيه الملك وتهتف بحياته، ولم يكن ذلك رفضاً للخط الوطني الشعبي الذي يمثله الوفد ولكنه كان تعبيراً عن رفض علمانية الحزب واتهامه بسيطرة الأقليات على قيادته وهو أمر أكده الإمام الأكبر في ذلك الوقت الشيخ محمد مصطفى المراغي في لقاء مع سير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني وسجلته وثائق السفارة البريطانية عن تلك الفترة.

الوفد الجديد وثورة ٢٣ يوليو

كرر قادة الوفد الجديد في مناسبات عدة على تأكيد حرص الحزب على مكاسب ثورة ٢٣ يوليو والحقوق المكتسبة للعمال والفلاحين وذلك التأكيد في حد ذاته هو تسليم من الحزب الجديد بأن ثورة ٢٣ يوليو لها إيجابياتها التي يجب الاعتراف بها وإنجازاتها التي يصعب إنكارها. وكنت أتوقع من الحزب أن يبادر بتأكيد الخطوط العريضة لفلسفة الوفد المصري والتي أشرنا إليها ثم يحاول أن يستوعب الحقائق والتطورات على الساحة الداخلية والعربية والدولية خلال السنوات الثلاثين الماضية، فلقد حدثت أمور خطيرة في تلك الفترة.. تغير التركيب الاجتماعي الداخلي.. وتحددت ملامح مصر العربية: وشاركت بدور فعال في السياسة العالمية لعل أبرز مظاهره الإسهام في تأسيس حركة عدم الانحياز التي تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية المعاصرة.. فأين الوفد الجديد من كل هذه القضايا؟ إذ إنه لا تكفي هذا التعميمات والعبارات العائمة بل لا بد من مواقف محددة تطرح نفسها من خلال برنامج حزبي واضح، فالوفد الجديد يجب أن يأخذ من الوفدالقديم النهج السياسي العام المتمثل في الأسس الثلاثة الرئيسية التي شكلت هوية الوفد الفكرية تاريخياً، كما أنه مطالب في الوقت ذاته بأن يطرح أفكاراً جديدة وأن يتبنى مواقف متميزة من القضايا الجوهرية التي جاءت بها فترة غيابه عن الممارسة السياسية لأكثر من ثلاثين عاماً.

إننا ننطلق فيما نكتب عن حزب الوفد من تقدير لدوره التاريخي في مرحلة هامة من تطور الحركة الوطنية المصرية وعلى الرغم من أن الإطار التنظيمي لحزب الوفد على امتداد تاريخه لم يكن إطاراً محكماً بالمفهوم الحديث للأحزاب السياسية المعاصرة إلا أن شخصية الحزب الوطنية والإطار الفكري له تركا لدى الجماهير ميراثاً ثرياً من الشعور بالانتماء المصري والحماس الوطني، ولعل ذلك يفسر حنين الآلاف إلى ماضي الوفد وآمالهم التي علقوها على عودته، كما أنه يفسر في الوقت ذاته خيبة الأمل التي بدأت تسري بين قطاعات كبيرة من الذين أيدوه وتحمسوا له إذ بدأوا يدركون أن العودة مختلفة.

التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى

(الأصالة والمعاصرة)(*)

«التجربة الهندية»

تمثل التجربة الهندية ـ في آسيا والعالم الثالث ـ نموذجاً فريداً لأسباب كثيرة لعل أهمها:

أ ـ ضخامة المعطيات على ساحة الحياة اليومية في شبه القارة الهندية سواء في الماضي أو الحاضر، فهي تضم حشداً لا نظير له من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعل تراث الحياة الهندية يمضي جنباً إلى جنب مع ظواهر الحياة المعاصرة في المدن الهندية الحديثة.

ب ـ وعُورة التاريخ الهندي وتداخل عناصره تجعل التجربة الهندية نموذجاً جامعاً مائعاً لكل أسباب التخلف وتحديات التنمية (ميراث اجتماعي متخلف وعوائق طائفية ومشكلة سكانية.. الخ)، ويعطيها سمة التعددية في المشكلات ويجعل كثيراً من عوائق التنمية في الدول الأخرى يتضاءل أمام حجم وكيف «المعضلة الهندية»...

ج ـ أعطى الهنود الاستقلال أعلى قدر من وضوح المضمون بالمعنى السياسي والاقتصادي والثقافي وتملكوا ـ بعد مسيرة طويلة ومعقدة ـ درجة عالية من استقلالية القرار برغم جسامة العبء وكثرة المشكلات.

د ـ يمثل نموذج الدولة الاتحادية في الهند ـ برغم كل عوارض الانقسام وحركات الانفصال ـ أمراً يغري بالدراسة ويدعو إلى التأمل خصوصاً في الوطن

(*) من مشاركة المؤلف في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ـ ٢٥ ستمبر ١٩٨٤.

العربي حيث تزيد أسباب التجانس وعوامل الوحدة بكثرة عن نظائرها في التجربة الهندية، ولكن العرب أخفقوا حتى الآن فيما نجح فيه الهنود منذ الاستقلال.

ولقد استعرض «البروفسور شاندرا» في بحثه القيّم من خلال القسمين الأول والثاني خصائص التاريخ الحضاري الهندي الذي أفرز النظام الطبقي بآثاره التي تترك بصمات على حياة الهند الحديثة، وتطوره المتوازي مع تطور الاقتصاد الهندي، والدور الذي لعبه عدد من العلماء في تاريخ الهند المعاصر وطبيعة الاحتكاك الحضاري بين الهند والحضارات المجاورة سواء منها الفارسية أو الحضارة العربية الإسلامية أو غيرهما، ثم الدور الذي لعبه سلاطين المغول المسلمون الذين حكموا الهند لعدة قرون وتميز بعضهم بنزعة إصلاحية، وحرص على المساواة بين المسلمين والهندوس لدرجة تكاد ترقى إلى أن تكون بذوراً مبكرة للفلسفة العلمانية في الهند الحديثة، ومن أمثلة ذلك السلطان (أكبر) الذي اتصف بالنزعة الليبرالية، والاهتمام بالعلوم الدنيوية (غير الدينية أو العلمانية) في المدارس من أجل إنجاح حركة التصنيع العسكري بالإضافة إلى تفهمه لروح العصر وأهمية العلوم الحديثة، وبسقوط الامبراطورية المغولية في القرن الثامن عشر ـ الذي يعتبر امتداداً لظاهرة ضعف الامبراطوريات الاقطاعية المركزية مثل الامبراطورية العثمانية أو الصينية ـ برزت فرصة تاريخية لترسيخ أقدام الوجود الغربي في الهند حيث استغلت القوى الأوروبية التخلف السائد في تلك الفترة لتجعل من وجودها ركيزة اقتصادية وتكنولوجية ذات أهداف سياسية وعسكرية وفقاً لمفهوم استراتيجي بمعطيات ذلك الوقت، وقد استطرد «البروفسور شاندرا» ليناقش نشأة الطوائف الهندية الرئيسية فيستعرض على سبيل المثال تاريخ «السيخ» وحروبهم في شمال الهند ثم يوضح تطور الوجود الثقافي شرقي الهند خصوصاً في إقليم البنغال الذي قدم للثقافة الهندية شخصيات تاريخية من أمثال «رابندرانات طاغور».

فإذا انتقلنا إلى القسمين الثالث والرابع فإنني أميل إلى اختيار ثلاث قضايا محورية تناولها الباحث كركائز للتغيير والتنمية في الهند الحديثة لكي أتناولها بالتعقيب في محاولة للمقارنة بالتاريخ السياسي الحديث للمنطقة العربية وهذه القضايا هي:

١ ـ أصول العلمانية في الفكر السياسي الهندي الحديث.

٢ ـ الاستقلال ووضوح الشخصية القومية الهندية.

٣ ـ عوامل التماسك في الاتحاد الهندي.

١ ـ أصول العلمانية في الفكر السياسي الهندي الحديث

يذكر البروفسور «شاندرا» في بحثه أنه بانسحاب القوات البريطانية من الهند عام ١٩٤٧ وقيام دولتين هما الهند وباكستان، رفض الساسة الهنود فكرة الأساس الديني لقيام الدولة، ثم أعلنت الجمهورية الهندية فيما بعد دولة (علمانية) ديمقراطية، مع حقوق متساوية للجميع دون اعتبار للجنس أو العقيدة أو الطبقة أو الدين، وهذا يبرز الشوط الذي قطعته الهند خلال السنوات الخمسين الأخيرة، وهي صيغة أملتها ضرورة إيجاد قضية قومية تلتقي حولها كل الأفكار والمذاهب والطبقات في بلد تتعدد فيه الديانات والطوائف، ويلعب التقسيم الطبقي الموروث دوراً مؤثراً في تشكيل الخريطة الاجتماعية وترتيب السلم الوظيفي، حتى داخل المهنة الواحدة يوجد ما يزيد على مائة مليون من المنبوذين (غير الملموسين) وهم العنصر الأساسي في الجماعات «المجدولَة» على حد تعبير الباحث. لذلك عني الدستور الهندي باعتبار العلمانية الصيغة الجامعة التي يرد بها على جميع القوى والاتجاهات في الهند، خصوصاً في ظروف فرض فيها العامل الديني الانقسام على شبه الجزيرة الهندية وظهرت للوجود دولة باكستان على أساس ديني بحت، ولكننا نجد، وكما ذكرنا من قبل، أن بذور العلمانية نبتت في التربة الهندية أثناء حكم السلاطين المغول فقد كنا في مواجهة وضع خاص، حيث الحكم الإسلامي لشعب أغلبيته غير مسلمة (هندوس ـ سيخ ـ بوذيون ـ مجوس... الخ). ولقد فطن بعض السلاطين المغول قبل غيرهم إلى هذه الحقيقة إلى حد أن بعضهم قد نحّى الدين جانباً في ممارسته لحكم البلاد، لذلك لا يدهشك إذا هبطت دلهي العاصمة الهندية الحالية لتجد أسماء «اورنزيب» و«لودي» و«أكبر» وغيرهم من سلاطين المغول المسلمين تحملها الشوارع والفنادق في الهند الحديثة.

ولا شك أن المزاج الهندي يتفاعل مع مفهوم العلمانية لأنه يجد فيها خلاصاً من أسباب الفرقة والانقسام التي مزقته عبر القرون حتى أن أداة الحكم في الجمهورية الهندية تستميل الأقليات بشكل واضح (الاحتفال الرسمي من جانب الدولة بالمولد النبوي الشريف يفوق الاحتفال بالمناسبة نفسها في بعض الدول

الإسلامية!!)، وتستند السلطة في الهند إلى الفلسفة العلمانية لترفع عصا غليظة ضد محاولات الأقليات الخروج على تقاليد الاتحاد الهندي أو تبني نزعات انفصالية، ولعله مما يثير التأمل لمراقب الحياة على مسرح الأحداث اليومية في الهند أن أغلبية المسلمين الذين بقوا في الهند (يزيد عددهم حالياً على ثمانين مليون هنديا مسلما)، سواء مضطرين أو راغبين، أصبحوا يقبلون عن قناعة ذلك المفهوم للعلمانية على اعتبار أنه لا يمس حرية معتقداتهم أو ممارساتهم لشعائر دينهم. ويبدو ذلك واضحاً أكثر في ولاية كشمير، حيث الأغلبية العظمى من المسلمين الذين يشعرون أن الاستقرار والديمقراطية يكفلان لهم رواج أعمالهم التجارية ونشاطهم تحت مظلة العلمانية التي يقبلها كل الأطراف المنضوية تحت لواء الاتحاد الهندي.

٢ ـ الاستقلال ووضوح الشخصية القومية الهندية

تمر الدول النامية بحقبة يمثل فيها الغزو الفكري والثقافي اداة خطيرة وجديدة للوجود الأجنبي تسعى إلى مسخ الشخصية القومية لكثير منها حتى أصبحت درجة صمود الشعوب لذاك النوع من الغزو الفكري والثقافي تحدد في الوقت ذاته درجة نقاء الاستقلال وسلامته، لأن طمس الهوية القومية للشعوب أصبح صورة مقنّعة يطل من ورائها نوع خبيث من الاستعمار الجديد في عالمنا المعاصر، ومن هذا المنطلق يتفوق الهنود على كثير من شعوب العالم الثالث، فقد أعطوا الاستقلال كل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية ونجحوا في الحفاظ على الهوية المتميزة حتى في المأكل والملبس وأنماط السلوك وأسلوب التصرف في الحياة اليومية، وإذا كان «البروفسور شاندرا» قد تجنب التأكيد على هذه الحقيقة في بحثه حتى لا يتهم بدرجة من «الشوفينية» أو الزهو القومي، إلا أنني وقد عايشت الحياة في الهند لعدة سنوات أستطيع أن أشير إلى هذه الحقيقة: فقد استطاع الهنود أن يفكروا تفكيراً هندياً، وأن يحققوا معدلات للنمو الاقتصادي وفقاً للمنطق الهندي، وأن يصلوا إلى درجة معقولة من التوازن في السياسة الخارجية انطلاقاً من روح الهند التي تجسدت لسنوات طويلة في المهاتما غاندي الذي بلغت حساسيته في الحفاظ على الاستقلال القومي والهوية الهندية إلى حد معاداة علوم الغرب وتطوره الصناعي. إن المفكر العربي «أبو الريحان البيروني» حين أتم كتابه ـ بعد زيارة طويلة للهند في القرن الحادي عشر ـ تحت عنوان (في تحقيق ما للهند من مقولة

مقبولة في العقل أو مرذولة) قد لمس هذه النقطة وقدّر أن الهنود لا يذوبون في شخصية الأمم الأخرى حتى ولو كانت أكثر تحضراً ورقياً. وإذا نظرنا حولنا وجدنا أن دولاً كثيرة في العالم الثالث ليس لها من الاستقلال إلا النشيد الوطني والعلم الجديد وعضوية المنظمات الدولية بينما مضمون الاستقلال لا أثر له تحت دعاوى استيراد التكنولوجيا والإفادة من الثورة العلمية، بينما تمكن الهنود من أن تصبح بلدهم دولة ذرية لها إسهامها الملموس في عالم الفضاء، إلى جانب تقدم صناعي يضعها في مصاف بعض الدول الأوروبية لسبب بسيط هو أنهم رغبوا في أن يكون المضمون كاملاً للاستقلال، والمحافظة تامة على الشخصية القومية، دون ذوبان أو تمييع للطابع الوطني الذي حافظت عليه عبر القرون.

٣ ـ عوامل التماسك في الاتحاد الهندي

اختلفت آراء المهتمين بشئون الهند حول العامل المؤثر في استمرار تماسك الجمهورية الهندية التي تتكون من عدد من الولايات التي تتباين مكوناتها الذاتية وتتباعد مواقعها الجغرافية. وتساءل الكثيرون ما هي القوة الخفية التي ضمنت لتلك الدولة درجة من الوحدة على امتداد السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة منذ الاستقلال على الرغم من بروز حركات انفصالية أو نزعات استقلالية في عدد من تلك الولايات، وفسّرها البعض بتقارب التاريخ الاجتماعي أو وحدة التراث الهندوسي، بينما استند البعض الآخر إلى درجة التقارب في حجم الثروة بين الولايات وعدم تميز بعضها بالثراء الواضح نتيجة اكتشافات معدنية فجائية مثلاً. فالمعاناة التاريخية للهنود قد جمعتهم في مواجهة ظروف متماثلة من حيث معدلات الدخول ومستويات المعيشة عبر القرون، وذهب فريق آخر من الباحثين إلى اكتشاف روح الهند الأصيلة وراء استمرار وحدة الدولة وتماسك أطرافها. «فالضرورة» هي الصيغة التي اكتشفها الهنود سبباً للاستمرار ومبرراً للبقاء، فقد رسخت قناعة لدى المواطن الهندي سواء في «كيرالا» أو «كشمير» أو «بيهار» أو «التمايل نادو» أو غيرها رغم تباعد المسافات واختلاف الشقاقات مؤداها أن انضواءه تحت لواء جمهورية الهند يكفل له موقعاً أكثر قوة من كونه مواطناً في ولايته سواء أمام العالم الخارجي أو الدول المجاورة أو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن هذه الصيغة تطرح درجة من النضوج القومي والاختيار الإرادي لدى الإنسان الهندي جعلته سابقاً لأقرانه من مواطني كثير من دول العالم الثالث.

هذه بعض السمات استوحيت قيمتها لدى استعراضي البحث الممتاز «للبروفسور شاندرا» ورأيت أن أتوسم فيها الأهمية باعتبارها محاور رئيسية في تكوين دولة الهند الحديثة بإسهامها الواضح في الدوائر السياسية المحيطة بها، سواء على المستوى الإقليمي في جنوب آسيا، أو القاريّ في آسيا كلها، أو المستوى السياسي الذي لعبت فيه الهند مع مصر ويوغوسلافيا ودولاً أخرى دوراً رائداً وهو ميدان عدم الانحياز، حين وازنت الهند المستقلة بين روحانية ومثالية المهاتما غاندي وواقعية وثقافة جواهر لال نهرو وجيلهما من ساسة الهند وقادتها، حتى تحقق للهنود - برغم كل المصاعب والتحديات - درجة من التماسك القومي يتطلع إليها عرب اليوم، وهم عاجزون عن صنع نمط مماثل أو بديل، برغم أن لديهم من مقومات الوحدة وعوامل التماسك ما يفوق ذلك الذي اعتمد عليه الهنود في إقامة دولتهم وإبراز كيانهم القومي وشخصيته المتميزة.

أنديرا.. والتجربة الهندية(*)

يمثل حادث أنديرا غاندي أحد المشاهد الدرامية العنيفة التي يحفل بها تاريخ الهند الحديث، وكانت الطلقات التي صرعتها هي تتمة لطلقات أخرى ترددت منذ شهور تحت قباب المعبد الذهبي في ولابة البنجاب حيث اقتحمت القوات الهندية أقدس معابد طائفة السيخ في محاولة لفرض سيطرة الحكومة المركزية وتكريس إرادة الوحدة في مواجهة نزعات الانفصال. وبرحيل أنديرا التلميذة المباشرة لغاندي الأب الروحي للأمة الهندية وابنة جواهر لال نهرو زعيم الهند الحديثة يسقط آخر معاقل الحرس القديم على مسرح الحياة السياسية في شبه القارة الهندية، فقد كانت بغير جدال واحدة من أبرز الشخصيات التاريخية في العالم وقد تكون آخرها في دولة الملايين الثمانمائة وكأننا قد تجاوزنا عصر الشخصيات التاريخية والزعامات الكبيرة إلى عصر تقبل فيه شعوب اليوم قيادات عملية ـ ولو لم بكن لها تاريخ سياسي متميز ـ قانعة بقدرتها على توجيه مسيرة التنمية وقيادة معركة البناء والتحديث في دولها بعد أن فرغت تلك الدول من مرحلة التحرر الوطني التي احتاجت خلالها إلى طراز خاص من الأسماء العظيمة ذات التأثير الجماهيرى الهائل، والقادرة بما لها من «كريزما» خاصة على حشد شعوبها نحو غابات النضال الوطني في مواجهة الفوى الأجنبية والصور التقليدية للاستعمار القديم ويمثل النموذج الهندي في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجربة عظيمة جديرة بالاهتمام والدراسة خصوصاً من شعوب العالم الثالث التي واجهت وتواجه ظروفاً موروثة وأوضاعاً قائمة تشابه إلى حد كبير تلك التحديات والمشكلات التي واجهها الهنود وتغلبوا على كثير منها، وتأتي القيمة الحقيقية للتجربة الهندية من ذلك التنوع الضخم والتعددبة الواضحة في حجم معطيات الحياة اليومية هناك حتى وصفها بعض المتخصصين بقولهم: «الهند متحف الزمان

(*) الأهرام ـ ٤ نوفمبر ١٩٨٤ (نشر المقال غداة اغتيال السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند).

والمكان» إذ إن مظاهر التكنولوجيا الحديثه تقف جنباً إلى جنب مع شواهد معركة التنمية وآثار قرون التخلف والتبعية..

وتأتي القيمة الحقيقية للتجربة الهندية من عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أولاً: إن حجم المشكلات والتحديات التي مرت بها التجربة الهندية تكاد تكون عينة شاملة تمثل كل العقبات التي عرفتها المجتمعات الفقيرة والمتخلفة كماً وكيفاً ففي الهند مشكلة سكانية ضخمة وتراث اجتماعي معقد يحوي قيماً بالية وأفكاراً متشابكة تمثل النسيج البشري للأمة الهندية إلى جانب ما يمكن أن نطلق عليه مشكلة الانسجام القومي أو التجانس الاجتماعي نتيجة وجود الطوائف المختلفة والديانات المتعددة واللغات المتباينة التي يحتويها إطار الدولة في الهند.

ثانياً: إن التاريخ السياسي للهند قد عبر خلال حقب متنوعة عرفت فيها الدولة الهندية ميلاد الثقافة الهندوكية، ثم دولة المغول الإسلامية التي سقطت مع بداية الوجود البريطاني الذي سيطر لعدة قرون على شبه القارة الهندية، ولا شك أن ذلك التتابع التاريخي يمثل الجذور والأصول للتزاوج الثقافي بين حضارات الهند، إذ تقف المعابد الهندوكية جنباً إلى جنب مع تاج محل ومئات العمائر الإسلامية، كما ترك البريطانيون نظاماً إدارياً طوره الهنود بحيث أصبح تنظيم الحياة اليومية لمئات الملايين أمراً ممكناً.

ثالثاً: إن الهنود قد أعطوا الاستقلال مفهومه الكامل ومضمونه الحقيقي بحيث لم يقتصر الاستقلال الوطني على جانبه السياسي بل امتد ليكون استقلالاً اقتصادياً يمكن به الاعتماد الحقيقي على الذات ويتحقق معه انتفاء الحاجة إلى الغير إلى جانب المحافظة على الطابع القومي ووضوح الهوية الثقافية للشعب الهندي داخل بلاده وخارجها..

رابعاً: إن النظام السياسي الهندي قد تمكن عبر مسيرة طويلة ـ قبل الاستقلال وبعده ـ من إرساء تقاليد سياسية راسخة تمتعت بدرجة من الثبات النسبي الذي حقق لتلك الدولة الاتحادية الكبرى قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي ـ برغم بعض مظاهر العنف الطائفي وأحداث الاغتيال السياسي ـ ازدهرت في ظله أكبر ديمقراطيات العالم الثالث على الإطلاق وهي التي سمحت بظهور نظام حزبي ما زال يمارس وجوده بفاعلية رغم كل المآخذ عليه، وفوق ذلك كله تمكن النظام

السياسي الهندي الحديث من تحديد دور المؤسسة العسكرية كقوة تحمي الأمن القومي وتحافظ على الشرعية الديمقراطية دون أن تتورط بدور متسلط في الحياة السياسية تحت إغراء الانقلابات العسكرية أو تأثير بريق السلطة وذلك في حد ذاته إنجاز عظيم لم تتمكن من تحقيقه معظم دول العالم الثالث، بما يؤكد بحق أن النظام السياسي الهندي قد نجح في إفراز أكبر ديمقراطية خارج العالم الغربي.

خامساً: إن توافر عنصري الجدية والاستمرار لدى الشعب الهندي والمناخ الديمقراطي المتميز قد أعطى التجربة الهندية فرصة نجاح على الصعيدين السياسي والاقتصادي ويكفي أن نتذكر أن السياسة الخارجية الهندية تستند إلى استراتيجية واضحة المعالم حققت قدراً ملحوظاً من التوازن في تعاملها بين الشرق والغرب مع الاحتفاظ بقدر كبير من مرونة الحركة وحرية القرار بل إن الدبلوماسية الهندية تعتبر بغير جدال واحدة من أكفأ أدوات السياسة الخارجية المعاصرة ويكفي أن نكتشف أن حكومة الهند قد أخطأت التقدير مرة واحدة منذ الاستقلال ولكن كان الثمن غالياً حين عبرت القوات الصينية الأراضي الهندية عام ١٩٦٢. كما أن الدبلوماسية الهندية قد برعت تاريخياً في إبراز المخاطر التي تهدد الأمن القومي الهندي كمبرر لمواصلة الاستعداد عسكرياً لخدمة الأهداف السياسية العليا وهو أمر برعت فيه دول معدودة في عالمنا المعاصر. أما على الصعيد الاقتصادي فإن الهند قد حققت نجاحات ملموسة في ثورتها الخضراء تكاد تصل بها إلى حد الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية إلى جانب أنها واحدة من الدول الصناعية العشر الأولى في العالم وهي فوق ذلك كله دولة ذرية منذ أكثر من عشر سنوات كما أن لها في عالم الفضاء انجازات معروفة. إنها باختصار قوة إقليمية كبرى ذات تأثير ضخم في جنوب آسيا بل وفي سياسات القارة كلها وحركة العالم الثالث التي نعبر عنها سياسياً بحركة عدم الانحياز.

التحدي الكبير . . الديمقراطية والاستقرار

إن الذي يعيش في الهند ويرقب الحياة السياسية فيها عن كثب من خلال منظور ثقافي يرد الظواهر إلى أصولها سوف يتذكر عبارة كتبها أبو الريحان البيروني في مقدمة كتابه: «في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، يقول البيروني المفكر العربي منذ قرابة ألف عام: ـ

(يجب أن نتصور أمام مقصودنا الأحوال التي لها يتعذر استشفاف أمور الهند، فإما أن يسهل بمعرفتها الأمر وإما أن يتمهد له العذر، وهو أن القطيعة تخفي ما تبديه الوصلة..)

إن متابعة أحوال الهند تثير التأمل وتعري بالتفكير، فالحل الهندي لمسألة المشاركة السياسية يتصدر انجازات الهند الحديثة، فإذا كان التحدي الكبير الذي يواجه الدول النامية هو ذلك الخيار بين الطريق الديمقراطي من جانب بما يعنيه من نظام حزبي وما يكفله من حريات عامة بين حكم الفرد أو الطبقة أو الحزب الواحد، من جانب آخر بما يرمز إليه غالباً من قمع للحرية ومصادرة للفكر بدعوى كفالة الاستقرار السياسي والتفرغ لمتطلبات التنمية على اعتبار أن الديمقراطية ترف لا تقدر عليه الدول النامية التي لا يجب أن تبدد طاقاتها في مناقشات البرلمان أو مظاهرات المحتجين أو إضرابات بعض فئات المجتمع، فإن التجربة الهندية قد تمكنت من مواجهة هذه القضية والإجابة عملياً عن ذلك الخيار وأثبتت أن الربط بين غياب الديمقراطية والاستقرار السياسي يمثل دعوى زائفة، أو هو كالحق الذي يراد به باطل، وأن المسألة تبدو كالحلقة المفرغة لا بد من كسرها في إحدى نقاطها حتى يمكن تجاوز آثارها والفكاك من الدوران فيها فريسة للديكتاتورية العسكرية أو حكم الفرد أو تسلط الأقلية، واكتشف الهنود أن الديمقراطية صيغة مطلوبة للاستقرار في دول العالم الثالث وأن بعض المظاهرات أو الإضرابات هي قنوات لازمة للتنفيس الذي يحمي المجتمعات النامية من الانفجارات الفجائية أو غضبة الجماهير بعد صمت طويل ومعاناة مكتومة.

الديمقراطية والسياسة الخارجية

إذا كانت السياسة الخارجية هي امتداد طبيعي للسياسة الداخلية وانعكاس لفلسفة النظام السياسي السائد فإن الديمقراطية الهندية قد تركت بصماتها على السياسة الخارجية لدولة الهند وقدمت لها عوناً واضحاً في مناسبات عديدة، كما أن الديمقراطية الهندية هي التي كفلت للسياسة الخارجية درجة من الدوام والاستمرارية ويكفي أن نتذكر هنا أنه حين وصلت المعارضة الهندية إلى الحكم في الفترة من ١٩٧٧ إلى بداية ١٩٨٠ لم تحدث تغييرات هامة أو ذات طابع جذري في التوجهات الأساسية لسياسة الهند الخارجية وذلك يعني أن الديمقراطية

قد تكفلت منذ البداية بصياغة خطوط عريضة للسياسة الخارجية الهندية تمتعت بدرجة من القبول العام لدى كل أطراف الحياة السياسية بأحزابها المختلفة، وذلك يؤكد أن اتساع قاعدة المشاركة في الحكم هو الذي يمثل صمام الأمن ضد التحولات المفاجئة في السياسة الخارجية وهو أمر متواتر الحدوث بين دول العالم الثالث حين تنتقل سياساتها الخارجية بمعدل يصل إلى مائة وثمانين درجة خلال فترات قصيرة من الزمن خضوعاً لرغبات حاكم فرد أو ديكتاتورية حزب أوحد يتسلط على المقدرات السياسية للدولة بعد انقضاض مفاجيء على السلطة أو نتيجة مغامرة عسكرية بلا خلفية أو هدف..

تلك هي الهند، شبه القارة، الدولة الكبرى في آسيا، والمؤثرة في السياسة الدولية من خلال دورها بين دول العالم الثالث والتي قادت مسيرتها الزعيمة الراحلة أنديرا غاندي رئيسة حركة عدم الانحياز في هذه الدورة والتي تحملت الأعباء الضخمة والمهام الثقيلة. وها هو القدر يدفع بحفيد نهرو «راجيف غاندي» إلى منصب عظيم لم يتطلع إليه ومهمة كبرى عزف طويلاً عنها...

ولا نجد مع رحيل زعيمة الهند أبلغ مما قاله أمير الشعراء منذ أكثر من نصف قرن..

سلام النيل يا غاندي وهذا الزهر من عندي

تطور الرؤية المصرية

للصراع العربي الإسرائيلي(*)!

حين أعلن الرئيس الراحل أنور السادات في خطابه أمام مجلس الشعب المصري أنه مستعد للذهاب إلى «آخر العالم» لكي يحول دون مزيد من إراقة دماء «أبنائه» معلناً بذلك أول إشارة لزيارته الشهيرة لإسرائيل منذ سنوات ظن، الكثيرون أن ثمة تحولاً مفاجئاً قد طرأ على دراما الأحداث في الشرق الأوسط، وبدا الأمر مثيراً للدهشة البالغة كما أن استيعاب الغالبية لطبيعة ذلك القرار الخطير بدا أمراً صعباً. إذ كيف يزور رئيس أكبر دولة عربية «عدو» أمته في قفزة هائلة فوق التاريخ الطويل والمشكلات المعقدة والمشاعر العميقة؟ وبدت الصورة وكأن الرئيس المصري قد بدأ مسلسل الأحداث من مشهده الأخير، ويجب أن نعترف هنا ـ برغم أية آراء أو تحفظات حول تلك الزيارة ـ أنها كانت حدثاً مدوياً على امتداد خريطة الدنيا، بل هي أكبر «صدمة كهربائية» أطلقها الرئيس الراحل طوال حكمه، ويمكن أن نسترجع آثارها في وقتها حينذاك:

ـ بدأ الرئيس المصري أمام العالم صانعاً للأحداث لا مجرد مستجيب لها، يتقاطر على عاصمته مئات الصحفيين والمراسلين وتسعى إليه الكاميرات لقد اختطف الأضواء وبدا كشخصية أسطورية يأتيها الإلهام، وترى المستقبل من زاوية جديدة. .

ـ لقد أذهلت المفاجأة الجميع حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وحين عكف الرئيس كارتر ـ في وقت الزيارة ـ على صلاة خاصة يدعو فيها للسلام

(*) الأهرام الاقتصادي ـ ١٩ نوفمبر ١٩٨٤ (ذكرى زيارة السادات للقدس).

في الشرق الأوسط، فلقد كان ذلك تعبيراً عن جو الدهشة والترقب الذي حل بالإدارة الأمريكية ذاتها..

ـ إنني أزعم رغم أن رد الفعل العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً كان هو الإدانة الفورية للزيارة إلا أنه كان هناك شعور غامض في الأعماق بأن تحولاً جذرياً قد بدأ وأن ارهاصات المستقبل توحي بأشياء مختلفة تماماً قد تسدل الستار عن الفصل الدامي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لقد أخفى العرب والفلسطينيون ترقبهم الحذر لنتائج الزيارة وكأن لسان حالهم يقول (أفلح إن صدق) فإن أخفقت خطوة الرئيس السادات فالهجوم في موضعه، وإن حققت ما يريدون فذلك أمر آخر وسوف يكون الحديث عن مصر الشقيقة الكبرى وصاحبة القرارات المصيرية والرؤية المبكرة هو الاعتذار العربي الجاهز في تلك الحالة!

جذور الرؤية..

إن العودة إلى أربعينات هذا القرن تبدو ضرورية لاستكشاف جذور الرؤية المصرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ توجد في تلك الفترة التي ظهر فيها الطابع الدامي لذلك الصراع أمور تستحق الدراسة وتغري بالتأمل ـ.

أ ـ تميزت النظرة المصرية إلى الأشقاء العرب قبل ثورة ١٩٥٢ بأنها نظرة لا ترتكز على بعد قومي واضح، بل اختلط مفهوم العروبة بالرابطة الإسلامية، ورأت زعامات كثيرة في تاريخ مصر الحديثة الدول العربية الشقيقة من خلال منظور إسلامي وتردد حديث حول مسألة الخلافة في عهد الملك فؤاد تجدد في عهد ابنه الملك فاروق، ووفقاً لذلك تشكلت نظرة المصريين للخطر الصهيوني في فلسطين باعتباره تهديداً له طابع ديني، ولعل ذلك يفسر مبادرة جماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة المبكرة في حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ تعبيراً عن الإحساس بالبعد الإسلامي قبل البعد العربي للمسألة الفلسطينية.

ب ـ رغم أن حزب الوفد ـ الذي كان تعبيراً عن التيار الأقوى في الحركة الوطنية المصرية ـ قد شارك في الأعمال التحضيرية لإنشاء جامعة الدول العربية إلا أن ذلك كان يعبر عن مفهوم عام لعلاقة بين مصر وجيرانها تختلط فيه مضامين غير واضحة ومتداخلة في الغالب ظهرت في تعبيرات مثل الإخوة الشرقيين أو الشعوب

الإسلامية أو الأشقاء العرب، وهنا يجب أن نتذكر أن حزب الوفد قد حصل على شهادة ميلاده من خلال الثورة الشعبية في ١٩١٩ والتي برز خلالها المعنى الواضح للأمة المصرية تمييزاً للعنصر الوطني عن غيره من العناصر الوافدة أو المتمصرة بالإقامة.

جـ ـ لقد تناولت بعض القيادات السياسية المصرية المسألة الفلسطينية من خلال منظور آخر بحكم الاحتكاك الاجتماعي والاقتصادي لشرائح من المجتمع المصري مع الجالية اليهودية في الأنشطة التجارية والدوائر المالية وتكونت لديها عقيدة أن مصر ليست طرفاً أصيلاً في النزاع القائم بين العرب واليهود في فلسطين، ولعل السياسي المصري الداهية إسماعيل صدقي واحد من أبرز شخصيات ذلك التيار الذي لم ير في المشكلة الفلسطينية خطراً على مصر بل تناولها من خلال مفهوم محدد لا يرى في أمن مصر القومي ما هو أبعد من حدودها الجغرافية.

د ـ يرجع الفضل إلى ثورة ١٩٥٢ وإلى زعامة جمال عبد الناصر بالتحديد في بلورة البعد القومي أمام المصريين وإعطاء تعبير العروبة مضمونه الكامل بحيث تجاوز إطار الوحدة الذي كان سائداً لدى المصري «وادي النيل» ليشمل الأرض العربية كلها من المحيط إلى الخليج، فلقد قدمت مصر عبد الناصر الثائر الوطني إلى أمته العربية ثم قدمته أمته العربية بالتالي كزعيم فومي إلى شعوب العالم التالت التي تحارب معارك التحرير ضد الاستعمار والتبعية الأجنبية.

. . . ونحن نسترجع هذه الخلفية التاريخية لسبب جوهري إذ إن الرئيس السادات حين بدأ يخطو طريقه نحو التسوية السلمية بعد زيارة القدس فإن الملايين المصرية التي باركت خطواته ـ بعد أربعة حروب كبرى وأكثر من مائة ألف شهيد وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة وأحوال معيشية معقدة ـ إن تلك الملايين بدأت تستعيد في ذاكرتها نظرة مصر قبل ١٩٥٢ إلى العالم العربي وتلوك قدراً كبيراً من أفكار الأربعينات دون اعتبار بالتطورات الهائلة على الساحة العربية والدولية على امتداد سنوات طويلة، ولقد دعمت المحاولات العربية لعزل مصر بعد (كامب ديفيد) ذلك التيار المصري الذي يتحدث عن تعارض بين المصلحة الوطنية المصرية والمصلحة القومبة العربية وينظر إلى مسألة الأمن القومي المصري نظرة قصيرة المدى ليس فيها فدر من الشمولية يصل إلى اكتشاف أن حروب مصر ضد

إسرائيل لم تكن دفاعاً عن الأمة العرب فقط ولكنها كانت أيضاً من أجل الأمن القومي المصري ذاته.

تطورات الصراع

من الأمور المثيرة للجدل حتى الآن مسألة تقييم استثمار مصر لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي يرى البعض أن اتفاقيتي فض الاشتباك والدور الأمريكي الذي مارسه كيسنجر فيهما تمثل مقدمة لإجهاض نصر أكتوبر باعتبارها أول حرب مع إسرائيل لا يهزم فيها العرب عسكرياً، وليس من شك في أن المسلك المصري في أعقاب ١٩٧٣ قد فتح شهية الولايات المتحدة الأمريكية لمشكلة الشرق الأوسط والتي كان قد تقرر أن يظل ملفها مغلقاً لسنوات أخرى، كما أن انفراد الدور الأمريكي بمراحل التسوية في السبعينات كان لا بد أن يمضي لصالح إسرائيل بحيث لا يستفيد العرب من ذلك النصر النسبي الذي تحقق لهم في ١٩٧٣ ولا بأس أيضاً أن يتم ذلك من خلال إحداث شرخ كبير في روح التضامن التي أحيتها تلك الحرب والتي تحقق فيها تنسيق ناجح بين «عرب القتال»، «وعرب الدعم».. ولنقفز هنا قليلاً فوق تفاصيل وتداعيات الموقف في الشرق الأوسط والأسباب التي ساقها الرئيس السادات لتبرير زيارته للقدس وتوقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد ثم معاهدة السلام حيث توجد نقطة جديرة بالإشارة إليها وهي أن الدول العربية رغم هجومها على سياسة مصر لم تقطع علاقاتها مع مصر بعد الزيارة ولا حتى بعد «كامب ديفيد» ولكن حدث ذلك بعد توقيع المعاهدة في ربيع ١٩٧٩ وذلك يفسر ما ذهبت إليه من أن العرب رغم معارضتهم للزيارة كانوا يأملون منها خيراً في أعماقهم.. وهنا نتوقف أمام دعاوى الرفض العربية التي رأت اتفاقيات «كامب ديفيد» ضرراً لحق بالقضية الفلسطينية ينسبون اليها كل التداعيات الأليمة في المنطقة. وهنا أيضاً أستطيع أن أزعم أن الضرر الذي أصاب المصلحة العربية العليا من اتفاقيات «كامب ديفيد» ذاتها لا يقارن بالضرر الناجم عن رد الفعل العربي لها، بمعنى أننا حتى لو سلمنا أن الاتفاقيات تنتقص من الحقوق الفلسطينية المشروعة وأن فيها تفريطاً ممن لا يملك في حق صاحب القضية الأصلي، فإن الانفعال العربي غير المحسوب، ورد الفعل الغاضب وغير المدروس، كانت لهما آثارهما العنيفة على مسار الأحداث إذ لم يتصرف العرب كأمة متحضرة واعية، كان يمكن أن تستفيد بما حدث في محاولة ذكية لتوزيع الأدوار العربية باعتبار أن

كامب ديفيد لا تزال دون الحد الأدنى للمطالب العربية، ولكن الذي حدث كان شيئاً آخر فقد أضعفت القطيعة العربية ضد مصر ـ والتي حرص الرفض العربي على إحكامها بينما لم ينجح في إحكامها ضد إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية ـ من دور المفاوض المصري بعد ذلك إذ بنى الرئيس السادات كل تصوراته على أساس العرب سوف يتبعونه بعد فترة وجيزة بينما لم يفعل العرب ذلك لأنهم لم يجدوا تشجيعاً كافياً من الجانب الإسرائيلي، والأخير بدوره لم يفعل ذلك لأنه رأى أن مصر تقف بدون أمتها العربية، وهكذا بدت الدائرة مغلقة إذ أوجد العرب أسباب ضعفهم بأيديهم وقدموا لإسرائيل فرصة ذهبية لتمضي في تحقيق ما تريد ضد الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني أيضاً..

الآثار على المستقبل

منذ قرب نهاية الستينات وأصوات عاقلة في مصر والوطن العربي تحذر من محاولات تحييد دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي أو على الأقل الحد من فاعليته لأن ذلك هو المدخل الضروري والوحيد لتحقيق أهداف السياسة الإسرائيلية التي تتفق مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لأن إخراج مصر من الساحة العربية يعني غياب القيادة التاريخية للأمة العربية في مرحلة دقيقة وصعبة بصورة أخلت بالتوازن في المنطقة وأضيف إليها أيضاً تورط العراق وهي دولة عربية ذات وزن كبير في حرب طويلة مع إيران، بحيث اقترنت الخلخلة الناجمة عن القطيعة العربية ـ المصرية باشتعال الحرب في الجناح الأيمن للوطن العربي وبذلك تواكبت العوامل التي وصلت بنا إلى ما نحن عليه..

ولست أهدف من ذلك إلى الإسهام في بث التشاؤم أو زرع اليأس فذلك أبعد ما يكون عن اقتناعي إذ أن تطورات الأحداث في العامين الأخيرين قد قدمت عناصر جديدة قد تتغير بها الصورة كثيراً.. لم تعد مصر كما أريد لها قوة محايدة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتغيرت نظرة العرب حتى عرب الرفض المتطرف لسياسة مصر التي استعادت قدراً كبيراً من توازنها وفاعليتها بحيث بدت القاهرة عاصمة للسياسة العربية من جديد..

لقد هدفت من هذا العرض الموجز لتطور الرؤية المصرية تجاه ما اصطلحنا على تسميته بمشكلة الشرق الأوسط أن أبرز الأهمية المحورية للدور المصري من

جانب وأهمية بل وحتمية التنسيق العربي ـ المصري من جانب آخر، فالسياسات دائماً ذات طبيعة متحركة ومرنة في خدمة أهداف عليا تتمتع بدرجة من الثبات النسبي لأن المبادىء قد لا تتغير ولكن السياسة متغيرة بالضرورة فالتطورات الدولية والمتغيرات الإقليمية في عصر «ثورة الاتصال» وحرب المعلومات تجعل السكون مسألة نظرية بحتة.. ونحن العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في كل ما حولنا وترشيد سياساتنا حتى نكون جزءاً من عالم العصر نتفاعل معه ونؤثر فيه ولا نتخلف عنه.

عبد الناصر في ذكرى ميلاده..(*)

(لو كان.. حيّاً!)

لو أنه كان حياً لكان في السابعة والستين من عمره تبدو عليه سمات الإرهاق ويرزح كاهله تحت وطأة السنين وكأن تجاعيد وجهه ترمز إلى المعارك العديدة التي خاضها، ولعل أكبر تلك التجاعيد قد زحف إلى ذلك الوجه مع الساعات الأولى من صبيحة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وهو توقيت بداية حادث الاغتيال المعنوي الذي تعرض له عبد الناصر وشعبه المصري وأمته العربية في نطاق مؤامرة محكمة التدبير فضلت التخلص من عبد الناصر الرمز والفكر دون القضاء على عبد الناصر الشخص والجسد.

ومنذ رحيله وعلى امتداد خمسة عشر عاماً حدثت تغييرات جوهرية في مصر وعلى الساحة العربية والمستوى الدولي وانتقلت بعض المواقف السياسية إلى أكثر من مائة وثمانين درجة في الاتجاه الآخر وتبدلت الخريطة الاجتماعية المصرية وطفت على السطح قوى جديدة تمارس تأثيراً ملحوظاً في حياة الشعب الذي أراد له عبد الناصر ـ سواء نجح في مسعاه أو أخفق ـ الاستقلال السياسي والاقتصادي ومستوى المعيشة الأفضل والعدالة الاجتماعية بين أبنائه.

وكثيراً ما طاف بي خاطر ملح متسائلاً لو أن الرجل قد امتد به الأجل ـ ولكل أجل كتاب ـ ليشهد هذه التحولات العظمى والتغييرات الجوهرية على الساحتين المصرية والعربية ماذا كان يمكن أن يكون موقفه منها وتقييمه لها خصوصاً في السنوات العشر الأخيرة التي شهدت بداية ما نطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي في الداخل والنهج المصري الجديد لإدارة الصراع مع إسرائيل

(*) الأهرام الاقتصادي ـ ١٤ يناير ١٩٨٥.

على النحو الذي تم منذ زيارة الرئيس السادات للقدس حتى توقيع معاهدة السلام بين البلدين مروراً باتفاقيات كامب ديفيد وحتى يكون التصور عاقلاً وعلمياً فلا بد أن يكون لحرب أكتوبر وعبور القوات المسلحة المصرية لقناة السويس واجتياحها لخط بارليف لا بد أن يكون لهذه المعركة مكانها في التقييم حتى ترتبط الأسباب بالنتائج وندرك أن التطورات التي حدثت بعد رحيل عبد الناصر مرتبطة بالآثار السياسية لذلك النصر العسكري ـ بغض النظر عن سلامة استثمارنا له ـ الذي كان مبرراً كافياً للخروج من الإطار السياسي والعسكري لهزيمة ١٩٦٧.

التوجه السياسي بعد النكسة

والواقع أن المتابعين ليوميات الحكم الناصري سوف يكتشفون أن فترة حكمه من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ـ الواقعة بين محاولة الاغتيال المعنوي والوفاة الحقيقية ـ تمثل أكثر سنوات حكم عبد الناصر مراجعة للذات ومتابعة للأخطاء وتصحيحاً للأوضاع بدءاً من حسم الصراع على السلطة في مواجهة مجموعة المشير عامر ومروراً بتطهير أجهزة الأمن والمخابرات وصولاً إلى بيان ٣٠ مارس استجابة لغضبة الشباب المصري الذي بدأ يكتشف حجم الهزيمة ويبحث في أسبابها ويطلب محاسبة الظروف ومحاكمة المواقف التي مهدت لتلك الهزيمة.

وهنا تثور عدة ملاحظات حول التوجه السياسي لعبد الناصر في تلك الفترة إذ يرى البعض أن إرهاصات التحول كانت قد طرأت على سياسة مصر الخارجية قبيل وفاته ويقدمون لذلك ببعض الشواهد منها:

أ ـ لقد كان انشغال عبد الناصر بآثار الهزيمة والاستعداد للمعركة المرتقبة سبباً لانصرافه النسبي عن قضايا العمل الداخلي فلقد كان عبد الناصر يتابع الموقف العسكري بنفسه يوماً بيوم سواء باجتماعات يحضرها أو زيارات ميدانية يحرص على القيام بها مما جعل قبضته تبدو أقل احكاماً على مجريات الأمور في الحياة اليومية للشعب المصري والتي أصبحت في يد مجموعة من أهل الثقة من معاونيه.

ب ـ لقد كان عبد الناصر يعاني من سياسة التسويف والإرجاء من الجانب السوفييتي فيما يتصل بتزويد الجيش المصري بمعدات عسكرية تسمح بمواجهة

متكافئة مع إسرائيل التي كان يمرح طيرانها في سماء مصر المكشوفة مفضلاً ضرب الأهداف المدنية في محاولة لتحطيم الجزء الباقي من إرادة الشعب المصري وتقويض معنوياته وقد كان لمعاناة عبد الناصر مع السوفييت - وهي نقطة أفاض السادات كثيراً في استعراضها - أثر في تفكيره في الخيارات السياسية المطروحة وشعوره بأن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في إمكانية تحقيق التسوية باعتبارها المصدر الرئيسي لدعم إسرائيل عسكرياً وسياسياً.

ولقد وجه الرئيس عبد الناصر حديثه إلى الرئيس الأمريكي نيكسون في خطاب عام في منتصف ١٩٧٠ طالباً منه نظرة أمريكية عادلة لما يجري في المنطقة وكان ذلك في حد ذاته تحولاً لافتاً فقد تحولت لغة الغضب إلى لغة التفاهم والرغبة في الاتصال المباشر وهو أمر لم يتجاهله عبد الناصر من قبل، فهو الذي حاول أن يبعث بنائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن قبل بدء العمليات العسكرية في صبيحة الخامس من يونيو ١٩٦٧.

إن قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز قبيل وفاته يعد مسألة خلافية تتباين حول تقييمها الآراء والتحليلات فهناك من يرون في قبوله للمبادرة تحولاً في موقفه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتعبيراً عن حالة الضيق من السياسة السوفيتية وإدراكاً منه بأن الولايات المتحدة هي التي تملك أداة الضغط على إسرائيل والقادرة على إغرائها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بينما يرى آخرون أن قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز كانت خطوة تكتيكية أراد بها كسب الوقت لبناء حائط الصواريخ على امتداد قناة السويس ليضع حداً لعربدة الطيران الإسرائيلي في سماء مصر وليقدم الحماية الكافية لقواته إذا قامت بتنفيذ خطة العبور ولا شك أن أصحاب هذا الرأي لديهم حجة أقوى من أصحاب الرأي الأول على الرغم من أن بعض العرب قد هاجموا عبد الناصر بسبب قبوله لمبادرة روجرز في حينها وجاهر بانتقاده الكثير من الفلسطينيين واعتبروها وقوعاً في الشرك الأمريكي إلى حد أن عبد الناصر اتخذ قراراً بإيقاف إذاعة فلسطين من القاهرة حتى كانت عودة الأمور إلى مجراها حين خاض عبد الناصر آخر معاركه من أجل فلسطين بتدخله لإيقاف نزيف الدم في مذبحة سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ وهي التي لقي ربه في أعقابها.

حـ - وتحاول كثير من الكتابات الغربية جاهدة تأكيد روايات عديدة عن

اتصالات ربطت حركة الضباط الأحرار بالولايات المتحدة الأمريكية وروايات أخرى عن اتصالات بين عبد الناصر شخصياً وبعض الشخصيات الأمريكية بل والإسرائيلية، ولقد جادلني أستاذ شهير للعلوم السياسية ـ من جامعة لندن تخصص في دراسات الشرق الأوسط كان في زياة للقاهرة مؤخراً ـ حول الوثائق الأمريكية التي بدأت تظهر في الأعوام الأخيرة ـ وفقاً لقاعدة الحظر لثلاثين عاماً ـ وفيها إيماءات واضحة حول تلك العلاقات التي حاول مايلز كوبلاند إبرازها في كتابه لعبة الأمم ولكن بصورة مشوشة تتناسب مع شخصيته المعروفة والحقيقة أنني أرى في كل هذه الاتهامات إن صدقت نقطة لعبد الناصر وليست عليه لأن ذلك معناه أن ذلك الثائر الشاب كان يملك من الرؤية السياسية ما أتاح له التعرف على وجهات نظر وردود فعل أكبر قوة في العالم الغربي صاحبة التأثير على سلطة الاحتلال البريطاني الذي كان يمثل قضية الساعة في ذلك الوقت ولعلنا نذكر أيضاً أن أيزنهاور هو الذي أمر إسرائيل بعد ذلك بسنوات قليلة بالانسحاب من سيناء في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، كذلك فهناك نقطة جوهرية يجب أن تكون واضحة وهي أن الاتصالات السياسية حتى ولو كانت سرية أمر مشروع وهي شيء يختلف عن العمالة التي تقوم على اتصالات مشبوهة علنية أو سرية وتعني استقطاب فرد أو مجموعة لخدمة أهداف سياسية أجنبية على حساب المصلحة الوطنية في مقابل مصلحة شخصية يحققها العملاء ثمناً لترديهم في مستنقع بلا قرار.

الأخطار

ولعل الأمر بالنسبة لعبد الناصر يقف على النقيض تماماً فمفتاح شخصيته كان دائماً هو أنه ثائر وطني لا يرضى بالمساومة ولا يقبل أنصاف الحلول إلى جانب حساسية مفرطة لكرامة شعبه وآمال أمته، كما أن عبد الناصر كان دارساً واعياً للتاريخ لذلك كانت رؤيته السياسية في كثير من المواقف تعبيراً عن مشاعر كامنة في أعماق الجماهير ويكفي هنا تدليلاً قراره بتأميم قناة السويس من حيث توقيت إعلانه وظروف اتخاذه وآثاره السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى المصري والعربي، بل إن حرب ١٩٥٦ تعتبر حتى من وجهة نظر كثير من المؤرخين الغربيين النهاية الحقيقية للاستعمار القديم بصوره التقليدية وهي التي فتحت الأبواب أمام الدول الصغيرة للفكاك من قبضة القوى الاستعمارية الكبرى

فكان عبد الناصر في تاريخ العالم الثالث علامة بارزة تجاوزت حدود مصر والأمة العربية إلى شعوب أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولست أقصر حديثي عن عبد الناصر في ذكرى ميلاده على إيجابياته بمنطق العاطفة والانتماء لتجربته في فترة من أخصب فترات تاريخنا القومي كله، ولكنني لا أنكر في الوقت ذاته أخطاء نظامه وأبرزها قصور قنوات التعبير الديمقراطية في عهده والانشغال في معارك كثيرة على جبهات عديدة في وقت واحد بما استنزف طاقات الدولة والشعب وترك آثاراً لا نزال نعاني منها حتى اليوم سواء في مجال الإنتاج أو على صعيد الخدمات أو بالنسبة للمرافق العامة بل إنني أضيف إلى سنوات الناصرية سلبية أساسية تتصل بالتهاون في مواجهة المشكلة السكانية إذ أن عبد الناصر ونظامه بسبب زحام الأحداث والانخراط في مواجهات دائمة إلى جانب الإحساس بقيمة الوزن السكاني لمصر وسط أمتها العربية بما يعطيها ثقلاً خاصاً بسبب كل ذلك لم يعط عبد الناصر المشكلة السكانية قيمتها الحقيقية في الخمسينات والستينات حين كان الحل أكثر سهولة وكانت المواجهة أكثر إمكانية فأوزان الشعوب وأقدار الأمم تقاس بالكيف المنتج لا بالكم المستهلك.

بقيت نقطة هامة لا بد من التعرض لها في هذا المقام وهي أن أولئك الذين ينتقون من ملف سنوات عبد الناصر ما يريدون إبرازاً لسلبياتها وإغفالاً لإيجابياتها إنما يرتكبون حماقة ضد أنفسهم وجريمة ضد التاريخ فملف عبد الناصر لا بد أن نتناوله بصورة كلية ومتكاملة حتى يتحقق قدر من الموضوعية لمن أراد أن يخوض تجربة التقييم العادل لفترة من أهم فترات تاريخنا الحديث وأكثرها تأثيراً في مستقبل أجيالنا القادمة ولقد شهدت سنوات ما بعد رحيل عبد الناصر حملة محمومة ومسمومة في بعض الأحيان حولت كل إنجازاته إلى أخطاء وصورت انتصاراته وكأنها هزائم فحتى السد العالي الذي خاضت من أجله مصر أعظم معاركها تحول في نظرهم إلى كارثة تهدد مستقبلنا حتى كانت سنوات الجفاف الإفريقي أبلغ رد على دعواهم حيث كفل مخزون المياه في بحيرة (ناصر) إبعاد مصر عن دائرة الخطر الذي تعرضت له شعوب مجاورة. ولم تسلم ذمة عبد الناصر من حملات التشكيك والافتراء في محاولة للنيل من الرجل بضربه تحت الحزام حيث تمثل الذمة المالية لحكام مصر مدخلاً هاماً لتقييمهم فالشعب المصري حساس لطهارة يد الحاكم باعتبارها مؤشراً أساسياً لشعبيته، فلو أن عبد

الناصر كان حياً اليوم يرقب الأحداث من قلب العاصمة لرأى ميدان التحرير حيث يجري العمل في مترو الإنفاق في مواجهة مع مشكلة المواصلات في القاهرة التي تحاول اللحاق بمدن نهاية القرن العشرين، وسوف يسمع نداء الباعة عن صحيفة الوفد التي يمثل حزبها قيادة المعارضة السياسية في البرلمان المصري بعد غياب امتد ثلاثين عاماً وسوف يعلم أن لإسرائيل سفيراً بالقاهرة بعد أن استردت مصر ترابها الوطني في سيناء وسوف يدهشه عدد السيارات في الشوارع وكثرة الشركات التي جاء بها عصر الانفتاح وسوف يتساءل عن تفسير انكماش الثقافة في بلدنا رغم ازدهار المد الديمقراطي بينما انتعشت الثقافة بشقيها الأدبي والفني في الستينات رغم ما يقال عن غياب الديمقراطية في عهده وسوف يتأكد أن العدالة الاجتماعية التي حاول العمل لتحقيقها لا تزال أملاً دونه أشواط طويلة ومحاولات جادة حتى تستعيد الخريطة الاجتماعية توازنها المفقود.

الديمقراطية والعالم الثالث

(النموذج المصري)(*)

إنني أتحدث هنا عما أؤمن به شخصياً، وما أقوله لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر رسمية، فلست أدعي أنني أتحدث بحكم موقعى أو أعكس رأى مؤسسة الرئاسة.

موضوعنا يهم العالم الثالث بشكل خاص حيث مصر والوطن العربي جزء منه، خطورة الموضوع وأهميته ليست في حاجة إلى تدليل وهو موضوع شائك أيضاً لأنه يتطرق إلى النظم السياسية القائمة بشيء من التحليل والفحص.

وأوجه التشابه بين دول العالم الثالث كثيرة فهي دول خضعت لسيطرة أجنبية واستعمار خارجي، كذلك فمستوى المعيشة فيها منخفض والدخل الفردي محدود بوجه عام ـ هذا إن افترضنا سلامة التوزيع ـ كما أن الدخل القومي محدود بحكم الاستنزاف الذي تعرضت له والتخلف التكنولوجي الذي عانت منه.

ويمثل الميراث الاجتماعي جنباً إلى جنب مع المشكلة الاقتصادية ذلك الفارق الرهيب بين مستوى حياة المواطن في العالم الثالث ومواطن الدول المتقدمة.

الديمقراطية واحدة من أهم قضايا العالم الثالث، البعض يرى أنها ترف لا تقدر عليه ظروف الدول النامية وربما كانت عبئاً عليها ومن الأجدى لشعوبها أن

(*) عن محاضرة بنادي هيئة تدريس جامعة القاهرة ١٣ مارس ١٩٨٦(يلاحظ أن كل المحاضرات العامة والمشاركة في الندوات كانت حديثاً مرتجلاً لا يعتمد على نص مكتوب يعقبه حوار مفتوح ومناقشة حرة وما هو منشور منها هو ملخص لتفريغ شرائط تسجيلها متضمنا حديث المؤلف).

تعيش تحت نظام مركزى قادر على توجيه تلك الشعوب ودعاة هذه النظرة يتحدثون عن الديكتاتور المصلح ويضربون المثل بأن كثيراً من الديكتاتوريات قد حققت معدلات نمو أكبر وتقدم أفضل بكثير من دول أخرى اتخذت الطريق الديمقراطي مسلكاً لها، وسبيلاً نحو مستقبلها.

وقضية أخرى مطروحة هي: أيهما أجدى ديكتاتورية مع استقرار، أم ديمقراطية مع اضطرابات؟ وبشكل آخر: هل نشترى الاستقرار ونضحى بالحرية؟ أم نشتري الحرية ونضحي بالاستقرار؟

إن غياب الديمقراطية يؤدي إلى استقرار وقتي غير محكوم بالعوامل الطبيعية له وهو نوع من السكون أو الثورة الخامدة. لذلك فإن الحديث عن الاستقرار هنا إنما يمثل حججاً زائفة يراد بها خداع الجماهير في دول العالم الثالث.

وهناك أيضاً من يوجهون لشعوب العالم الثالث طعنة أخرى هي أن الديمقراطية تؤدي إلى ضعف هيبة الحكومات بمعنى أن قبضة الحكومة تضعف وأن بناء الدولة ككل يبدو مهزوزاً، وربما تتضح هذه المقولة في مصر حيث يقول البعض إن هيبة الحكومة الآن قد تراجعت عن مكانتها في الستينات أو السبعينات بسبب تزايد المد الديموقراطي!

ولكن لكل عصر خصائصه والحقيقة أن قبضة الحاكم تقل في وجود الديمقراطية، وذلك لأن القانون يسود، وقدرة الحاكم على القرار السياسي المنفرد والمفاجأة السياسية تصبح ضعيفة، وربما يتحدث البعض عن هيبة النظام في عصر عبد الناصر، ولكن جاءت تلك الهيبة من كون عبد الناصر تمتع بشعبية ساحقة حتى ظن أنه لم يكن في حاجة إلى الديمقراطية وأن شعبيته هي بمثابة استفتاء يومي على حكمه فتصور هو ـ خطأ أو صواباً ـ أن هذا يغنيه عن تنشيط مؤسسات الحكم فهو يرى أنه يعبر عن مصالح الأغلبية ويتصرف بنبض الجماهير فالتفويض والتأييد اللذين أعطاهما الشارع المصري لعبد الناصر لم يحدثا لحاكم آخر في تاريخنا الحديث.

هناك من يرون أن البطل القومي لا يحتاج إلى الحكم الديمقراطي إذ أن المهم هو ظهور البطل القومي لكي يعبر عن المصلحة الوطنية العليا، ولذلك فإن

البطل القومي صاحب الشعبية الكاسحة يتصور نفسه في غنى عن الديمقراطية التي تبدو أنها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها ويصدر قراراته السياسية متصوراً أنه يعبر عن الأغلبية التي تؤيده.

وهناك بين كتاب وأساتذة النظرية السياسية من يعتقدون أن العسكريين في الحكم يكونون ذوي حساسية تجاه قضية الديمقراطية، والقضية صعبة إذ أن العقلية العسكرية قائمة على مفهوم سيطرة الأقدمية المطلقة وعلى أن الأدنى ينفذ تعليمات الأعلى فالديمقراطية لدى أصحاب هذا الرأى غير مرتبطة عموماً بالشخصية العسكرية ولكن هناك من يرى أن بعض الأجيال العسكرية جرت لها عملية تسييس، ولذلك من الصعب الحديث عنهم باعتبارهم من العسكريين فقط.

عبد الناصر ـ مثلاً ـ من الصعب القول إنه عسكري على الرغم من أنه خدم في الجيش قبل الثورة ثلاثة عشر عاماً ولكنه كان يتنفس سياسة طوال النهار، السادات لم يلبس «البدلة الكاكي» سوى سنة ونصف سنة تقريباً في حياته العسكرية كلها، وتمرس في كل أشكال الحياة المدنية ولكن يبقى السؤال: هل تستطيع المؤسسات العسكرية أن تقيم الديمقراطية أم لا؟ الشواهد في العالم الثالث تؤكد أن الإجابة ليست سهلة.. في الهند مثلاً ـ قرر الجيش طواعية وباختياره أن يبتعد عن السياسة ويكتفي بحماية الأمن القومي في الداخل والخارج حتى أن وزير الدفاع يكون شخصية مدنية مثلما حدث في عدد من الدول المتقدمة. وهناك من يقول أيضاً إنه كلما كان عدد السكان ضخماً تصبح الديمقراطية اختياراً صعباً... ولكن الهند شبة قارة وفيها أكثر من ثمانمائة مليون نسمة ومع ذلك استطاعوا فعل شيء مختلف ومثير.

ولكن يبقى أن بعض الأنظمة العسكرية في العالم الثالث لم تبد حتى الآن موقفاً معقولاً تجاه الديمقراطية وعند الحديث عن المنطقة العربية هناك بعض الكتابات التي تقول إن الدول الإسلامية النامية في معظمها أقل أخذاً بالديمقراطية على الرغم من أن الدين الإسلامي هو الدين الوحيد الذي قدم نظرية إسلامية كاملة في الشورى.

وربما يكون السبب أن المواطن في هذه الدول يرى أن الدين يقدم بديلاً عن الديمقراطية، على الطريقة الغربية.. ويقولون في ذات الوقت إنه من الصعب

العثور على نموذج إسلامي للديمقراطية وفقاً للنموذج الغربي، هل السبب في ذلك المسلمون أنفسهم واعتزازهم بالهوية الروحية لهم؟ أم أن الدين الإسلامي لديه الشورى التي تقدم حلاً لمشكلة الحكم، ثم إلى أي مدى أسهمت الثورة الإيرانية في رسم هذه الصورة؟؟

إنها كلها قضايا مطروحة للمناقشة من الصعب إعطاء إجابات لها. الإنصاف لا بد أن يدفعنا للحديث عن بعض معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مثل الأمية وانخفاض مستوى التعليم ونقص الثقافة، وما يمكن أن نطلق عليه الأمية السياسية.

إنها أمور خطيرة في تأثيرها على الديمقراطية، أيضاً ربما ينظر إلى الحديث في السياسة على أنه نوع من الترف والثرثرة وكلام الصالونات، ولا تأثير له في النهاية، ويبدو أن كلام عبد الناصر عن موقف المثقفين منه كان له ما يبرره، كذلك فإنه من الصعب الحديث عن الديمقراطية في مجتمع فيه سيد ومسود!

ومن عوائق الديمقراطية دور المؤسسات العسكرية وتطلعاتها غداة الاستقلال والرغبة في القفز إلى السلطة.. نحن نجد أن المؤسسة العسكرية في كثير من بلدان العالم الثالث تفرض سيطرتها وتقدم نفسها بديلاً عن النظام الديمقراطي.

أيضاً الذين يحيطون بالحاكم لهم دور وكانت المجموعة المدنية التي أحاطت بعبد الناصر متميزة نسبياً، لأنه كانت لديه حاسة خاصة في اختيار الناس، ولكن الغريب أنهم على الرغم من كونهم صفوة مثقفين فإنهم نافقوه، وكان عبد الناصر مستمعاً جيداً يحب أن يتعلم ولكن المثقفين نافقوه بسبب الإحساس بالدونية تجاهه.

إن هناك امتحاناً صعباً للديمقراطية وهو عندما تحدث الفوضى، في هذه الحالة يصبح العسكريون هم الملاذ الذي تلجأ إليه الدولة ومصر ـ كمثال ـ كانت مضطرة إلى اللجوء للقوات المسلحة في مواجهة أحداث الأمن المركزي التي وقعت مؤخراً.

هل الوضع الآن في مصر والحديث عنه يبدو مثل السير على الأشواك ومصر فيها تجربة ديمقراطية مبكرة، وفي مرحلة ما قبل يوليو ١٩٥٢ ممارسات معقولة

جداً، إنني أشعر بالأسف لأننا لم نستطع تطوير هذه التجربة رغم سلبياتها، أعتقد أن ثوار يوليو لم تكن لديهم قدرة على إحداث تزاوج بين الوفد حزب الأغلبية وبين الثوار فكانت هذه نكبة فعليقة. إن الفترة قبل ١٩٥٢ لم تكن ظلاماً كلها بل فيها ومضات سياسية وتطور ديمقراطي أما عبد الناصر فقد كان أكثر من ٩٠٪ من الشعب يؤمنون به حتى هزيمة ١٩٦٧، لذلك فزعامته حالة خاصة تنقضي بوفاته، كما أن السنوات من ٦٧ وحتى ١٩٧٠ كانت سنوات مراجعة في حياة عبد الناصر للكثير من أفكاره وتصحيحاً للعديد من أخطائه ولأنه بطل قومي قبلت الناس منه ـ خطأً أو صواباً ـ ما لم تقبله من غيره.

الرئيس السادات كان شريكاً في تجربة عبد الناصر من بدايتها إلى نهايتها، شريكاً صامتاً إنما هذا يدل على أنه واع بمدلولات التجربة، وأنا أزعم أن السادات أكثر حاكم في تاريخ مصر منذ محمد علي كان يعرف ماذا يريد، وتتسق أفكاره تماماً مع ما يسعى اليه وتؤكد قراراته وضوح الرؤية لديه، لقد كان منذ الأربعينات شخصية لافتة للغاية، يشعر معها الإنسان بعيداً عن المفاهيم السياسية، بالإعجاب على المستوى الشخصي عن علاقته بالألمان ثم علاقته بالملك والحرس الحديدي، والضباط الأحرار في الوقت نفسه فقد كان يرى المصلحة الوطنية من وجهة نظره الخاصة فهو مدرسة خاصة في الشغب السياسي الوطني. أنا أزعم أن السادات كان أكثر حكام مصر انفراداً بالرأي بمنطق قرارات الصدمات الكهربائية. عبد الناصر كان يستمع أحياناً للآخرين، ويأخذ برأي كثير من المستشارين وكان يستمع إلى الإذاعات ويقرأ التقارير المقدمة إليه، ويناقش معاونيه في قراراته دون التزام منه بالأخذ بها وتجربة السادات الديمقراطية تتلخص في أنه كان يحاول أن يفتح الباب لكنه كان متردداً ـ لأنه جاء بعد سنوات طويلة من الانغلاق والقبضة القوية. فالديمقراطية عنده جاءت بكثير من التحفظ ووضع فيها كثيراً من المحاذير والنهاية كانت نهاية مأساوية، لم يتحمل الجدل السياسي والانتقادات الموجهة إليه وانتهت بأحداث ١٩٨١ وحادث اغتياله الدرامي، إذاً حاكما مصر السابقان، وهما عبد الناصر والسادات، أحدهما لم يزعم الديمقراطية ولم يطبقها، والثاني زعم الديمقراطية وحاولها.. ولكن في الحالتين لم تكن بالشكل المطلوب... صحيح أن السادات سمح بقيام المنابر والأحزاب وصدور صحفها ولكن كان يصادر بعضها.

إن هناك قدراً كبيراً من أشكال ممارسة الديمقراطية متاح الآن، وأنا أحياناً أقرأ مقالات كثيرة لم يكن من الممكن أن تمر منذ سنوات مضت.

فبينما كانت لعبد الناصر الإنجازات القومية الضخمة حاول السادات أن يطلق الحريات وقاد معركتى الحرب والسلام، أما مصداقية مبارك التي تبقى له في ضمير التاريخ فسوف تتحدد بحجم الديمقراطية الحقيقية التي تتحقق في عهده.

الديمقراطية والاستقرار السياسي(*)

اليوم هو الرابع من فبراير وهو يوم له مذاق خاص في تاريخ مصر الحديث. . . ففي مثل هذا اليوم منذ سبعة وأربعين عاماً حدث وضع معكوس للغاية يعبر عن المناخ السياسي والديمقراطية القائمة.

فالديمقراطية تأتى بالدبابات البريطانية ورئيس حزب الأغلبية (الوفد) يفرض على الملك في ظروف الحرب العالمية الثانية في وقت كان الحلفاء فيه يتقهقرون أمام قوات النازي، فكان لا بد لهم من حكومات تحقق الاستقرار ولو نسبياً في أنحاء الامبراطورية البريطانية، وكنا أمام وضع غريب للغاية فحكومة الأغلبية تأتي مفروضة بقوة السلاح. . ولكن ذلك لا ينفي أن الوضع قبل ١٩٥٢ قد شهد قدراً من الإيجابيات على صعيد العمل السياسي والحزبي فكان هناك انطباع بأن هناك نمطاً قابلاً للتغيير والتطوير ليصبح ذا شكل حديث في وقت لم تكن الديمقراطية فيه ذات وجود في العالم الثالث.

وجاءت ثورة ١٩٥٢ وبقدر ما هي علامة تحول هامة للواقع المصري بكل أشكاله إلا أنها كانت أيضاً بمثابة انقطاع للتطور الديمقراطي، إن الخلط الذي يقع في الذهن بأن مظاهر الديمقراطية يمكن أن تعوق عملية البناء أو تؤثر على الاستقرار خاصة في مراحل التحول الاجتماعي هو أمر خطير إذ إن هناك فرقاً كبيراً بين الاستقرار والسكون، فالاستقرار يعتمد على مرتكزات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى نوع من التوازن يسمح للقوى الاجتماعية أن تشعر في يقينها أنه ليس من صالحها مجتمعة أو منفردة أن يحدث التغيير، وبعض النظم ترى أن السكون مظهر للاستقرار ولكن السكون لا يشمل بالضرورة عناصر الاستقرار وإنما

(*) من محاضرة بمركز الدراسات السياسية كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ٤ فبراير ١٩٨٩.

هو تعبير عن اتفاق ضمني على إرجاء ساعة التغيير إما لظروف معينة أو رضاء بوضع معين نتيجة عدم الإحساس بضمان المستقبل، فالسكون قد يخفي تحت الرماد نيراناً قابلة للاشتعال في أي وقت.

إننا عندما نتحدث عن الديمقراطية إنما نضحي بالوضع الجامد أو «الاستاتيكي» وليس بعناصر الاستقرار الحقيقية، فلا استقرار دائم في غياب الديمقراطية، كما أن الديمقراطية ستؤدي في النهاية إلى الاستقرار، وما حدث مع ثورة يوليو أن هناك ظروفاً داخلية وخارجية دفعت إلى حدوث انقطاع حقيقي لمسيرة الحياة السياسية، وقد تغيرت الرؤية إلى حد واضح في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠، ثم شهدت الحياة السياسية بعد ذلك تغييراً في اتجاه الديمقراطية وساد قدر من السكون السياسي أشبه بحالة الاستقرار إلى أن وقعت أحداث أكتوبر ١٩٨١ التي كشفت عن محاولات التيار الديني المتطرف تغيير شكل السلطة والمجتمع.

وإذا وجدنا بعض مظاهر التوتر هنا أو هناك فيجب أن ينظر إليها في إطار حدوث تطور ديمقراطي يتم على مستوى الواقع، والديمقراطية يجب أن تقبل كاملة فهي غير قابلة للتجزئة، وقضية التطرف ـ على سبيل المثال ـ قضية قديمة من معطيات فترة العشرينات والثلاثينات، ولقد تصورنا في السنوات الأخيرة أن قدراً من المصالحة قد يؤتى ثماره، وأن العنف بين السلطة وتيارات التطرف يفتح حلقة من العنف المتبادل، والآن يتجه الرأي إلى أن يترك هامشاً للتعبير يسمح للأغلبية الصامتة أن تحدد موقفها من هذه التيارات، أي لا يجب أن نعتمد دائماً على إجراءات لمواجهة التطرف في المدى القصير، وإنما أن يتم على المدى الطويل معالجة الوضع الناجم عن التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ذلك التطرف.

المفهوم المعاصر للانتماء القومي(*)

إن لموضوع الانتماء أهمية ومكانة خاصة لدى المصريين، خاصة في تلك المرحلة من تاريخ الوطن، فهو لا شك من أكثر الموضوعات حساسية ودقة في تاريخ مصر الحديث... واليوم نسمع من يقول إن الإحساس بالانتماء لديه لم يعد كما كان من قبل، وأن الشعور بالانتماء لديه لم تعد له أصوله وجذوره التي تعودها المصري على امتداد تاريخه... وقد يكون في الأمر كثير من الصحة، فمصر بلد ذات طابع خاص، لا نقولها فخراً لأننا مصريون ولكن كل الشواهد من حولنا تؤكد أن الشخصية المصرية بحكم التاريخ والجغرافيا وبحكم الزمان والمكان، ذات خصائص متميزة تجعل لها سمة خاصة بين شعوب الأرض كلها.. يكفي أن يتحدث واحد منا لأجنبي ويدرك الأخير أنه مصري، وسوف يتداعى إلى ذهنه على الفور ذلك التاريخ العريق الطويل لهذا البلد، الذي يعتبر حجر الزاوية الحقيقية لتاريخ الحضارة الإنسانية كلها.

وهذ في رأيي أيضاً هو مشكلة من جانب آخر فحين يرث المرء تاريخاً عريقاً واسماً كبيراً تكون محاولة تقييمه أصعب من غيره، ويكون النقد عليه أشد ويكون الانتقاد له أكثر قوة... لأن المقارنة بين الماضي والحاضر تثير في شعور الآخرين إحساساً بفجوة حدثت لا يدركون تعليلاً لوجودها، هذا هو الامر إلى حد كبير بالنسبة للمصريين، فالتاريخ المصري له جاذبية خاصة للغاية لشعوب الأرض كلها.

إن التعددية في المزاج المصري هي التي تجعل تفسير الانتماء متعدداً ومتشابكاً... لأن هذا التعدد ما بين الفرعونية والإسلامية والعروبة والإفريقية

(*) من محاضرة بنادي هيئة التدريس بجامعة القاهرة ٢٩/٣/١٩٨٩.

يجعل مسألة الانتماء صعبة التحديد، فهل مصر فرعونية بحكم التاريخ أم إفريقية بحكم الجغرافيا أو إسلامية بحكم المكانة الدينية الروحية أم هي عربية بمنطق اللغة والثقافة أم أنها كما نادى المتأثرون بالحضارة الغربية تنتمي إلى حوض البحر المتوسط قبل كل هؤلاء؟

فأين مصر من كل تلك الخصائص؟ إن مصر هي كل أولئك جميعاً، فهي إسلامية عربية إفريقية بحر متوسطية ولها دورها السياسي المؤثر في المنطقة لأنها فرعونية مسلمة عربية ثقافياً وتنتمي لأفريقيا جغرافياً وحوض البحر المتوسط حضارياً، فهذا المزاج جعل مفهوم الانتماء متشابكاً.

وقد تأثر انتماء المصري الوطني إلى حد كبير بالسلطة الحاكمة، فقد كانت علاقة المصريين بالسلطة تمر بأزمة ثقة منذ عهد الفراعنة... وقد عاش المصري عبر قرون طويلة في موقف المتفرج الذي لا يشارك فيما يجري حوله لفترات طويلة ولكن ينتقده بحسه الساخر وبعبقريته الموروثة... لذلك كان طبيعياً أن تتعاقب على مصر دول حكمتها، بعضها مؤهل لذلك، وبعضها غير مؤهل بالمرة، ولكنه المصري الساخر عبر تاريخه الطويل الذي يشعر أن انتماءه للأرض وليس للحكم وهذا هو جوهر الموضوع.. العامل الديني مثلاً كان هدف الحكم الملكي حتى الأربعينات فسعى لإحياء الخلافة في مصر الإسلامية، بهدف تكريس معنى الشرعية للحكم باعتبار مصر وريثاً طبيعياً للدولة العثمانية. وبسقوط الدولة العثمانية رأى قطاع كبير من العالم الإسلامي أن مصر هي المؤهلة لحمل لواء الخلافة، باعتبار أن الأسرة العلوية ذات تاريخ مناوىء للخلافة العثمانية من ناحية، ولوجود الأزهر الشريف من ناحية أخرى، ولعب بعض مشايخ الأزهر دوراً مؤثراً في الترويج لزعامة فاروق الدينية والذي وقف إماماً للملوك والرؤساء العرب في مسجد أنشاص في الأربعينات في إشارة ذات مغزى تتسق مع جهود إحياء الخلافة في مصر. وبمجيء عبد الناصر شعر أن مشاركة الإخوان المسلمين له في الحكم مستحيلة، لأن التيار الإسلامي غير مساوم، ومن هنا كان انفراد عبد الناصر بالحكم مع إعلان العامل القومي لا الديني، وكانت اتجاهاته علمانية ولكن بدرجة أقل من أتاتورك ومن هنا نشأت المقارنة بينهما وإن لم يقف عبد الناصر موقفاً معادياً من الإسلام إلا إذا اعتبرنا موقفه من الإخوان المسلمين مرتين في عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥ عدائياً للتيار الإسلامي بالمعنى السياسي. ولقد انطلق عبد الناصر

حاكماً علمانياً يعلي الجانب القومي على الجانب الديني بشكل حاد وحاسم بعد نكسة ١٩٦٧، ويشعر الناس أن أمراً ما قد حدث، وأن الهزيمة ليست إلا عقوبة إلهية. . لقد شعر المواطن المصري البسيط بهذا نتيجة لعدم الاهتمام بالجانب الديني بل إن مستشاري الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أشاروا عليه بأن يكون أول ظهوره بعد النكسة في مناسبة دينية، فالحاجة كانت ماسة للغاية للعودة إلى الضمير الديني من جديد، فالتعلق بالأديان هو بالضرورة تعلق بالفضائل، ولقد نما التيار الديني عن طريق السلطة في السبعينات وبدأ قطاع كبير من المصريين يدرك أن هويته إسلامية.

إن إحساس المصري بالانتماء إلى وطنه يبدو أنه في حاجة إلى التفكير والتأمل، وكل ما نعاني منه الآن من مشكلات يعود في الحقيقة إلى أن إحساسنا بالانتماء لا يزال ناقصاً، وأن شعورنا بالالتصاق بالوطن لا يزال شعوراً غامضاً إلى حد كبير. . ولكن ما هو السبب الحقيقي فيما وصلنا إليه؟ السبب واضح وهو التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحنا نعاني منها، والشعور في كثير من الأحيان أن الأمور تجري على غير ما يريد الفرد عبر العقود الأربعة والخمسة الأخيرة على نحو ترك لدى المصري إحساساً مريراً بأنه ليس طرفاً في اللعبة السياسية ويتجلى ذلك واضحاً في عدم المشاركة في الانتخابات النيابية وغيرها والشعور بدور المتفرج وليس أبداً دور المشارك وهو أمر يمثل مصدر الخطر الحقيقى على الديمقراطية ومستقبلها في مصر.

ملاحظات حول الحياة العامة فى مصر(*)

«اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية»، ولا أشعر عندما أخاطب زملائي من أساتذة جامعة المنصورة بأي غربة بل بالسعادة الكاملة، وثقتي أن الحوار سيكون بناءً يمد جسوراً من التفاهم الخلاق.

إن مفهوم الحياة العامة هو نقيض مفهوم الحياة الخاصة، وأعتبر أن تعبير العمل العام أو الحياة السياسية يعتبر وافداً على العلوم السياسية، ولم يظهر إلا في عهد الدولة الحديثة ويشمل هؤلاء الذين يتصدون للعمل العام، ومصر نظراً لدور الدين فيها، فقد كان علماء الأزهر الشريف هم رجال العمل العام لقرون عديدة.

إن الشروط الواجب توافرها في الرجل العام هى:

١ ـ القدوة بالمعنى الشرقي أو المصري لها، فنظرة المواطن العادي للشخصية العامة التي تتصدى للعمل العام تريدها أن تكون خالية من العيوب والنواقص لا تحيط بها شبهات تؤثر على عمله العام وحياته السياسية.

٢ ـ فكرة الالتحام أو التواجد في الشارع. . . فهناك شكل من أشكال العمل العام قد لا تشعر بها الجماهير وتعتبرها ثرثرة صالونات، وكذلك الندوات أو الكتابة في الصحف، فهذه الأشياء لا تحرك الجماهير بالضرورة وقد لا تثير اهتمامها.

٣ ـ الاستجابة لتيار الرأي العام، فلا يمكن أن يكون رجل الحياة العامة نبتاً شيطانياً ثم نطلق عليه أنه قيادة، فالحوار الحقيقي يبدأ من سفح الهرم ومن قواعد الجماهير التي لا تشعر إلا بارتفاع الأسعار ومشاكلها اليومية. . . وهم يعتبرون أن الحوار بين المثقفين نوع من الترف الفكري لأن ضغوط الحياة تجعلهم يفكرون في مصاعبها الطاحنة قبل كل شيء.

(*) من محاضرة بنادي هيئة التدريس بجامعة المنصورة ١٤ مايو ١٩٨٩.

إن مصر ليست إحدى الدول الهامشية، وقد تكون دولة كبرى في الإطار الإقليمي، ولكنها دولة مهمة في الإطار الدولي والتعامل مع مشكلات جماهيرها اليومية والحياتية هو ترمومتر العلاقة بين النظام، أي نظام والجماهير.

وللأسف الإحساس بالانتماء محدود جداً، وهذه ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل، والمواطن المصري قد لا يعنيه النجاحات الباهرة في السياسة الخارجية بقدر ما تهمه مشكلاته اليومية الحياتية، وهذه لب المشكلة وكان هذا واضحاً في عهد عبد الناصر الذي اهتم بالقومية العربية ودعم حركة التحرر الوطني، كذلك السادات الذي اهتم بعلاقات طيبة مع الغرب وإزالة آثار العدوان وتغيير الحالة الاقتصادية.

والمشاكل التي يجب أن يتصدى لها الرجل العام نحددها في الآتي:

١ ـ مشكلة التطرف الذي يقود إلى العنف السياسي.

٢ ـ المشكلة الاقتصادية وجوهرها الانفجار السكاني..

المشكلة الأولى أن هناك تياراً دينياً متطرفاً يلجأ إلى العنف ويعادي السلطة، ليست المشكلة من الذي بدأ ومن المسئول، الخطير أن هناك تياراً يعاني اغتراباً عن المجتمع ورفضاً لكل ما فيه وتكفيراً للجميع، وأول من سيتأثر بهذا العنف هو التيار الإسلامي المستنير ذاته والذي عرفناه في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، لا أعرف كيف يسمح بتقدم هذا التيار المتطرف؟ أو من المسئول عن هذه الإساءة للإسلام؟ لقد كان حسن البنا نموذجاً باهراً في التعامل وصاحب قدرة عالية على العرض والآن أصبح التعامل بالعنف والإرهاب!

نعم الإسلام دين ودنيا وهو فقه ومعاملات، ولكن الإسلام هو الذي يدعونا أيضاً إلى التفكير فالاجتهاد والقياس من معالم الفقه الإسلامي الذي لا يمكن أن يطالب أحداً بالعنف، ولا يمكن أن تطبق الشريعة الإسلامية بين يوم وليلة، هناك تجارب عديدة نعرفها جيداً أجهضت بسبب التعجل في التطبيق، إن المتطرفين في الجامعات المختلفة نسبتهم تفوق بكثير نسبتهم في جامعة الأزهر، لماذا؟.. لأن الوعي الديني لطلبة الأزهر أكثر من غيرهم بحكم طبيعة دراستهم.. هل تتصورون أنه أثناء وجودي في أحد نوادي هيئة التدريس الجامعية أن يخرج من يهتف أثناء الندوة «الله أكبر وتسقط الأوبرا» «الله أكبر وتسقط أصنام الأقصر»إلى هذا الحد

وصلت خطورة مثل هذا التيار، فآثار الأقصر مرَّ عليها كل حكام المسلمين وخلفائهم ولم يمسها أحد، ولم يذكر أحد أنها أصنام، وتاريخ الإسلام هو تاريخ فنون وعلوم وآداب حيث غصَّت قصور الخلفاء والولاة بالشعراء والمفكرين والفنانين عبر التاريخ الإسلامي كله.

المشكلة الثانية هي المشكلة الاقتصادية، إن مصر ليست أفقر دول العالم ولكن المشكلة أن مصر لها نمط خاص تتداخل فيه عوامل اجتماعية استهلاكية وسلوكية، منها أنماط الحياة اليومية، وهناك شكلان لمواجهة المشكلة إما أن تتدخل الدولة بإجراءات حاسمة أو تترك الأمور تجري في أعنتها حتى تتحقق الاستفادة من الاستقرار والديمقراطية حيث ثبت أن التصدي بالإجراءات لا يعلم الشعوب.. ولعل مشكلة الانفجار السكاني أحد أسباب المشكلة الاقتصادية، فحجم الأسرة مسألة تتعلق برفاهية الإنسان، وهي في النهاية عبء ثقيل على المجتمع، وكان هناك في زمن عبد الناصر من يشير إلى أننا دولة كبرى بعدد سكانها، وعموماً ليس بالكم وحده تقاس مقدرات الشعوب إنما الكيف مهم، فلا فائدة من خمسة وخمسين مليوناً مصابين بالبلهارسيا ويتلقون تعليماً متدنياً وتبلغ الأمية أكثر من خمسين بالمائة بينهم قد يكون عشرون مليوناً أفضل منهم، لقد زدنا في عهد الرئيس مبارك عدداً يوازي عدد سكان دول الخليج كلها!

هناك تصورات لتنظيم الأسرة وتحديد عددها أو توزيع السكان بشكل أمثل وتأهيل هذا الكم وهناك رأي واضح للفقهاء يرى أن ضبط النسل للضرورة ليس محرماً. وهكذا لا بد لكل من يتصدى للحياة العامة في مصر، أن يدرك أن مشكلات مصر غير تقليدية والحلول يجب أن تكون وفقاً لذلك غير تقليدية أيضاً في بلد ذي طبيعة خاصة كمصر، فهي بلد عريق مع معاناته من الفقر، هي بلد النيل الخالد وسكانها يحتلون فقط أربعة في المائة من مساحة أرضها.. إن علينا أن نعيد النظر في كل معطيات حياتنا الاقتصادية وظروفنا السياسية لأن مشكلاتنا ناجمة من سوء السياسات وسلبية المواطنين وعزوف الأغلبية عن المشاركة في الحياة العامة.

مصر والعالم العربي.. الحاضر والمستقبل(*)

من الطبيعي أن يأتي لقاؤنا اليوم حول هموم مصر وصلاتها بعالمها العربي الذي أصبحت جزءاً منه منذ الفتح الإسلامي. . .

عروبة مصر اكتملت بدخول اللغة العربية حتى في صلوات الكنيسة القبطية بعد اكثر من قرنين من الفتح العربي، ولعلكم تعلمون أن اتجاه العرب نحو فتح مصر اعترته في التاريخ الإسلامي مناقشات طويلة على عهد الرسول ﷺ وعلى عهد خليفته الأول أبي بكر الصديق حيث كان هناك شعور بالمهابة والتقدير لهذا البلد الذي تطل أهراماته من فجر التاريخ وكأنما تقول للدنيا من حولها إن هنا حجر الزاوية في حضارة الإنسان. ولم يقبل إلا الخليفة عمر بن الخطاب بعد إلحاح من عمرو بن العاص، فتح هذا القطر النهري ذي الوضع الخاص على خريطة العالم في هذه المنطقة. . يمثل الفتح الإسلامي تاريخياً ما يمكن أن نسميه «عروبة مصر» وإن كانت البداية الحقيقية هي العصر الفاطمي حيث تحولت الأغلبية من المصريين إلى الدين الإسلامي نتيجة ظروف معينة تتصل بحكم الدولة الفاطمية نفسها، ويوم قبل أقباط مصر أن تكون الصلوات في الكنيسة القبطية باللغة العربية كان ذلك هو الإيذان الحقيقي باكتمال عروبة مصر تماماً. . . من هذه البداية نستطيع أن نتصور أن هذه التعددية والتميز والتفرد في شخصية مصر قد جعلت لها دائماً وضعاً خاصاً متميزاً بين دول المنطقة. . فالعالم مشدود بجاذبية خاصة تجاه تاريخ مصر. . . وربما كان من الأجانب من يعرفون تاريخ مصر القديم أكثر مما نعرفه، حيث توجد نظرة خاصة لمصر تمتزج فيها عوامل متداخلة، ووضع اليد على هذه العوامل هو مفتاح العلاقة بين مصر والعالم العربي.

(*) من حديث للمؤلف أمام ندوة بمكتبة مصر الجديدة ـ ١٨ اكتوبر ١٩٩٠.

إن نظرة الدولة العربية إلى مصر تاريخياً هي نظرة الأصغر إلى الأكبر، ونظرة الأصغر إلى الأكبر في كثير من الأحيان يعتريها شعور متناقض تمتزج فيه علاقة الحب ببعض التوتر، وهي علاقة متميزة أوجدت نوعاً من الحساسية القومية تاريخياً.. وهذا موجود في كل كتب التاريخ الاجتماعي عن مواقف الآخرين تجاه مصر.. لقد توقف الكثيرون بإعجاب شديد أمام حضارتنا وعكست لديه كثيراً من الإحساس بالعجز أمام هذا البلد الكبير العريق.. من هذه التركيبة التاريخية وانطلاقاً منها يمكن تفسير مواقف دول المنطقة تجاه مصر.. وبالتالي رد فعل مصر تجاه هذه الدول.. لا أريد أن أخوض في جدل يسوقنا إلى ما لم نأت من أجله الليلة، ولكن كل ما أريد أن أقوله إن مصر فيها من التعددية ما لم يكن متاحاً لكثير من دول العالم، فمصر عربية بالثقافة، ومسلمة بالدين وفي كل جانب من جوانب شخصية مصر نجد لها دوراً ريادياً، فبالنسبة للعروبة هي حافظة الثقافة العربية والتراث العربي، الذي جعلت منه - بعد حضارات أخرى - تراكماً إضافياً عليها، بالنسبة للإسلام دور مصر تجاهه معروف من حيث الحفاظ على اللغة وعلوم الشريعة والفقه لقرون طويلة على امتداد الزمان، كما أن لمصر عمقاً إفريقياً بدءاً من حوض نهر النيل وامتداداً إلى جنوب القارة الأم.. أيضاً في كتابات كثير من المثقفين المحدثين يعتبرون مصر دولة بحر متوسطية من مصطفى كامل، ومروراً بأحمد لطفي السيد حتى طه حسين وغيرهم من السياسيين والمفكرين المصريين حيث تبلور لديهم شعور بأن مصر تنتمي إلى حوض البحر المتوسط وأنها دولة يجب أن تنتسب لجنوب أوروبا حضارياً.. وأعطانا هذا نوعاً من التميز في مرحلة معينة من العشرينات والثلاثينات... فكل الكتابات تنبض بإحساس الزهو الوطني حيث شخصية مصر الفريدة وخصوصيتها وتميزها عن باقي المنطقة في ذلك الوقت، وكان دور المثقفين المصريين دوراً معروفاً، وتأثيرها على الثقافة العربية غير منكور وقام الأزهر برسالته الدائمة في التنوير ومارس الإسلام من مصر دوره في جمع الكلمة وتوحيد الأمة. حيث كان أئمة عصر النهضة المصرية ودعاة التنوير والإصلاح من خريجي الأزهر، بدءاً من رفاعة الطهطاوي، إلى علي مبارك ثم محمد عبده وسعد زغلول وغيرهم، فدور الدين في مصر كان دائماً دوراً كما أريد له أن يكون دافعاً للتقدم، وليس عودة إلى الوراء فقد كنا «نتقدم بالإسلام ولا نتراجع به» فالإسلام كان يسبق كل النظم المطروحة.

ولسوف نشهد أن المشروعين الكبيرين في تاريخ مصر الحديثة للامتداد خارج حدودها وهما المشروع التوسعي لمحمد علي، والمشروع القومي لجمال عبد الناصر، كلاهما ضُرب لأسباب متشابهة تماماً، فالمشروع التوسعي لمحمد علي ـ رغم أنه لم يكن مصرياً ـ بطموحه ومواجهته للدولة العثمانية ورغبته في الخروج عليها، وهو الذي استطاع أن يضرب بسنابك خيله مناطق واسعة من الشام والجزيرة العربية، وفي هضبة الأناضول ذاتها. . وامتد سلطانه إلى منابع النيل وشرق إفريقيا وسواحل البحر الأحمر. . فعلى أولئك الذين يتحدثون عن الخرائط القديمة نقول لهم لو عدنا إلى خريطة محمد علي لطالبنا بنصف إفريقيا ومعظم العالم العربي. . . فعلى الذين يتيهون بالماضي القريب نقول لهم إننا أكثر قدرة على أن نتيه به دائماً. . .

أما مشروع جمال عبد الناصر فهو مشروع قومي اعتمد على دعوة قومية، اعتمد على الشارع العربي أكثر من اعتماده على الحكومات والجيوش، وسوف نجد أيضاً أنه على الرغم من أننا نعتبر فترة جمال عبد الناصر، هي فترة شرعية ثورية والذين يعادون عبد الناصر يسمونها فترة الشغب السياسي، ومع ذلك دعونا نتأمل أقصى تجاوزات عبد الناصر العربية ماذا كان حجمها. . وذلك حتى نستطيع أن نقدر دور مصر الدائم وهو احترام الشرعية والدفاع عن الحقوق العربية دون انتظار المقابل.

وسوف أطرح ثلاثة نماذج فقط لمواقف عبد الناصر القومية: ـ

أولاً: دوره مع السودان في بداية الخمسينات حين كان استقلال السودان اختياراً مطروحاً من ضمن اختيارات أخرى وعندما وجد عبد الناصر تنامياً «للشعور القومي السوداني» ووجد أن بعض القادة المحسوبين على القاهرة بدا لديهم نوع من التحول في اتجاهات أخرى. مضى هو يدعم استقلال السودان وتم ذلك في أول يناير ١٩٥٦ وقد يرى البعض أن ذلك كان جزءاً من الصراع السياسي بين عبد الناصر ومحمد نجيب في ذلك الوقت وقد يكون هذا جائزاً ولكن في النهاية نقول لقد كان بيده أن يتمسك بالشرعية التي تقول «ملك مصر والسودان» وأن ذلك شكل دستوري للوحدة يمكن الاستمرار به. . وكان هناك مؤيدون كثيرون لذلك ولكنه لم يفرض رأي مصر حتى في مرحلة الشغب السياسي أو مرحلة الشرعية الثورية على بلد آخر خلافاً لما يريدن.

النموذج الثاني هو نموذج الوحدة مع سوريا حيث كانت الدولة واحدة دستورياً ولديه الحق الكامل يوم الانفصال أن يعيد دولة الوحدة بالقوة إلى ما كانت عليه ولكنه رفض ذلك أيضاً وتراجع عنه..

النموذج الثالث هو توجه القوات المصرية لدعم الثورة اليمنية من الناحيتين الاجتماعية والحضارية، هذا عمل من الأعمال التي يجب أن تسجل لمصر وليس عليها، مقارنة بما حدث في الخليج، فمصر اتجهت إلى هناك ودفعت من ميزانيتها وأعطت من رصيد ذهبها، وضحت بدماء أبنائها، من أجل رسالة التنوير القومي ودعم الثورة اليمنية لنقل شعبها إلى حياة العصر.

إذن هذه هي مصر... مصر بتكوينها وتكوين شخصيتها حضارياً، شخصية غير متآمرة والكل يعرف ذلك، وربما كان الكل يستفيد من ذلك، إنك حين تشعر أن الأخ الأكبر يرتفع عن الصغائر ولا يعبأ كثيراً بالتصرفات غير اللائقة، سوف تستغل ذلك أحياناً في التجاوز... وهذا ما يحدث تجاه مصر! الكل يعرف أنها بحكم كيانها وتاريخها وحجمها ووزنها في المنطقة، هي دولة غير متآمرة لا يوجد في التاريخ المصري الحديث شكل من أشكال التآمر في المنطقة، بالعكس لو تآمرت مصر لما كان لها هذه المصداقية التي هي في أعماق كل عربي، وحتى صورتنا التي في أذهان العالم مختلفة، فصورة مصر وسط العالم العربي هي صورة خاصة في ذهن الغربي والشرقي على حد سواء، فهي صورة لا تقف في المصاف نفسه مع الدول الأخرى ولكنها تتميز بالنضوج الحضاري والوضوح السياسي.

هذا الحديث ليس استطراداً في الشيفونية أو حب الوطن والتعالي على الآخرين، ولكن هذا رأي يأتي حتى من غير المصريين، لقد أردت من هذه المقدمة أن أبين أن الدور المحوري لمصر عبر التاريخ، دور استند على مبادىء ثابتة حتى في أكثر فترات التاريخ المصري قلقاً، وأكثرها اضطراباً، وفي فترة الشرعية الثورية التي لم يكن للقانون فيها الغلبة، سنجد أن مصر لم تتجاوز حدودها المرسومة تاريخياً، لأن هذا هو قدرها في المنطقة ودورها التاريخي الذي لا تحيد عنه.

إن الشخصية المصرية غير المتآمرة، غير الغادرة، حكمت علاقتها بالدول الأخرى في المنطقة حديثاً بعدة عوامل: -

أولاً: ـ طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، سوف نجد أن نظرة العرب إلى مصر بعد عام ١٩٤٨ قد تغيرت بشكل كبير، وبدأت الحاجة إلى الأمن والحماية ولم تقصر مصر في ذلك، وخاضت الحروب الأربعة المعروفة، وكان من نتائجها ما تعلمون ما بين هزيمة وانتصار، ولكن انتقلت بها مصر من دولة يعتبر معدل الدخل الفردي القومي فيها من أعلى معدلاته في العالم العربي، لكي تصبح من أقل الدول الأربعة في ذلك بسبب دفاعها عن قضايا قومية، ولم تشأ فيها مصر بمنطق التآمر الذي ترفضه أن تحقق مكاسب إقليمية على حساب الآخرين.

ثانياً: ـ ظهور الثروة النفطية من العوامل التي حكمت علاقة مصر بالعالم العربي، لقد انقلبت الموازين وتحولت مصر من دولة مانحة على امتداد نصف القرن السابق على ظهور النفط، إلى دولة أصبحت اقتصادياً في ظروف صعبة مع تزايد السكان ووطأة الحروب وتفاوت المستوى الاجتماعي في العالم العربي بشكل لافت، ومما جعل المصري يشعر بالفارق أن العالم أصبح مفتوحاً وأن الانتقال من مصر وإليها أصبح في سهولة ويسر.

ثالثاً: ـ الثقافة والفن: وهما العامل الثالث الذي حدد علاقة مصر بالمنطقة العربية ولا يجب أبداً الإقلال من هذا العامل، لأنه من الأساسيات، التي تتمتع بها مصر، وتنفرد بها، وسوف تظل تنفرد.. لأن دور مصر في ميدان التعليم بدأ يتقلص حيث فتحت الجامعات أبوابها في كل الدول العربية ولم تعد الصورة كما كانت إذ إن أولئك الذين تعلموا في مصر والذين كان لديهم ولاء شخصي لها سوف ينقرض دورهم خلال عشرة أو عشرين سنة، وسوف تسقط هذه الرابطة التاريخية وعلينا أن نبحث من الآن عن البدائل وهي الثقافة والفن لأن الروح المصرية هي التعبير الدقيق، والصيغة المعقولة لدى العرب جميعاً، لنموذج الشخصية المقبولة ثقافياً وفنياً.. التركيز على هذا العامل هام جداً، تصدير الثقافة والفن، ولعلكم تذكرون أنه في سنوات القطيعة مع العالم العربي، وتخفيض العلاقات الدبلوماسية، ونقل الجامعة العربية من مقرها الأصلي بالقاهرة، كانت الصلة الوحيدة بيننا وبين العرب هي الصلة الثقافية ولم تستطع الحكومات في بعض الدول العربية إلغاء المسلسلات التلفزيونية المصرية بدعوى قطع العلاقات معنا، وخرج المتظاهرون في بعض شوارع العواصم العربية ضد تلك القطيعة فهذه هي الاداة المؤثرة، وهي اداة ليست سهلة، فطن إليها الفرنسيون قبلنا واعتبروا

ثقافتهم جسراً ممتداً بينهم وبين العالم الناطق بالفرنسية، يجب أن يكون لمصر هامش مرن للحركة الثقافية في العالم العربي لا يتأثر بالهزات السياسية، ويبقى دائماً مؤثراً في هذه المنطقة، وهو دور مطلوب دائماً، فمصر هي مستودع العنصر البشرى المتميز وكذلك حجم مصر السكاني من حيث الكم والكيف، إذا أردت طبيباً أو مهندساً أو معلماً تجد عشرات الآلاف والمصري في أي مكان موال للقمة العيش ليس متآمراً، وليس غادراً، وليس منكراً للجميل، فهو بطبيعته عنصر إيجابي للتعامل مع العالم العربي، والعرب يعلمون ذلك جميعاً فيه مهما كانت النوايا أو التصرفات.

ونتحدث الآن في مستقبل العلاقات المصرية ـ العربية . .

لا يمكن أن نتحدث في مستقبل هذه العلاقات دون أن نشعر بكثير من الفزع من ذلك الحادث غير العادي الذي وقع في الثاني من أغسطس هذا العام (١٩٩٠)، الشارع العربي منقسم على نفسه انقساماً لا نظير له من قبل، ففي سنوات خلاف عبد الناصر مع بعض الأنظمة العربية كان الشارع العربي كله تقريباً معه أما الانقسام الحالي فهو نتيجة تداخل غريب بين قضايا لا علاقة بينها، فسبب الانقسام هو الزاوية التي ينظر منها كل فرد إلى ما حدث فإذا نظر فرد إلى غزو دولة لدولة جارة، والاستيلاء عليها بالقوة، وتغيير نظام الحكم فسوف يدين الدولة الغازية على خط مستقيم. وإذا نظر إليها فرد آخر متناسياً هذا العامل إلى عامل استدعاء دولة لقوة أجنبية للدفاع عن أمنها، فسوف يكون هناك قول آخر، وإذا نظر ثالث إلى ما نسميه بقضية العدل الاجتماعي العربي ومسألة توزيع الثروة القومية فقد تكون هناك وجهة نظر ثالثة فالذي حدث هو عملية خلط أوراق أدت إلى غياب المتغير المستقل وهو حادث غزو دولة واحتلال أراضيها وهو ما أدى إلى التداعيات، ودخول المتغيرات الثانوية لتصبح عاملاً في تقييم الموقف، والصراع الطبقي قد يكون مقبولاً داخل مجتمعات الدولة الواحدة ولكن حين يصطدم هذا بمفهوم الشرعية، والدولة كيان سياسي مستقل، استقلالاً مؤكداً في مواثيق دولية وإقليمية . . كيف يتأتى أن تصبح ثروتها حقاً مستباحاً لدولة أخرى؟ لا يحدث ذلك إلا في ظل الأمة الواحدة . . والأمة العربية حتى الآن ليست في المفهوم الدستوري أو القانوني أمة واحدة، بالعكس أنا أتصور أن ما حدث في الثاني من أغسطس هو رده لفكرة الوحدة العربية وللتيار القومي، سوف تترك آثارها لعشرات السنين، لأنه

في محاولات المد القومي، ونشوء فكرة الأمة الواحدة يجب أن نتغاضى عن الخلافات الاجتماعية... تذكرون أن الإجماع العربي والمصري كان حول عبد الناصر حتى ١٩٦١، في مرحلة التحرر الوطني التي يلتقي الجميع حولها لأنها قضية غير خلافية... ولكن في ذلك العام صدرت القوانين الاشتراكية، وحينما نأتي إلى موضوع العدل الاجتماعي فتلك قضية ذات وجهات نظر مختلفة يختلف فيها البعض بين مؤيد ومعارض فإذا كان هذا في داخل الدولة الواحدة.. فما بالنا بكيانات سياسية مختلفة؟ الكويت دولة عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وهو أمر معترف به من كل قوى العالم، كيف إذاً وبدعوى القومية العربية أو دعوى خريطة تاريخية أن يعلن العراق بين يوم وليلة ابتلاعها؟ ولكن الخلط الذي حدث بين هذه العناصر الثلاثة: العنصر الأول وهو غزو دولة لدولة جارة واحتلالها، وطمس هويتها تماماً وهذا هو المتغير المستقل، والذي أدى إلى كل التداعيات من بعده. والعنصر الثاني وهو استدعاء دولة مجاورة لقوات أجنبية أو عربية تحسباً لامتداد الخطر، والعنصر الثالث وهو تفجر قضية الصراع الطبقي بين الدول العربية وهو باب إذا فتح فلن يغلق أبداً ولذلك فإنني أقول إن التصدع الذي لحق بالخريطة العربية في الثاني من أغسطس هذا العام ١٩٩٠ سوف يترك بصماته لعشرات السنين القادمة حتى لو تمت إزالة آثاره من الناحيتين القانونية والعسكرية بشكل سريع وفعال.

إن ما حدث في أزمة الخليج هو صراع بين القوة والثورة. بين أولئك الذين يملكون القوة العسكرية ويطمعون في ثروة الغير، وأولئك الذين يملكون الثروة ولا تحميهم القوة.

والآن ما هي النتائج الحقيقية لأزمة الخليج، وهذه الهزة العنيفة التي استقرت في وجدان كل مواطن في العالم العربي؟

أولاً: ـ لزومية الديمقراطية في النموذجين الدكتاتوري والقبلي: لا يمكن أن يستقيم حال العالم العربي في غياب الديمقراطية.. سواء في نمط الحكم التقليدي الذي ما زال يحكم بشكل قبلي وعشائري، وأيضاً في نظم الحكم العسكري الدكتاتوري الذي يتسلط فيه فرد على مقدرات الآخرين، ومن هنا تبدو أهمية مصر التي طرقت باب التعددية قبل غيرها، وكأنما تطل على أمتها العربية بما يؤكد الخبرة القومية والنضج السياسي، مصر بلد عجوز تاريخياً له قيمه

وحضارته الضاربة في جذور التاريخ فهو أعرف من غيره بما يجب أن يحدث متواكباً مع ظروف الزمان والمكان، إن لزومية الديمقراطية في النظامين الديكتاتوري والتقليدي في العالم العربي أصبحت قضية أساسية بمعنى أنه إذا انتهت الأزمة وانسحبت العراق من الكويت، وحتى لو عادت الأمور إلى ما كانت عليه، فلا يمكن أن تستمر الأوضاع الداخلية للدول على ما هي عليه الآن، ولننظر إلى ما تتحدث عنه وسائل الإعلام الغربية حالياً حول النظم العربية القائمة القضية تحتاج إلى إعادة نظر في شكل نظام الحكم في النموذجين التقليدي والديكتاتوري على حد سواء.

ثانياً: ـ تفجر قضية العدل الاجتماعي وتعارضه مع إطار الشرعية للدول:
الدول الغنية سوف تصبح في حالة حساسية شديدة ولن تقبل أبداً بأن تعيش في غياب إحساس بالأمان في مواجهة الكيانات الأخرى، وقد تستدعي قوة دائمة للمحافظة على وجودها وأمنها فما حدث هو مسمار في نعش النظام العربي القائم، النظام العربي يعيد تنظيم نفسه سياسياً واجتماعياً، ثم تأتي بعد ذلك الأطر القانونية، لتنظم الشكل الجديد لمرحلة توازن جديدة في العالم العربي.

ثالثاً: وحدة الأمن القومي: وهي القضية الثالثة من نتائج أزمة الخليج، إذ لا يتصور أحد أنه بعيد عن قلب الأزمة ونحن أشد من يقاسي من نتائجها اقتصادياً وعسكرياً ولا يخفى علينا كمصريين أن لدينا في العراق من سوف يحاربون معها طوعاً أو كرهاً وأن لدينا أيضاً قوات على الجانب الآخر تحمي دولاً عربية أخرى فنحن في الحالين في موقف صعب... وأي عمل عسكري في المنطقة سوف تكون له آثاره بالتأكيد على كل دول المنطقة وتنال منها كل دولة بحجم مكانتها... ومكانتنا تاريخياً بحكم المكان والزمان كبيرة... فعائدنا من هذه الحرب لا محالة كبير!! والحرب تبدأ وبدايتها سهلة ولكن نهايتها ونتائجها أمر لا يعلمه حتى من يبدأونها وسوف يبقى شعورنا دائماً بالمرارة أن المصري هو دافع الثمن لكل مشكلات هذه المنطقة تاريخياً... المصري هو وقود معارك التحرر الوطني عبر قرون التاريخ كله... المصري هو المحارب في كل المواجهات دفاعاً عن آخرين لأن في ذلك امتداداً لأمنه القومي. فالأمن القومي المصري جزء لا ينفصل عن الأمن القومي العربي.. المصري أيضاً هو العائد تائهاً في الصحراء!! لا يستطيع أن يحصل على عائد عرقه بعد سنوات الشقاء في الدول

العربية.. إذن نحن دائماً نحمل العبء أكثر مما نطيق، هذه هي مصر باختصار وذلك هو قدرها العربي.

إن مصر في كل سنوات تاريخها الحديث قدمت لهذه الأمة العربية شيئاً جديداً... لقد خرج عبد الناصر على أمته العربية بدعوى التحرر العربي والانتماء القومي، وأحدث الصحوة الحقيقية في تاريخ العرب الحديث، فيرجع إليه الفضل في إعطاء البعد السياسي لمدلول عروبة مصر بعد ١٩٥٢، قبله كانت عروبة مصر قضية ثقافية تاريخية أكثر منها قضية سياسية تتمحور حول خطر الصراع العربي الإسرائيلي، وقد خرج السادات أيضاً على أمته العربية بدعوى التعقل والاستجابة للوضع القائم فلقد كانت دعواه أيضاً فيها الكثير من اللزومية في وقته، حيث كان التعارض بين المصلحة الوطنية المصرية وبين صالح دول أخرى في الكيان العربي، وحتى أولئك الذين يختلفون مع السادات عليهم أن يدركوا أنه كان رئيساً لمصر وليس رئيساً دستورياً للعالم العربي كله... فهو مسئول عن مصلحتها الوطنية قبل مسئوليته عن مصلحة غيرها، كما خرج مبارك على أمته العربية بحرية الرأي والتعددية السياسية.

مصر دائماً، رغم كل مشاكلها الاقتصادية وظروفها الطاحنة، تستطيع أن تقدم نموذجاً مقبولاً في هذه المنطقة في العالم فقد خرج زعماء مصر في الأربعين سنة الأخيرة على العالم العربي بكل هذه التصورات، وأخيراً فإن عودة العرب إلى مصر أو عودتها إليهم لم تكن مشروطة بأي تغيير في التوجه السياسي لمصر... مصر احترمت كل التزاماتها القانونية تجاه الآخرين وحافظت على كل الاتفاقيات التعاقدية ولم تتنصل بحكم تكوينها السياسي القوي من أي من هذه الالتزامات.

إحياء الضمير المصري(*)

إن الضمير المصري الذي نسعى لإحيائه اليوم قد توارت حدته وتباعد تأثيره في الحياة لأسباب كثيرة وقد يكون أول هذه الأسباب هو قضية الانتماء. فحين يشعر الإنسان أن الانتماء لبلده محدود رغم الأناشيد الحماسية المتعددة، والأغاني المبالغ فيها في تمجيد الوطن والإشادة به، حين يشعر أنه لا يملك شيئاً فيما حوله مما يجب أن يملكه يؤدي ذلك إلى نوع من التباعد والإحساس بعدم الانتماء الذي يترتب عليه بالضرورة نوع من عدم الحرص على الوطن أو الخوف على ممتلكاته، مصدر هذا في ظني هو التاريخ السياسي والاجتماعي لمصر أو علاقة المواطن بالسلطة فتاريخنا السياسي والاجتماعي يحمل مواريث ثقيلة من النفاق والكذب على الذات، وهو أعلى مراكز الكذب، لأنه يؤدي إلى ازدواجية في الشخصية بحيث لا يستطيع الإنسان أن يوائم بين ما يريده وبين ما يعيشه.

وهذا الأمر ينطبق بطريقة كبيرة جداً على المصريين: أحلامهم الشخصية كبيرة والمتاح قليل، آمالهم في المستقبل واسعة والعمل أقل... ليتذكر منا من عاصروا الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات كيف كانت الاهتزازات الضخمة في ضمير المصري ومشاعره بدءاً من ثورة جامحة على الاستعمار والغرب، إلى انتكاسة عنيفة بهزيمة عسكرية حادة سقطت معها كل أشكال القدوة أمام الشباب، إلى الانفتاح في مرحلة أخرى من الإنتاج غير المنضبط الذي أدى إلى تراكمات الثروة السريعة، إلى سنوات الثمانينات ومحاولات التوازن الاجتماعي والاقتصادي الذي ما زلنا نسعى إليه حتى الآن. كل هذه الهزات أدت إلى نوع من الجنوح لدى الأفراد جعلهم يؤمنون بأن الابتعاد عن كل ما هو مشروع يؤدي إلى الوصول الأسرع وتحقيق النتائج الأفضل على المستوى الفردي من وجهة نظرهم.

ولنبدأ من المنبع.

(*) من حديث للمؤلف أمام ندوة نادي الليونز بالجيزة ١٣ نوفمبر ١٩٩١.

أولاً: لا بد من مواجهة حاسمة للمشكلة السكانية لأنه في ظل الكم الهائل تعتبر كل المحاولات تصرفات غير مجدية وحلولاً ترقيعية مؤقتة.

الأمر الثاني: يجب أن نعيد النظر وبكل قوة ووضوح في برامج التعليم في مصر، لا بد من مواجهة الحقائق والتصرف في حدود المتاح ولو اضطررنا إلى العودة إلى مدارس الفصل الواحد أو نظام «الكتاتيب».

ثالثاً: أهمية الفهم الصحيح للأديان، لماذا ننتقي من مفاهيم الأديان الشكل الذي يؤدي إلى الصراع ونترك منها الأصل الذي يجمع بين الناس؟؟

إن المصري إذا أحس بالخطر خرجت من أعماقه عبقرية سبعة آلاف عام تعيد الأمور إلى نصابها. وأظن أن المصريين بحكم قدرتهم على تشخيص كل مشكلاتهم قد وصلوا الآن إلى البداية السليمة لأن وضع اليد على الأعراض الحقيقية للمرض يكون المقدمة لتوصيف العلاج وتحديد الدواء.

أصداء حرب الخليج الثانية(*)

إن الشعوب العظيمة هي التي تتعلم من الآلام الجسام، فالأمة كالكائن الحي تحتاج دائماً إلى دفعات قوية لتحريك حماستها، ونحن في الأمة العربية نواجه أكبر وأخطر الهزات في تاريخنا المعاصر لكن المهم هو كيف نخرج بروح قوية نحو المستقبل، فما حدث بعد حرب الخليج قد أحدث شرخاً في جدار التماسك العربي ترك جراحاً غائرة وتصدعاً كبيراً نرجو أن تتكاتف الجهود جميعها لرأبه، فنحن ولا شك في موقف تختلط فيه الرؤى وتتوه فيه الحقائق، ولهذا فإن أخطر ما يمكن أن تواجهه هذه الأمة هو نوع من تعميم الهزيمة خاصة في ظل محاولات لتصوير الموقف وكأنه هزيمة للأمة العربية كلها. .

إن آثار الصدمة وأصداء الحدث لا تزال مؤثرة في صانعي القرار، لدرجة أن هناك نوعاً من اختلاط الأوراق وعمى الألوان ولكن وضوح الرؤية يعيننا على استقراء الماضي وتأمل الحاضر وفهم المستقبل، فقد أثبت تاريخ المنطقة في السنوات الأخيرة أن الدول الأكثر ثراء هي الأقل أمناً، ذلك منطق يعرفه الأفراد وينسحب أيضاً على الدول، فالفقير لا يبدو مبعث جاذبية للغير ولا بؤرة لأطماع الآخرين أما الثروة فهي دائماً عنصر الجذب لكل الطامعين فيها الطامحين إليها وقد يكون الثراء مادياً نتيجة ثروة طبيعية أو تعدينية أو استراتيجية، فمصر مثلاً ثرية من الناحية الاستراتيجية فهي تضع يديها على ساحلين طويلين لبحرين كبيرين في المنطقة، وقناة السويس والنيل العظيم والخريطة الجغرافية الثرية كل ذلك هو سبب اختلاف التاريخ الوطني المصري وتميزه فقد عانت مصر من الغزاة والطغاة والفاتحين والمتآمرين ما لم تعرفه دولة أخرى في المنطقة. . .

إن تجربة ظهور البترول في العالم العربي وأثره على مصر تؤكد أنه لم يكن صدمة للكيان المصري ولا مؤثراً، نعم ترك ظهوره سلبيات كثيرة على الساحة

(*) من محاضرة بمركز شباب الجزيرة القاهرة ٤ ابريل ١٩٩١.

ولكن مصر الكبيرة، الدولة المحورية في المنطقة، احتوت آثار تلك الثروة الوافدة، وحاولت أن تشد النظام العربي نحو آفاق التضامن فكانت صيغة الجامعة العربية في الأربعينيات هي النموذج لخلق شكل من أشكال ذلك التضامن لعبت فيه مصر الدور الأساسي، فكانت القاهرة مقراً للجامعة بحكم الميثاق وأخذت مصر بيد شعوب المنطقة نحو التحرر والاستقلال الوطني، ولذلك ففي ضمير كل عربي، حتى ولو بدا منه غير ذلك، شعور كامن بالتقدير تجاه مصر.

وكان الأمر الأول في أصداء الموقف المصري بعد الثاني من أغسطس هو اندفاعة جديدة نحو العقل العربي وليس الوجدان العربي فقط، فالعقل هو الباقي والأخ الأكبر هو القادر على نصح الآخرين، ولعلنا ندرك أن الشمل العربي يحاول استجماع شتاته بسرعة أكثر مما نتوقع للالتفاف حول مصر في محاولة لاستعادة التوازن المفقود والعودة إلى الوعي الغائب.

أما الأمر الثاني فهو أنه يجب أن تصيب المنطقة العربية ثورة تحديث حقيقية، فمن لا يغير... يتغير، فحركة التاريخ لا تتوقف وأولئك الذين يتصورون أن السكون وتجميد الأوضاع في بعض الأقطار العربية في ظل ديكتاتور حاكم أو نظام متخلف أمر يمكن أن يستمر إنما يعزلون شعوبهم عن حركة التاريخ وهم بلا شك مخطئون فقد يصح ذلك إلى حين ولكنه لا يمثل صيغة مقبولة للمستقبل، فحركة التاريخ مع التطور السياسي ومع تحديث النظم الحاكمة، فلا نتصور نظاماً سياسياً عربياً يكتب له البقاء دون التمسك بصيغة للتمثيل النيابي تعطي المشاركة السياسية أوسع قاعدة في اتخاذ القرار، بل إن قيمة مصر الحقيقية في إطلالتها الأخيرة على الأمة العربية أنها قطعت في ذلك شوطاً كبيراً.

وأما الأمر الثالث فهو أن النظام الديمقراطي هو مستقبل حركة التاريخ، فلا يستطيع حاكم مهما أوتي من قوة ومهما كان لديه من تأثير عاطفي على مواطنيه، أن يغير حركة الجماهير وأن يعوض مشاركتها في القرار السياسي.

والأمر الرابع هو حقوق الإنسان ومناخ الحريات فالمدخل الحقيقي للنظام السياسي العصري هو أن يحترم آدمية الإنسان وأن يرعى حقوقه، أما الديكتاتوريات الفردية التي قمعت الفرد وسحقته واتبعت وسائل متعددة في التأثير على القرار السياسي فلا مستقبل لها ولا بقاء لوجودها، ولذلك فإن حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة من الناحيتين القانونية والسياسية هي أمور حتمية لصياغة المستقبل

العربي، فلا يمكن أن نتصور مستقبلاً عربياً مزدهراً تطمس فيه حقوق الإنسان ولا تراعى فيه الضمانات المرتبطة بوجوده، ولا شك أن العلاقة بين الأمور الأربعة هي علاقة تلازم وارتباط.

لا أستطيع أن أرى هذا الجمع الغفير من الشباب الذي يذكرني بسنوات الحلم القومي والعاطفة الجياشة في التاريخ العربي دون أن أضيف بعداً خامساً يجب أن نلح على وجوده وتكريسه على الساحة العربية، وأعني به ضرورة التبشير بدور الشباب العربي في صنع الغد. . . إن المأساة الحقيقية في العالم العربي أن أجيالاً تحتكر حق أجيال أخرى في التقدم نحو مواقع المسئولية، ليس الأمر كذلك فحسب، بل إنني أستطيع أن أتحدث وبكثير من الصراحة أنه وإن كان صراع الطبقات قد انتفى في بعض المجتمعات فإنه قد استبدل بصراع الأجيال، ولا يعني ذلك أن شرائح من العمر يجب ألا تعمل، وأن شرائح أخرى يجب أن تتقدم، ولكنني أدعو إلى ضرورة التوازن بين الجيل الذي يبني والجيل الذي يجني، فلا يمكن أن نتصور أبداً وصاية بعض الأجيال في المجتمعات العربية على الأجيال القادمة، بحيث تحرمها على المدى الطويل فرصة التجربة الحقيقية واتخاذ القرار وممارسة العمل السياسي. ولن يحسم الصراع بين الأجيال إلا الديمقراطية، وهي أيضاً التي حسمت من قبل الصراع بين الطبقات، إذاً فالمستقبل العربي مطالب في كل مكان بأن يؤهل الأجيال الجديدة في كل قطر عربي للمشاركة بقدر فعال في تحمل المسؤولية.

إن مصر دائماً هي القادرة على أن تستعيد دورها دون أن تغير من شخصيتها، لذلك فإننا يجب أن نتعاون مع الأشقاء العرب من هذا المنطلق. . منطلق الإيمان بأن الثروة وحدها لم تضمن الأمن العربي وأن الثراء العربي بدا نكبة على التضامن العربي، ولم يكن عاملاً إيجابياً فيه، وأن الضمان الحقيقي لهذه الأمة لكي تمضي متوازنة إنما يعود إلى الآباء ذوي الخبرة، ومصر هي الأب الأكبر في هذه الأمة القادرة مع غيرها على صياغة المستقبل، وذلك يقودنا للتساؤل عن المعاناة التي تعرض لها المصريون في معظم الدول العربية بصورة عامة، إن السبب في ذلك مزدوج، فنحن لا نحمل الطرف الآخر المسئولية وحده، ولكن كان علينا دائماً جزء من المسئولية في ذلك، فنحن سمحنا تحت وطأة الظروف الاقتصادية وضغط الحياة في مصر، بتسرب أعداد ضخمة من العمالة المصرية المدربة وغيرة

المدربة، والتي وجدت الدخول إلى بعض البلاد ببطاقة تحقيق الشخصية فقط أمراً سهلاً للفكاك مما هم يعانونه من وطأة الظروف الاقتصادية والبطالة، فكان من الطبيعي أن يبحث المرء عن أقل الأمرين مرارة فكانت هجرتهم للعمل في تلك الدول العربية، ومن الطبيعي إذاً أن يدرك الطرف الآخر أنك قادم من ظروف صعبة وغير قادر على التفاوض حول شروط العمل ومستعد لقبول أي أجر، ومن الطبيعي أن يستثمر الطرف الآخر ذلك في الحصول على ما يمكنه الحصول عليه بأقل عائد لذلك كانت العمالة المصرية في كثير من الدول العربية هي العمالة الأقل عائداً لأصحابها!!، إنها العمالة الطيبة التي تتحمل بلا شكوى وبلا ضجيج فاستثمر الآخرون ذلك، وكان يجب ألا يستثمروه، وتصوروا أن صبر الفلاح المصري الطويل لعشرات القرون يبدو أمراً مضموناً على المدى الطويل، ولكن لكل معاناة نهاية، وأننا في هذه الفترة بصدد صحوة حقيقية لمراجعة ذلك، فيجب ألا تخرج العمالة المصرية إلا بشكل مدروس وموجه، ويسمح لهذه العمالة بأن تملي شروطها على الطرف الآخر على قدم المساواة، وإذا تحقق ذلك فإنني أتصور أن كثيراً مما نشكو منه سوف ينتهي، وسوف تجد العمالة المصرية الاحترام الواجب في الأقطار العربية المختلفة.

وهذا يقودنا إلى الوضع العربي العام والحديث المتكرر عن نظام عربي جديد، فإن لديَّ كثيراً من الريبة والشك في كل محاولات الحديث عن نظام عربي جديد، ومطروح الآن في الأسواق السياسية في العالم سلع وصياغات تبحث عن نظام عالمي وعربي جديدين ولكنني من ضمير مصري خالص، أجد حساسية كبيرة في قبول هذه الأفكار وأطالب بضرورة دعم جهاز الجامعة العربية حتى لا نفقد ميزة تاريخية ضخمة جرياً وراء سراب غير واضح.

لقد تعودنا أن يعرف العرب مصر في نكساتهم وأن يلوذوا بها في الملمات، وكأن مصر قد كتب عليها أن تكون مصر الضراء وليست مصر السراء. وليس معنى ذلك أن دور مصر منتقص في الأوضاع العادية، بل إنني أقول إن دور مصر محسوس في الحالتين ولكن العبء يقع على مصر أكثر في أوقات المحن والكوارث.. مصر واجهت نيابة عن أمتنا العربية تاريخياً التتار والصليبيين وحتى سطوة العثمانيين.. مصر أيضاً واجهت الاحتلال بكل أنواعه عن دول المنطقة، وحاربت عنهم وبهم، وتحملت تجاه القضية الفلسطينية ما لا يغيب عن وعينا

جميعاً من تضحيات جسام، ومع ذلك فإننا نبدو وكأننا مدعوون دائماً في المآسي والكوارث، مهضوم حقنا منكور دورنا في الأوقات السعيدة، والمناسبات الطيبة، ولكن ليس الأمر بهذه البساطة فإن مكانة مصر الحقيقية رسخت في الوجدان العربي عبر التاريخ في حالات الانكماش والانتعاش للدور المصري على حد سواء فمصر تتقدم في بعض الفترات لدور عربي باهر ومؤثر، كما حدث في الخمسينات والستينات، وتتجه مصر الآن لدور آخر له طابع عقلاني أكثر، وليس فيه حماسة العاطفة ومحاولات تحريك الكرامة القومية عند الشعوب بالشعارات وحدها، ومجموع هذه المواقف هو الذي يشكل في النهاية شخصية مصر، فيجب ألا يتصور أحد أبداً أن مصر مهملة في بعض الأوقات مهتم بها في أوقات أخرى، بل هي في كل الأحوال مبعث الأمل ومصدر الأمن وركيزة العرب الأولى.

الأبعاد السياسية لقضايا حقوق الإنسان(*)

أشكركم على هذه الدعوة التي ألبيها رغم ما بيني وبين هذه النوادي من جفوة مستترة مردها إحساس وقر في ضميري أنها نوادي طبقة ولكن البعد الإنساني لأنشطتها بدأ يزيل من تحفظي ويوضح صورتها أمامي...

رأيت أن أطرح معكم اليوم موضوعاً يستأثر باهتمام الأمم والشعوب ويمثل جاذبية خاصة للرأى العام وأعني به موضوع حقوق الإنسان

حقوق الإنسان تعبير له أبعاد قانونية وسياسية تحت مظلة إنسانية تعبر عن رقي الجنس البشري وتمثل صدى قوياً لحضارة العصر.

حقوق الإنسان نوعان: طبيعية.. ووضعية، الأولى مكتسبة بحكم المولد مثل حق الحياة وما يتصل به من ضمانات وما يترتب عليه من حريات، والثاني مستمد من القوانين بدرجاتها المختلفة بدءاً من الدساتير الوطنية حتى المواثيق الدولية مروراً بكافة القوانين المنظمة للعلاقات بين الأفراد وبعضهم وبينهم وبين سلطة الدولة من جانب آخر.

حقوق الإنسان أصبحت ظاهرة مؤثرة في الرأي العام العالمي وسياسات الدول نتيجة لعدة عوامل أهمها:

١ ـ ربطها بقضية الحريات العامة للأفراد والجماعات وقياس الاتجاه نحو كفالة حقوق الإنسان بالتقدم نحو الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية.

٢ ـ سقوط الأنظمة الشمولية في دول أوروبا الشرقية وفتح ملفات حقوق الإنسان في تاريخ تلك الأنظمة بشكل لم يسبق له مثيل.

(*) من محاضرة في الاجتماع المشترك «الروتاري مصر الجديدة ومدينة نصر» ٢١ يناير ١٩٩٢.

٣ ـ بروز قضايا الأقليات واعتبارها قضايا حقوق إنسان بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضايا سياسية أو قانونية.

٤ ـ إمكانية استخدام قضايا حقوق الإنسان سياسياً لإسقاط الدكتاتوريات والتأثير على الرأي العام المحلي والعالمي، وأحياناً يمكن استخدامها كمبرر للتدخل في الشئون الداخلية للدول في ظروف معينة.

الملاحظ أنه لا يوجد معيار واحد نكيل به في قضايا حقوق الإنسان.. فالإنسان الأمريكي حقوقه تبدو مختلفة عن الإنسان الهندي، ومختلفة أيضاً عن الإنسان الفلسطيني، والسبب هو أن حقوق الإنسان أصبحت ورقة سياسية يجري استخدامها في عملية ترتيب المصالح وتحديد مراكز القوى في خريطة عالم يتغير بسرعة مذهلة. وبذلك أصبحت قضايا حقوق الإنسان مثل قضايا الديمقراطية ومشكلات البيئة ذات بعد سياسي يجري استخدامه دولياً كمبرر جاهز للتدخل في الشئون الداخلية للدول النامية عند اللزوم وقد أحرزت حقوق الإنسان في مصر ـ برغم كل الملاحظات أو الادعاءات ـ تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مع تنامي الديمقراطية وحرية المعارضة السياسية والتعددية الحزبية.

الكتابات التي تتناول حقوق الإنسان في مصر أحياناً إنما تستثمر مناخ الحرية والانفتاح السياسي، ومصر تواجه حلقة مغلقة في هذا الموضوع فحين تصيب يد الإرهاب الأقليات يجري الحديث عالمياً عن حقوق الإنسان المهددة في مصر، وحين تواجه الدولة الإرهاب بعنف يتكرر الحديث نفسه عن حقوق الإنسان الضائعة في مصر!! إن قضايا حقوق الإنسان تعبر عن ضمير العصر وصحوته من أجل إنسان واحد بغض النظر عن لونه أو جنسه أو دينه أو لغته، فالبشرية كلها في قارب واحد أمام مستقبل غامض وغد مجهول.

مصر... عربياً وعالمياً(*)

إنني أنتهز فرصة هذا اللقاء لأطرح معكم بصوت عال محاولة للتفكير فيما يدور حولنا في هذه الأيام على مختلف الأصعدة، وسنتحدث على مستويات ثلاثة: أولها دولي وثانيها إقليمي وثالثها مصري محلي.

تعلمون أن العالم واجه في السنوات القليلة الماضية قدراً كبيراً من التغير والتحول لم يكن في الحسبان، فلو قلنا منذ سنوات إن إحدى القوتين العظميين في العالم ستفقد وضعها الدولي ووجودها السياسي على خريطة عالم اليوم، لبدا ذلك ضرباً من الخيال ولكن ذلك هو الذي حدث!

لو قلنا إن أحد المعسكرات سيتخلى عن أفكاره طواعية ويدخل في نطاق التعددية والديمقراطية أكان لنا أن نصدق ذلك؟ إن الذي حدث بدا كما لو أن حرباً عالمية كبرى غيرت خريطة العالم من جديد، والواقع أن الصراع يأخذ أشكالاً متعددة ليست بالقتال العسكري ولكن بالمواجهة التي تفرز في النهاية شكلاً جديداً للتوازن في العالم وهذا ما يكثر الحديث عنه هذه الأيام.

نسمع جميعاً عن نظام عالمي جديد والأمر لا يخرج عن كونه محاولة لصياغة شكل مختلف للعالم وفقاً للتغيرات الضخمة التي حدثت، إن المقصود بالنظام العالمي الجديد هو بالتحديد توصيف شكل المجتمع الدولي وفقاً لمراكز القوى الجديدة... اختفت دول وظهرت كيانات أخرى، وأدى ذلك بالضرورة إلى خريطة سياسية جديدة تحتاج إلى تنظير شامل يطلقون عليه اسم «النظام العالمي الجديد». وهو نسيج مختلف للعلاقات بين القوى والدول وفقاً للمراكز الجديدة لها، إننا ننتقل من ثنائية العلاقات الدولية إلى مرحلة القطب الواحد الذي له اليد الطولى شئنا ذلك أم لم نشأ! أيضاً هناك قوى صاعدة تتمثل أساساً في الوحدة

(*) محاضرة بجامعة الزقازيق ٢٧ فبراير ١٩٩٢.

الأوروبية التي تكتمل ملامحها هذا العام وتخرج على خريطة العالم بقوة متطورة نتيجة الانسجام والتنسيق، والتداخل والاندماج، وهناك التجمعات القوية في شرق آسيا (النمور الأربعة) المتقدمة صناعياً ذات الإنتاج المرتفع والدور المنتظر على الساحة الدولية، بحكم ثقلها الاقتصادي، ـ وهناك أيضاً الصين عملاق آسيا واليابان قلعتها الصناعية كما أن هناك قوى صاعدة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

ويأتي السؤال الملح دائماً: أين نحن من هذه التغيرات؟؟

إن خريطة العالم التي ستأخذ شكلاً مختلفاً، تقتضي منا ـ مصريين وعرباً ـ أن نعيد النظر في كثير من الحسابات، وهذه النظرة تقتضي منا أن نفكر بشكل مختلف وغير تقليدي لأن العالم اليوم يختلف عن عالم الأمس، لقد كانت حركتنا السياسية من قبل محكومة بالقدرة على التوازن بين القوتين العظميين، ولكن الأمر اليوم يختلف إلى حد كبير فالولايات المتحدة تنظر على المدى البعيد ببعض التحفظ للوحدة الأوروبية، ويتمنى صانعو السياسة الأمريكية لو ظلت روسيا الوريث المستمر للاتحاد السوفيتي السابق وهم يدفعون بها في المحافل الدولية قبل أن ينهض العملاق الأوروبي المتطور لينافس الولايات المتحدة في حركتها السياسية على خريطة العالم.

وتعلمون الحساسيات التاريخية بين عدد من الأمم الأوروبية والولايات المتحدة، وتدركون مثلاً روح السياسة الفرنسية منذ العصر الديجولي وهي تتميز باستقلاليتها، وأيضاً التطلعات الألمانية بعد سنوات التقسيم والهوان بسبب نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إذا أردنا أن نستعرض الموقف وانعكاساته فسوف نجد أن منطقة الشرق الأوسط تأثرت أكثر من غيرها بما حدث.. أولاً لأنها من أقرب المناطق إلى أوروبا فالبحر المتوسط يجمع بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة تتأثر بشكل تلقائي بأحداثها فنحن في قلب العالم القديم، وارتباطنا بالعالم المتقدم لا جدال فيه بسبب القرب الجغرافي كما أن صراعات الشرق الأوسط، لعب فيها الغرب خصوصاً الولايات المتحدة دوراً أساسياً، وكانت هناك محاولة دائمة لإحداث التوازن بين القوتين العظميين فيما يتعلق بهذه الأحداث، والأمر الغريب أن هذه التطورات اقترنت بحدث هائل، وهو حرب الخليج التي بدأت بغزو العراق للكويت والتي جاءت ضربة قاصمة للتضامن

العربي، ومحاولة لتغيير شكل الخريطة السياسية في المنطقة واستبعتها تداعيات خطيرة، كان من نتائجها أن أصبح النظام العربي الذي عرفناه مع قيام جامعة الدول العربية، محل جدل شديد ووجدنا قوى عربية تعيد النظر في انتمائها للأمة ذاتها.

نحن في مواجهة حالة من التوتر والقلق لدى دول الخليج، ومحاولة للعزلة لدى دول شمال إفريقيا، وفي حالة من التخبط في بعض الأقطار العربية بسبب الهزة الشديدة للحرب في الخليج، وخرجت مصر من هذه الحرب بحكم دورها المتوازن بين مصلحتها والتزاماتها وحفاظها على الشرعية مؤكدة دورها المحوري على مدى التاريخ وهي تواجه عالماً عربياً ممزقاً ومحنة لم يعرفها العالم العربي من قبل، فالذي حدث في حرب الخليج أن الأمة العربية مرت بحالة من القلق والتوتر في الشارع العربي فقد انقسمت الجماهير العربية لأول مرة بين أغلبية تدين العدوان وأقلية لعبت برأسها شعارات ذات بريق خاص في مقدمتها شعار خطير، وهو توزيع الثروة العربية، هذا الشعار ببريقه شد إليه عدداً من الشعوب العربية الفقيرة التي شعرت، أن الدفاع عن الخليج يجب أن يقترن بالدفاع عن ترشيد الثروة العربية وحسن استغلالها لصالح الأمة الواحدة، وكان من نتائج ذلك أن انقسم الشارع العربي لأول مرة في تاريخ العرب الحديث ووجدنا أن أصحاب القضية العربية الأولى وهم الفلسطينيون قد أخذوا موقفاً مشايعاً لهذه الشعارات.

ولم يكن الأمر سوى استدراراً للمشاعر ولعباً بالألفاظ.. لقد كانت أحداث النصف الثاني من عام ١٩٩٠ والنصف الأول من عام ١٩٩١ هي ترجمة حقيقة للمأزق الكبير وواجهت الأمة العربية انقساماً حاداً ومؤلماً على نحو ضرب التضامن العربي في مقتل، وهو تضامن لعبت فيه مصر دوراً أساسياً ورائداً، فمصر تبنت عبر تاريخها كل القضايا العربية ورفعت لواء تحريرها وتحرير شعوبها قبل نشأة الجامعة العربية على أراضيها في الأربعينات.

وحين جاءت ثورة سنة ١٩٥٢ اكتسبت عروبة مصر مضمونها السياسي وتجاوزنا بذلك مجرد العلاقة الثقافية، والروحية، والتاريخية لنعطيها دفعة سياسية، ففي عهد عبد الناصر خاضت مصر معارك متصلة من أجل تحرير إرادة الأمة العربية وفرض وجودها على خريطة العالم، وخاض الرجل معارك عديدة في وقت واحد وكان من نتائجها تحالف القوى المختلفة ضده على نحو أدى إلى نكسة ٦٧ وما ترتب عليها من تداعيات...

والأمر في ظني مرتبط بحقيقة ثابتة في تاريخ الكنانة وهي أن كل من يريد لها أن تفرض وجودها وتؤثر في منطقتها سيواجه ـ شئنا أم أبينا ـ بمحاولات للرد والتحجيم وقد أدرك العرب أن مصر بتوجهاتها القومية، دفعت ثمناً باهظاً، تحملها الشعب المصري طواعية، وقبل تضحيات اقتصادية وسياسية هائلة لم يكن لنا أن نتقبلها إلا من المنطلق القومي الذي آمنت به مصر.

وبرحيل عبد الناصر ومجيء السادات أدرك الرجل أن المصلحة الوطنية لها من الأهمية ما يمكن أن يتجاوز حدود الكرامة القومية، وربما تسبقها في بعض المراحل، وانطلق أنور السادات وهو رجل دولة، له رؤية خاصة وتصور شامل ليأخذ بيد مصر من عثرتها، ويستكمل طريقه في محاولة لاستعادة تراب مصر الكامل...

ولكن حدث تعارض بين عنصر الزمن لدى كل من الجانب العربي والجانب المصري، فلم يكن يعني بعض الإخوة العرب التوجه إلى الحل الشامل في أقرب وقت، بينما كان ذلك هو شاغل مصر لأنها بحكم إمكاناتها البشرية وتبعاتها السياسية لا تستطيع أن تظل رهينة في يد أحداث قد تطول دون حل لعشرات السنين، ولذلك كان للسادات مبادرته في عام ١٩٧٧ بعد أن عانى طويلاً من أجل حل عربي واحد في مواجهة الأطراف الأخرى، وعيب عليه أنه اختار حلاً لم توافق عليه الأغلبية العربية في وقتها، لكن بعد سنوات لم تطل كثيراً عاد العرب إلى مصر دون أن تغير من خطها السياسي خطوة واحدة، وكأن العودة تؤكد لنا أن قدرنا أن يكون لنا ما للأخ الكبير من نضج مبكر، وفكر ثاقب يجعله يفعل ما هو في مصلحة أسرته العربية، ومع بداية ١٩٩٠ كنا نحتفل بفترة مزدهرة من التضامن العربي التي كانت فيها العلاقات العربية في أفضل صورها إلى أن جاءت الضربة القاضية بحرب الخليج الثانية فحطمت التضامن العربي وكانت فتنة كبرى أكبر من كل محاولات تضميد الجراح.

أردت بهذه النظرة على المستويين العربي والدولي، أن ألفت النظر إلى ضرورة تبني الرؤى الشاملة للأمور فلست من دعاة أخذ المواقف الجزئية، ولا بد من السياق الشامل فلا يمكن فهم السياسة الداخلية ما لم يتأتى لنا قدر من فهم السياسة الدولية وإذا أردنا أن ننتقل إلى الصعيد الوطني فسوف نجد ـ وهذا ما

يهمنا بالدرجة الأولى ـ أن مصر تواجه مشكلات حقيقية تأتي من أهمية دورها في المنطقة، فالتأثير والتأثر بين السياسة الداخلية والخارجية يكاد يجعل منهما أمراً واحداً.

فلو لم يكن لمصر وزنها الدولي ما كانت لها القدرة على التحرك اقتصادياً في الداخل والخارج، فحركة الشعوب تتحدد بأوزانها الحقيقية على خريطة العالم المعاصر. . . ومصر دولة قاعدية محورية في المنطقة، وعلاقتها بالعرب فيها مزيج من الحب والتقدير، وأيضاً كثير من الحساسية القومية لأسباب تاريخية لا تخفى على أحد.

فحين تأتي «جائزة نوبل» للعرب تسعى لمصر، وحين يختار أمين عام الأمم المتحدة من المنطقة يأتي من مصر، وحتى حين يبدأ أول مترو أنفاق في المنطقة يكون في مصر رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة وحين تقام الأوبرا للمرة الثانية في القرن الواحد، تقام في مصر!! أليست هذه كلها دواع للحساسية التي يجب أن نعمل على فهمها؟؟

انعكس هذا على أوضاع مصر الداخلية، فمصر هي أكبر الدول العربية ومستودع بشري متميز في كل المجالات، لذلك كان من الطبيعي، ومصر لديها هذا الحشد البشري الهائل أن يكون تأثيرها على الساحة العربية قوياً، ولكن علينا أن نوازن في علاقتنا بين المصلحة الوطنية وبين التزاماتنا القومية ولا يجب أن يكون الحوار من طرف واحد بل يجب أن يكون أخذاً وعطاء.

إن المشكلة الاقتصادية في مصر ـ على سبيل المثال ـ تتركز أساساً في ضعف المواجهة الحقيقية للمشكلة السكانية ويجب أن نكون صرحاء ونقول إن الحكومات السابقة لم تستطع مواجهة هذه المسألة بشكل جدي، نتيجة الانطلاق من قناعة مؤداها أن وزن مصر في المنطقة يعتمد على حجمها البشري، وبالتالي فمن غير المستحب أن تفقد مصر من هذه القيمة، هذا فضلاً عن مؤثرات أخرى يتصل بعضها بالاجتهادات المختلفة في تفسير موقف الدين الحنيف، تجاه تنظيم الأسرة ـ فكان هذا التحول السريع الذي أدى إلى تضاعف عدد السكان مع ثبات رقعة الأرض الزراعية والهجرة من الريف إلى المدن، فأصبحنا نرث مشكلة اقتصادية حقيقية، والذي حدث في منتصف ١٩٩١ أن المريض أدخل غرفة

العمليات وتقررت له الجراحة إذ وقَّعت مصر اتفاقها المعروف مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودخلنا في الحل اللازم رغم مرارته وبدأنا نضع أقدامنا على الطريق الصحيح رغم صعوبته. . .

كان من نتائج حرب الخليج الثانية أن ظهرت مصداقية مصر ودورها الريادي أمام العالم، وكان من نتيجة ذلك إسقاط الديون العسكرية التي كانت على مصر للولايات المتحدة الأمريكية وجزء من الديون التجارية لدول أخرى بصورة أعطت بوادر للأمل في مستقبل اقتصادي أفضل.

والمشكلة الثانية هي المتمثلة في الحركة الأصولية الإسلامية على امتداد العالم الإسلامي وبشكل خاص في مصر، فالإسلام الحنيف عقيدة وشريعة وممارسة يومية تدخل في حياة تابعية بشكل تفصيلي منظم وهذه الشريعة الثرية الغنية توحي لأبنائها دائماً بضرورة تسييس الدين والربط بينه وبين واقع الحياة.

ولكن الذي حدث منذ بدأت هذه الدعوة على أرض مصر، ومن حسن حظنا أننا دائماً أصحاب الأفكار المتجددة والدعوات القوية في المنطقة، نقول منذ أن بدأت حركة الإخوان المسلمين على يد الإمام الداعية «حسن البنا» في مدينة الإسماعيلية سنة ١٩٢٨ والحركة الأصولية الإسلامية تنمو، كحركة دينية بحتة تدعو إلى الرجوع إلى الأصول والاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله وتنقية جوهر الدين من كثير مما علق بها من شوائب وكأنها امتداد لحركة الإصلاح التي قادها الإمام المستنير «محمد عبده» وتلميذه محمد رشيد رضا في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، ولكن الذي حدث أن شهية الدعاة تفتحت تجاه العمل السياسي وبدأت الطموحات الحقيقية للحركة تظهر على الساحة مع نهاية الثلاثينات ومطلع الأربعينات وكان لها دور معين في مؤازرة الملك في مواجهة حركة الوفد المتنامية في ذلك الوقت باعتبارها حركة علمانية.

وخلاصة القول أن حركة الإخوان المسلمين بدأت تطرق الأبواب لولوج ساحة العمل السياسي، وكان هناك لقاء معروف بين زعيم الأغلبية «النحاس باشا» والإمام «حسن البنا» حذره فيها النحاس من انخراط الإخوان في العمل السياسي لتنافي ذلك مع المبادىء الأساسية للجماعة باعتبارها جماعة دينية ثم كان للحركة مواجهاتها المعروفة مع الحكومات المتعاقبة بعد ذلك والتي تمثلت في حركات الاغتيال السياسي مما أدى إلى إحكام قبضة الحكومات على الحركة والتي بدأت

مع وزارة «إبراهيم عبد الهادي» بعد اغتيال «النقراشي» في نهاية الأربعينات ثم اغتيال حسن البنا بعد ذلك حتى قامت ثورة يوليو وتوهم الإخوان المسلمون أنهم وصلوا إلى الحكم وأن جناحهم العسكري يسيطر على الأمور، وذلك لأن من بين الضباط الأحرار عدد ممن كانوا على صلة بالحركة ومرشدها العام، ولكن جمال عبد الناصر مع سنوات الثورة الأولى والصدام الذي حدث في تشكيل أول وزارة مدنية وإصرارهم على أن يرشح مكتب الإرشاد من يرونه في الوزارة الجديدة أدى ذلك إلى العاصفة التي واجههم فيها عبد الناصر سنة ١٩٥٤ بقسوة أدت إلى اختفائهم من مسرح الحياة السياسية لسنوات ثم كانت المواجهة الثانية في ١٩٦٥ التي أجهزت على البقية الباقية منهم.

ثم بدت هناك مواجهة حقيقية مع بداية السبعينات بين السلطة والحركات الإسلامية، ولم يكن الانتقاد حاداً لحركة الإخوان المسلمين في حد ذاته كحركة دينية ولكن الذي حدث أنه ولدت في سنوات المعاناة جماعات ترفع لواء الإسلام وتتستر برداء الدين وهي جماعات ترفض المجتمع وتكفر أبناءه وتعيش في عزلة زمنية ولا ترى الواقع الذي تكفره وتدعو للثورة عليه.

وتبنت تلك الجماعات العنف أسلوباً وساعدت على ذلك ظروف سياسية ارتبطت بانتقال السلطة من عهد عبد الناصر إلى عهد السادات ومواجهة الثاني لبعض منافسيه مما دعا الدولة إلى أن تغمض العين في مراحل معينة عن هذه المحاولات العنيفة وما اقترن بها من فتنة طائفية في ذلك الوقت.

وهكذا تواجه مصر البلد المتدين كل ذلك رغم أن الإسلام هو أكثر الديانات التي تدخلت لحماية الفرد والأسرة والمجتمعات، والمسلمون الحقيقيون المتمثلون في الأغلبية الصامتة التي تؤمن بربها في هدوء وترعى الله طواعية تواجه المخاطر على هذا النحو الذي يحدث، ولا يخفى عليكم انعكسات هذا التيار المتطرف دولياً وتعلمون أن هناك محاولات تاريخية وصامتة فيها كثير من القلق تجاه تطور الإسلام، نحن نعطي أصحاب هذه المحاولات الآن سلاحاً حقيقياً لكي يضربوا الإسلام في مقتل ويقولوا دائماً إن المسلمين هم دعاة التخلف والقتل والديكتاتورية وسفك الدماء.

وهناك مشكلات أخرى تندرج تحت المشكلة الاقتصادية مثل البطالة والإدمان إلى جانب الفراغ السياسي وعدم بروز دور الأحزاب السياسية، فمصر بلد مستهدف

إذ يمكن أن تحدث عشرات الأحداث في دول أخرى ولا يشير لها أحد بينما حادث صغير في مصر يبدو خبراً أساسياً لوكالات الأنباء العالمية، لأن مصر تسعى أن يكون لها الريادة في التطبيق الديمقراطي ومناخ الحريات.. ولأن مصر بلد محوري معطاء، شاء قدره أن يصنع الأحداث وأن يكون بؤرة اهتمام منذ طفولة التاريخ.

«وسام جديد على صدر مصر»(*)

في حياة الأمم وتاريخ الشعوب لحظات تتزايد فيها النشوة القومية وترتفع لها حرارة الحس الوطني وتطول فيها الأعناق وتعلو الهامات.. ولدينا في مصر الآن هذا الشعور الجارف ونحن نقدم للعالم السكرتير العام السادس للأمم المتحدة أبرز منظمة عالمية في تاريخ الإنسان المعاصر، والحديث اليوم عن الرجل الذي يتقدم بخطوات ثابتة يحمل على كاهله تاريخاً شخصياً حافلاً وسجلاً باهراً في المجالات الأكاديمية والسياسية والإعلامية.

إذ يمثل بطرس غالي في ضمير مصر ابناً باراً شق طريقه الطويل عبر مسيرة عمره ملتزماً بارتباط عميق بأرضها الطيبة، وانتماء قوي لترابها الوطني.

لقد عرفته على امتداد الثلاثين عاماً الأخيرة أستاذاً جامعياً لامعاً، وكاتباً سياسياً متميزاً، وشخصية دولية ذات وزن في المحافل الأكاديمية والسياسية، ثم وزيراً مرموقاً ترك بصماته الواضحة على سياسات الشرق الأوسط وإفريقيا وقاد فريقاً كبيراً من الدبلوماسية المصرية في مختلف الظروف. وكان في كل ذلك الوطني المخلص والواقعي الملتزم الذي يوازن بوعي بين التحولات القومية والمتغيرات الدولية.

إنه نفسه بطرس غالي سليل بيت مصري عريق له إسهاماته في تاريخ مصر الحديث فهو ينتمي إلى عائلة كان عميدها رئيساً لوزراء مصر ودفع حياته ثمناً لظروف طارئة وعابرة في تاريخنا السياسي ووحدتنا الوطنية.. ثم هو ينتمي أيضاً إلى عائلة قدمت لمصر عدداً من الوزراء البارزين في مقدمتهم وزير خارجية حكومات الوفد ـ حزب الأغلبية ـ في فترة ما بين الثورتين ١٩ ـ ١٩٥٢.

وهو أيضاً بطرس غالي الذي لم يقبل يوماً في تاريخه الشخصي الابتعاد عن

(*) الأهرام ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٩١ (غداة الإعلان عن فوز د. بطرس غالي بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة).

الوطن ولم يؤثر حياة الدعة في أحد منتجعات أوروبا بعيداً عن هموم مصر وأوجاعها مع أن ظروفه المادية والعائلية كانت تمكنه من ذلك، بل إنني أذكر له بكل الإعجاب والتقدير كيف حافظ على هامش خلاف متوازن مع مصر عبد الناصر، وكأن اتفاقاً صامتاً قد حكم علاقته بالسلطة في الخمسينات والستينات ولم يتجاوز أحدهما ذلك الخط الأحمر الذي سمحت فيه حكومات الحقبة الناصرية لبطرس غالي بأن يمارس التدريس الجامعي المؤثر والنشاط السياسي العام في إطار أكاديمي دون الدخول في دوامة الخلاف بين الرجل وفكر الثورة المصرية.

وهو أيضاً بطرس غالي ابن إفريقيا التي أعطاها اهتمامه السياسي ونشاطه الدبلوماسي وساند حركات التحرر فيها وقاوم المد العنصري على أرضها.. وهو ابن العروبة التي ينتمي إليها وأحد حراس القضية الفلسطينية التي لم يفرط في حدود مطالبها أو الإطار العام لآمالها.. وهو ابن الحضارة الإسلامية التي تربى في ظلالها وتفهم بعمق أبعادها.. وهو ابن الكنيسة القبطية الوطنية المصرية الذي لم يعرف التعصب الطائفي يوماً ولم ينزلق وراء أوهام العزلة أو السلبية أو الهجرة الزمانية أو المكانية.. فإذا كانت هذه هي التعددية التي تميزت بها شخصية بطرس غالي فلقد تميز نشاطه أيضاً في الأعوام الأربعين الأخيرة بتعددية مماثلة بين النشاط الأكاديمي والتدريس الجامعي في جانب، والعمل السياسي والممارسة الدبلوماسية في جانب آخر. إلى جانب تمرس متميز في الخطاب الإعلامي ومواجهة الرأي العام الدولي مع صلة خاصة بالصحافة المحلية والعالمية ونذكر هنا له جهوده في إصدار مجلتي الأهرام الاقتصادي والسياسة الدولية عن دار الأهرام.

وهو أيضاً بطرس غالي الذي لم يفتر حماسه يوماً ولم يفرط في رسالته أبداً.. وظل شديد الالتصاق بوطنه العظيم وشعبه العريق.

إنني لا أكتب ذلك فقط بدافع الولاء الشخصي لأستاذ درست على يديه وتأثرت به أو مسؤول كبير عملت بالقرب منه وتفهمت أسلوبه.. ولكن حسبي في ذلك أن تأثري به يشاركني فيه عشرات الألوف ممن تخرجوا على يديه منذ وفدوا إلى القاهرة طلباً للعلم على امتداد العقود الأربعة الأخيرة.

ولقد وقفت مصر بكل ثقلها وراء ترشيح د. بطرس غالي وقاد الرئيس مبارك بنفسه معركة دبلوماسية دولية باسلة ووظف كل مكانته الدولية الرفيعة واتصالاته الهائلة حتى وصل أول عربي وأول إفريقي إلى أرفع منصب دولي.

إن مصر النيل.. مصر الأهرام.. تطل على العالم من جديد بإشراقة عصر الواقعية السياسية التي تمثل نموذجاً للصدق في الالتزام والوضوح في الرؤية.. فكان من نتائجها لحظات باسمة مشرقة.. عرفنا فيها عودة طابا بالتحكيم الدولي.. وجائزة نوبل تسعى إلى أديب مصر نجيب محفوظ.. وها هو الدور الثامن والثلاثين من المبنى الشامخ ينتظر ابن النيل بطرس غالي سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة.. مسيرة لا تتوقف.. وعطاء لا ينتهي.. فالكنانة لا تموت أبداً.

٢٣ يوليو بعد ٤٠ عاماً من قيام الثورة

ملاحظات وتساؤلات(*)

إن لنا سبع ملاحظات وخمسة تساؤلات حول هذا الموضوع هي:

الملاحظات:

أولاً: إن التأييد الشعبي لما حدث يوم ٢٣ يوليو هو الذي أعطاها مفهوم «الثورة» ولم يقف بها عند مجرد مفهوم «حركة الجيش»، وإلا ما استطاعت تجاوز لفظ «الحركة المباركة».

ثانياً: إن شعبية أي تغيير سياسي لا تعني بالضرورة تقدميته، ولكنها تعني الرغبة في الخلاص من وضع قائم دون التدقيق في طبيعة الوضع القادم الذي لا تكتمل ملامحه بالضرورة منذ البداية.

ثالثاً: إن غياب النظرية الشاملة والتنظيم السياسي الكامل قد أعطى التغيير الذي حدث يوم ٢٣ يوليو مفهوماً كمياً في بدايته فقد حدث تنازل عن العرش لولي العهد في ظل النظام الملكي.. ولكن قانون الإصلاح الزراعي كان هو الإشارة الحقيقية للانتقال من التغيير الكمي إلى التغيير الكيفي وبداية ظهور المضمون الاجتماعي الذي يعطي حركة الجيش بُعد الثورة السياسية أو ما يسمى بالمبادىء الستة، فهي مجرد «أهداف» عامة وبسيطة ولا تعكس فكراً مسبقاً.

رابعاً: إن من أبرز آثار ثورة ٢٣ يوليو على طبيعة النظام السياسي المصري أنها أعطت القوات المسلحة (صاحبة حركة الجيش) حقاً تاريخياً تتميز به في ساحة الحكم ومجالات الإدارة منذ قيامها وحتى الآن.

(*) من حديث للمؤلف أمام ندوة مركز الدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ٢٨ يوليو ١٩٩٢.

خامساً: إن ثورة ٢٣ يوليو قدمت نموذجاً لشكل الحكم وطبيعة النظام السياسي وجد تكراراً له في عدد من الدول النامية خصوصاً في المنطقة العربية ولا زال نموذج مصر الخمسينات والستينات يجد رواجاً واضحاً في عدد من العواصم العربية رغم فارق الزمان واختلاف الظروف.

سادساً: إن افتقاد البعد الثقافي في روح ثورة ٢٣ يوليو كانت له آثاره الواضحة خصوصاً مع السنوات الأولى للثورة وتجلى ذلك في إهمال القصور الملكية والسطو على محتوياتها وازدراء تماثيل الحكام السابقين والخلط بين القيمة التاريخية لهذه الرموز الثقافية وبين ما يرتبط بها من إشارات لعهد بائد، وإن كان ذلك لا ينتقص من النهضة الثقافية التي شهدتها الستينات بعد ذلك.

سابعاً: إن قيمة ٢٣ يوليو ـ في النهاية ـ وبكل المقاييس أنها أدت إلى درجة من التحديث السياسي وكانت خطوة تقدمية على صعيد التطور الاجتماعي والنضوج الطبقي، دخلت بها مصر عصراً كان لا بد لها أن تدخله بكل مقاييس الزمان والمكان أي بحركة التاريخ وطبيعة الموقع.

التساؤلات:

١ ـ هل تأثرت الثورة في سنوات التكوين المبكرة بالتيار الإسلامي المعتدل الذي ساد تلك الفترة خصوصاً وأن تنظيم الضباط الأحرار قد جاء خلواً من أي عنصر غير مسلم أم أن ذلك جاء نتيجة انطباعات خاطئة ـ تتصل بتفسير معنى الولاء ـ خصوصاً وأن آثار تيار الوحدة الوطنية الذي انطلق في الثورة الشعبية لعام ١٩١٩ كان قد بدأ يخبو في نهاية الأربعينات لأسباب تتصل بدور حزب الوفد وقياداته؟

٢ ـ هل هناك تأكيدات نظرية حاسمة للمقولة التي ترى أن عبد الناصر قائد الثورة قد جاء بمنطوق القومية العربية بديلاً لمفهوم وحدة وادي النيل ترجيحاً لذاته وزعامته في صراعه مع محمد نجيب ـ بما أدى إلى غياب مسألة السودان من جدول أعمال السياسة المصرية لأول مرة منذ قرن ونصف من الزمان؟.

٣ ـ هل يكفي استبدال الشرعية الثورية بديلاً للشرعية الدستورية تبريراً لتجاوزات الثورة؟ أم أن له أيضاً ضوابطه الزمنية وظروفه المحددة، خصوصاً وأن

أبرز المطاعن الموجهة للثورة إنما تنطلق من غياب الديمقراطية ونقص المشاركة السياسية واستبدالها بشعبية الزعيم ودوره المؤثر؟

٤ ـ هل أدت سنوات الثورة حقاً إلى اختفاء عدد من التقاليد السياسية الراسخة التي عرفتها مصر قبلها؟ أم أن ذلك كان نتيجة طبيعية لسياق التطور حتى ولو لم تقم الثورة، واضعين في الاعتبار أثر حركة التاريخ الطبيعية والتطور الزمني الذي لا علاقة له بالضرورة بقضية الثورة؟

٥ ـ هل ترك الصراع العربي ـ الإسرائيلي آثاره الدائمة على مسيرة الثورة من بدايتها وحتى نهايتها. . فكانت حرب فلسطين هي شرارة الثورة الأولى كما كانت حرب ١٩٦٧ هي بداية النهاية للمد الثوري الذي بدأ منذ ١٩٥٢؟.

ندوة مناقشة كتاب «مصر لكل المصريين»(*)

ألاحظ ـ وأرجو أن يغفر لي الدكتور ميلاد حنا هذه الملاحظة ـ أن في حديثه في السنوات الأخيرة عموماً نبرة شعور دفين بالتفرقة وإحساس خفي بالظلم، تبدو في مناقشات الدكتور ميلاد حنا وكتاباته أن تجربة الاعتقال مع قادة الكنيسة القبطية بالذات أحدثت تحولاً ما في شخصيته يقترب به من هموم الطائفة أكثر من اقترابه من الحياة العامة، وهذه النقطة تدعو إلى بعض القلق، لأنه إذا تصورنا قبول الزعامة القبطية في الحياة السياسية حيث يبدو لها مذاق خاص شبيه بدور مكرم عبيد في الحياة الحزبية العامة، لذلك فإن مثل هذا التحول الذي طرأ على فكر د. ميلاد حنا إنما يعني بالضرورة أن تحولات هامة تجري في المجتمع وتنقل السياسي من العام إلى الخاص، على عكس الانتقال الطبيعي بالتحول من الخاص إلى العام، ولذلك فإنني أرى في الدكتور ميلاد حنا ـ الأستاذ والسياسي ـ ذلك التعبير الذي يجعلنا نشعر بأن هناك حالة من القلق والضيق على المستوى الطائفي والديني، وتجعل إخفاء التعاطف الناجم عن الإحساس بالضغط والشعور بالخوف أمراً يصعب تحقيقه، ولعل التغيير الذي طرأ على رجل مثل الدكتور ميلاد حنا إنما هو يعني أن الرجل برغم مكانته العلمية ودوره الاجتماعي قد بدأ يرتد إلى الأصول، هذا الارتداد له سبب حقيقي، وهو الشعور بدرجة من درجات الاختناق الطائفي والمخاوف الدينية.

وإذا سمح لي بذلك فإنني أنتقل إلى ما ورد في كتابه فيما يتصل بخصوصية الأقباط كأقلية، وأنا معه في ذلك تماماً لأنه لا يجب النظر إطلاقاً للأقباط بمنطق الدراسات السائدة عن الأقليات في العالم، كل المناهج في الدراسات السلوكية خصوصاً المدرسة الأمريكية في ذهنها دائماً الزنوج كأقلية في المجتمع الأمريكي،

(*) «مصر لكل المصريين» كتاب الأستاذ الدكتور ميلاد حنا شاركت في المناقشة مع الأساتذة جمال بدوي و د. غالي شكري و د. سعد الدين ابراهيم ١٨ ماوس ١٩٩٣.

هذه هي العينة السائدة أو المتاحة لهم، هذا الأمر لم يرد على الإطلاق بالنسبة للأقباط، لأن الأقباط أقلية بالمعنى العددي فقط، إذ يصعب بل يستحيل تمييز المصري القبطي عن المصري المسلم، ولقد أحدث هذا نوعاً من الضيق لدى «كرومر» وله مقولة شهيرة في كتابه إذ يقول: «إنني لم أر في مصر أقباطاً ومسلمين ولكني رأيت مصريين يذهب بعضهم إلى الكنيسة، والبعض الآخر إلى المسجد» وأنا أتحدى إذا كنت تستطيع أن تميز قبطياً عن مسلم إلا إذا تعرفت على بعض الملامح من طبيعة الاسم، وحتى الاسم العادي لا تعرف منه الديانة، فهناك تكوين اجتماعي واحد، مزاج واحد، تذوق مشترك في الطعام والشراب والملبس، لا يختلف بدءاً من الإمام الأكبر إلى قداسة البابا، وإذا تجرد الجميع من الهالة الدينية، يصبحون مواطنين مصريين ينسحب عليهم ما ينسحب على كل مواطن مصري، فلا طبيعة دراسة كل منهما، ولا المكانة المقدسة لهما تمنع هذا الاندماج الوطني.

«مكرم عبيد» كان يشعر بمرارة حقيقية أن «أحمد ماهر» و«النقراشي» أصبحا رئيسي وزارة وهما أحدث منه في الحركة الوطنية، حتى أن جزءاً من دوافعه «للكتاب الأسود» كان طموحاً سياسياً، والملك فاروق شجعه على ذلك عن طريق «حسنين باشا»، وقالوا له إذا استطعت أن تسقط «النحاس» فسوف تقوى قلوبنا، وننسى حكاية أنك قبطي وتصبح أنت رئيس الوزارة، الموضوع دخلت فيه اعتبارات كثيرة غير طائفية إنما سياسية ولم يعين رئيس وزراء، رغم وعود القصر الملكي.

«غاندي» كان يأمل عند بداية تقسيم الهند أن يحرج باكستان بتعيين «مولانا أبو الكلام زاد» رئيساً للوزراء في الهند، ولكنه لم يتمكن رغم شعبيته وتقدم فيما بعد «نهرو» للمنصب فالهند لم تستطع تعيين رئيس وزراء مسلم ورئيس الجمهورية هناك وظيفته مراسمية، يتقبل أوراق اعتماد السفراء الجدد ويزور البعثات الأجنبية في الاحتفالات القومية فهو مجرد رمز. لذلك أمكن أن يكون هناك رئيسان مسلمان: «ذاكر حسين» و«فخر الدين علي أحمد».

ولو أنني كنت من أقلية ومتفوق ومتميز وشعرت بالظلم، فسوف أظل طوال حياتي أشعر بعقدة، لأن ذلك ضد نظرية الانتخاب الطبيعي والاختيار التلقائي للكفاءات.. ولذلك فإنني أقدر المعاناة التي يشعر بها أبناء الأقليات في مواجهة

مفهوم تكافؤ الفرص أحياناً وأمام تيار الأغلبية الكاسح أحياناً أخرى وهنا لدي أربع ملاحظات ختامية: -

الملاحظة الأولى: - ضرورة فهم كل طرف لحقائق الطرف الثاني إذ إن من أغرب ما أشعر به أنه مع أننا نعيش سوياً مئات السنين إنما هناك تصورات خاطئة لدى المسلمين والأقباط، تصورات خاطئة من المسلمين عن الأقباط، وتصورات خاطئة من الأقباط عن المسلمين، ولا بد من الفهم المتبادل بين أبناء الوطن الواحد.

الملاحظة الثانية: - ضرورة النظر في الإصلاح الطائفي والذي يندرج تحته مسألة بناء المساجد وبناء الكنائس ويجب أن يكون هناك علاج عصري يندرج تحت اسم جديد هو «الإصلاح الطائفي» وليس «الإصلاح الديني».

والملاحظة الثالثة: - تتصل بمناهج التعليم وبرامج الإعلام، وضرورة تطويرها بحيث تكون أداة للتقريب والانصهار الوطني وليس العكس.

الملاحظة الأخيرة: - أختتم بها حديثي، وهي النقطة الرابعة من برنامج الخروج من المأزق الطائفي، ومؤداها ضرورة تقبل الفصل بين المساواة السياسية والمساواة القانونية، نعم للمساواة القانونية فالقاعدة القانونية عامة تنصرف إلى الناس جميعاً في تعريفها بغض النظر عن ذواتهم أو أشخاصهم، وأما المنطق السياسي فهو يراعي اعتبارات ويبعد اعتبارات أخرى ويقدم ويؤخر ويرجىء ويبحث في التفاصيل بشكل نسبي، ويراعي بعض الأمور التي يجب أن نضعها في الاعتبار، ولذلك لا يشعر أحد بغضاضة إذا لم تكن الطرق مفتوحة لمنطق الانتخاب الطبيعي المطلق والمساواة الكاملة خصوصاً في الحياة السياسية.

الارهاب.. بين المحلية والعالمية(*)

الإرهاب ظاهرة عالمية معاصرة ولكنها تكتسب خصوصية المجتمع الذي تظهر فيه وتعكس بالتالى جانباً من مشكلاته. . والإرهاب يتميز بعشوائيته فهو - ببساطة - رسالة عنف بلا مضمون ودون توقيع موجهة إلى شخص مجهول العنوان.

وهنا نسوق عدداً من الملاحظات وأهمها: -

أولاً: لا يعبر الإرهاب عن تيار له اغلبية في المجتمع، لأنه لو كان الأمر كذلك لما كانت به حاجة إلى العنف الدموي وترويع الآمنين للتعبير عن ذاته أو تقديم اطروحاته، ولكانت القنوات - بفرض وجودها - هي طريقة لإثبات وجوده وطرح قضاياه.

ثانياً: إن العمل الإرهابي أقرب إلى أسلوب الجريمة منه إلى مفهوم المقاومة، وبذلك فإن علاقته بالحياة السياسية لا تتجاوز تأثيره على الاستقرار الداخلى ومظهر الحكم وهيبة الدولة، ومن هنا فإن الإرهاب ليس جزءاً من النظام العام ولكنه حركة معادية خارج اطار الشرعية والقانون.

ثالثاً: الإرهاب ظاهرة مؤقتة ترتبط بظروف معينة لشعوب بذاتها، ولم يعرف تاريخ المجتمعات المعاصرة إرهابا مستمراً أو عنفا متصلاً، فالإرهاب يعبر عن ديكاتورية الأقلية وهي بذلك لا تعبر عن تيار يسمح بادراجها تحت مفهوم الكفاح المسلح أو المقاومة الوطنية.

رابعاً: إن للإرهاب - في كل المجتمعات - خصائص مشتركة، فهو لا يفرق بين شخص وآخر أو مواطن وأجنبي، كما أنه يتحين توقيتا يجعل للفرقعة الأعلامية أهمية تتلازم مع جرائمة بغض النظر عن جدواها.

(*) من حديث المؤلف أمام ندوة الأهرام - ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣.

خامساً: إن الإرهاب لم يفلح على مدى التاريخ كله في اسقاط حكم معين أو تقديم بديل لنظام سياسى قائم، فهو قد يسبب اضطراباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ولكنه لا يتجاوز ذلك إلى إحداث تغيير شامل له طابع الشعبية.

سادساً: لقد لفظ التاريخ الإسلامى - في كل مراحله - الممارسات الإرهابية، واستقراء تطور الدولة الإسلامية يؤكد ذلك بدءا من عصر الخلفاء الراشدين حيث اعتبرت تصرفات العنف السياسى الذي لا يستند إلى فكر مقبول من اعمال الخوارج على اجماع الأمة وجعلت أقصى العقوبات رادعا لهم.

سابعاً: إن دخول منطقة الشرق الأوسط في أجواء السلام الشامل - برغم كل العقبات والمحاذير - سوف يحرم عناصر الإرهاب جزءاً من دعواها التاريخية حيث ظلت القضية الفلسطينية ومسألة القدس الشريف ورقة رابحة استند اليها الإرهاب المستتر بعباءة الدين على امتداد العقود الخمس الماضية.

. . هذه بعض ملاحظات أسوقها في مستهل هذه الندوة المتخصصة حول موضوع الإرهاب بكل ما يتصل به وما يؤدى اليه.

«خاتمة»

لقد عبرنا خلال صفحات هذا الكتاب فترة تمتد لأكثر من ربع قرن بدأت سنواته قبيل هزيمة ١٩٦٧ وشهدنا خلالها موجات الصعود والهبوط ولحظات انتصار وانكسار، ولكنها أعطتنا في النهاية ـ برغم اختلاف الأجيال وتفاوت الأفكار ـ دلالات قد نتفق حولها ولا نجادل كثيراً عند قبولها، وأهم هذه الدلالات:

أولاً: إن المشروع النهضوي الذي طرحه ميلاد عصر الاستنارة الحديثة مع بداية القرن الماضي والذي اقترن بعد ذلك بعودة «الطهطاوي»، ثم الطفرة التعليمية التي وقف وراءها «علي مبارك»، إن هذا المشروع قد امتدت قنواته، فانصرف أولها إلى الإصلاح الديني وإزالة التناقض الشكلي بين الدين والحياة الحديثة، وقد فتح هذه القناة الإمام المجتهد «محمد عبده» ورفاقه وتلاميذه، كما برز تيار تواكب مع سابقه ويرى أصحابه أن التقدم الحقيقي يبدأ بإصلاح اجتماعي ينطلق من دور الأسرة وأهمية تعليم المرأة وتحرير إرادتها وكان أبرز رواد ذلك التيار «قاسم أمين»، بينما انطلق دعاة آخرون في اتجاه مختلف يتحمس بشكل واضح للمشروع الغربي ويركز على دور مصري ينسجم مع التاريخ الحضاري لدول البحر المتوسط التي يشعرون بانتهاء أكثر إليها، وقد حملت لواء هذا الاتجاه أسماء معروفة لعل أبرزها «أحمد لطفي السيد»، ثم كان هناك رافد آخر من روافد نهر الاستنارة وهو الذي تحمس أصحابه لأهمية التقدم العلمي والتأثر بالثورة الصناعية وفقاً لمنهج وطني في إطار نظرة اقتصادية جديدة، وقد مثَّلت هذا الاتجاه أسماء عديدة نذكر منها، «سلامة موسى» على المستوى النظري، و«طلعت حرب» على المستوى التطبيقي.

ولكن استقراء تاريخنا الحديث يوحي بغير ذلك إذ يبدو واضحاً أن ذلك المشروع التنويري الكبير بروافده وقنواته الثلاث قد واجه عام ١٩٥٢ اختباراً

صعباً، حيث حدثت وقفة مفاجئة ـ لسنا بصدد تقييم أبعادها ونتائجها في هذا المجال ـ أدت إلى ضخ مياه التقدم من بعض روافد النهر في الوقت الذي سحبتها فيه من قنوات أخرى! . .

لقد واجهنا باختصار ـ مع قدوم الضباط الأحرار إلى السلطة ـ منحنى جديداً في حركة المجتمع المصري، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بعض نتائجه تحسب إيجابياً لهم بينما يبقى البعض الآخر خصماً سلبياً من رصيدهم إذا ما فتحنا جميع «الملفات» أمام محكمة التاريخ.

ولقد حاولت عبر مقالاتي المختلفة، وكتاباتي في فترات متلاحقة من عصر الثورة المصرية، أن أعبر بصدق عن تلك الجوانب، المضيء منها والمظلم، المشرق فيها والكئيب. . . وكانت الخلاصة في النهاية أن مشروع النهضة الذي تعثر أحياناً وتحول عن طريقه أحياناً أخرى يجب أن يعود إلى مساره الطبيعي معتمداً على سماحة الجميع تجاه كل الأفكار، وحفاوة الكل بجميع الآراء، لأن شخصية مصر تجسد دائماً نمطاً فريداً في التسامح الفكري والنضوج الحضاري هما بالضرورة إفراز تلقائي لما نطلق عليه «عبقرية الزمان والمكان».

ثانياً: إن كثيراً من تقاليدنا في السياسة والحكم كانت تمضي متوازية مع عملية بناء تقاليد مماثلة في مجتمعات متقدمة أخرى بفعل تراكم الخبرة التاريخية لها وتواتر الأعراف السياسية فيها، فضلاً عن ميراث ثقيل من القيم الاجتماعية لديها، فكان لا بد لهذه التقاليد أن تمضي وأن تزدهر. . . ولكن واقع مصر المعاصر قد أدى إلى غير ذلك، فحدث انقطاع حقيقي على مستوى الممارسة الفكرية والفعلية، وتداعت مؤسسات التنوير التقليدية في مواجهة كم هائل من المشكلات والضغوط. . لقد تراجع دور الأزهر، وقل تأثير الجامعات. . وانخذت الحياة الدستورية والممارسة النيابية مساراً سلطوياً أكثر منه جماهيرياً، وبذلك أصبحنا بالفعل في مواجهة ذبول عام في كل مؤسسات التنوير التي انطلقت من مصر لتضيء المنطقة من حولها، لم يعد التعليم كما كان. . . ولم يصبح للطب المصري ـ على سبيل المثال ـ مكانته أو شهرته بل وتوارت قيم كثيرة في آليات العدالة القانونية وتدهورت مستويات الثقافة وجرت محاولات غامضة تستهدف الفن المصري كما اختفت مهارات كثيرة عرف بها المصريون منذ فجر التاريخ، ولم يعد

التجويد والإتقان قيماً يتطلع إليها من يعملون، ولكن أصبح الكسب السريع هو أمل من يربحون!...

إنني أتصور أن البداية تكمن في ضرورة استعادة التقاليد المفقودة، والالتزام بالأصول الضائعة، ولا يتصور البعض أننا بذلك نغلب الشكل على الموضوع، أو نهتم بالإطار دون المضمون، فواقع الأمر أن المظهر جزء من الجوهر، وأن الشكل تعبير عن الموضوع، وأن التقاليد هي قوالب تاريخية للحفاظ على قوة الدفع في حركة الحياة الحديثة بما لا يتعارض مع التطور ولا يقف دون التقدم.

ثالثاً: إن لدينا في مصر، وربما في هذه المنطقة من العالم كله، نقصاً في الشعور بالأمان اختزنه الضمير القومي عبر مئات السنين على نحو يجعل الفرد قلقاً على ذاته لأنه يشعر أن الجماعة لا تحميه، كما أن موازين العدل قد اهتزت أمامه، فلم يعد يؤمن بالثواب والعقاب كما لم يعد يعترف بالضمير الجماعي للأمة بل أصبح سعيه محكوماً بمصلحته الشخصية في إطار ضيق يصارع خلاله المجهول ويخاف سطوة الغد، قد يسطو على المال العام ولا يحرص على المصلحة الوطنية ويفضل منافعه الشخصية ويضعها في صدر أولوياته مع تبرير ذاتي يردده في أعماقه أن الكل يفعل ذلك ولم أكون الشهيد الوحيد؟ ولا شك أن المعارك والحروب والنكسات والهزائم قد غذت من هذه العقدة وزادتها تضخماً، خصوصاً في مجتمع الأعداد الهائلة والزيادة السكانية الرهيبة، مع نقص الفرص القائمة، وقلة الموارد المتاحة.

رابعاً: يتجاوز الإنسان في هذه المنطقة من العالم شعور النقص بالأمان إلى عقدة أخرى تأتي نتيجة تلقائية لطبيعة الظروف التي مرت بها والإحباطات التي توالت عليها، فيصل إلى شعور جديد ينطوي على عقدة كبيرة بالذنب، وإحساس دائم بأن الفشل هو قدره، وأن التفوق عادة الآخرين، وتراه يفرط في التباكي عند الأزمات ولا يتوقف عن ترديد الفواجع مع كم هائل من الأغاني الوطنية والأناشيد الحماسية دون أن يخرج من هذه أو تلك بعبرة المستقبل أو لغة جديدة لفهم الحاضر.

إنني أذكر مثلاً أنه حين رحل عن عالمنا المفكر المصري والجغرافي المرموق جمال حمدان، وكان رحيله في ظروف مأساوية حزينة، فإن كثيرين ممن

كتبوا عنه كانوا يرددون المقولات نفسها، وأكاد أقطع أن معظمهم لم يقرأ تفصيلاً ما كتبه المفكر الراحل، ولكن الدموع المنهمرة كانت تعبر عن عقدة ذنب وإحساس عميق بتأنيب الضمير لظاهرة فريدة لم تلق حظها من العناية ولا حقها من الاهتمام، فإذا جاءت ساعة النهاية خصوصاً وقد اقترنت بمشهد أليم، فإن البكاء هنا يكون على الضمير الغائب، واليقظة المفقودة والصحوة الضائعة، إن الناس لا يبكون على فكر جمال حمدان ولكنهم يجدون في مأساة حياته ومماته مثالاً معبراً عن مجمل همومهم وتراكم خطاياهم، فلقد فقد الرجل منصبه الجامعي بسبب المحسوبية، ثم اعتزل الحياة العامة بسبب شعور دفين بالغربة عن مجتمع فاسد، ثم كانت نهايته تعبيراً عن نكران ذلك المجتمع ذاته لفضله وعلمه، خصوصاً وأن أفكاره كانت تتردد بين المثقفين كشعارات مصقولة براقة، ومنظومة علمية جديدة، فكان ترديدها بينهم مثل العزف السماعي للموسيقى دون دراستها أو حمل «النوتة» دون تعلم قراءتها.

خامساً: إنني وأنا أختتم هذه الصفحات ـ رغم انتمائي لذلك الجيل الضائع الذي يشبه الدور «المسحور أو المسروق» في العصارات الضخمة ـ لا أسمح لليأس أن يكون الإيقاع المستمر في حياتنا أو النغمة السائدة في حديثنا، بل على العكس إنني أكاد أشهد عن قرب ملامح التغيير الاجتماعي والثقافي، وأدرك أن هزّات قوية تدق أعماق كل المصريين في محاولة جادة لتجديد القيم وتوظيف العقل المصري لخدمة المصلحة العليا والاستفادة من الثروة البشرية المتميزة لهذا الوطن، لأن البكاء على الماضي أو نقد الحاضر لا يكفيان أبداً لبناء المستقبل، بل لا بد أن تتواصل حركة الأجيال في معزوفة تراكمية وليست في مواجهة صدامية، لأن كل جيل هو بالضرورة أفضل من سابقه مهما بدت على السطح اختلافات في القيم أو تجاوزات في السلوك، ولكن طبيعة التطور في النهاية هي التي تجعل قيمة كل جيل مستمدة من الجيل الأب، ولكن على الأخير دائماً أن يرفع الوصاية عن جيل الشباب ليحتل مواقعه الطبيعية، ويعبر عن ذاته بشكل يرضاه، أما أن نتصور دائماً أن آباءنا أفضل منا وأننا أفضل من أبنائنا فذلك وهم يصنعه حنين الذكرى للماضي ولكنه لا يصمد أمام طبيعة الأشياء وحركة التاريخ ونداءات المستقبل.

ولعلنا نذكر دائماً «ابن المقفع» و«فضل الأقدمين» منذ قرون طويلة حين

تباكى أجداد أجدادنا على أجيال من سبقوهم واختصوا الأجيال اللاحقة عليهم بصفات ذميمة ونعوت سيئة وذرفوا الدموع على الأمانة الضائعة والجدية المفقودة والسلوك المتدهور. . ثم جاءت الحركة التلقائية للتطور لتقول شيئاً مختلفاً، وهو أن اليوم أفضل من الأمس وأن الغد أفضل من الاثنين معاً.

إنها دورة الحياة ومسار الطبيعة وحركة التاريخ، والإنسان في النهاية هو ابن عصره، ونتاج ظروفه، ومحصلة كل ما أحاط به أو انتمى إليه.

المحتويات